الجامعـــة الإســـلامية – غـــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــا
كليـــــــــــــــــة الآداب
قـــــسم اللغـــــة العربيـــــة

العوامل الجازمة للفعل المضارع في صحيح البخاري

(دراسة نحوية وصفية)

إعداد الطالبة

كفاح مصلح أحمد الأسود

إشراف الدكتور

أحمد إبراهيم الجدبة

قدم هذ البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

1434هـ-2013م

غزة – فلسطين

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل الجازمة للفعل المضارع في صحيح البخاري
دراسة نحوية وصفية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: **Kefah M. A. El Aswad** اسم الطالب: **كفاح مصلح أحمد الأسود**

Signature: التوقيع: كفاح الأسود

Date: التاريخ: 2013/4/24

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم.....ج.س.غ/35/..... Ref
التاريخ.....2013/03/27م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **كفاح مصلح أحمد الاسود** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

العوامل الجازمة للفعل المضارع في صحيح البخاري

دراسة نحوية وصفية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1434هـ، الموافق 2013/03/27م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد إبراهيم الجدبة	مشرفاً ورئيساً	.....
أ.د. جهاد يوسف العرجا	مناقشاً داخليـاً	.....
د. كامل سعيد شهوان	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العـــاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب 108 الرمال غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

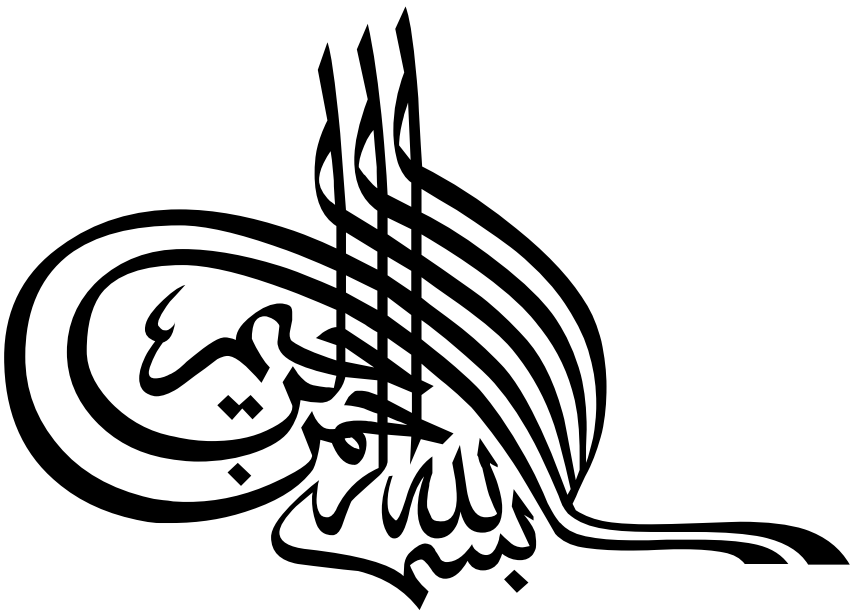
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾

(الحشر : 7)

الإهـــــــداء

- إلى روح اللذيْن أمر ربي بطاعتهما، والإحسان إليهما في الـدنيا، والـدعاء لهمـا بالرحمـة والمغفرة: والديَّ الحبيبين –رحمهما الله وطيّب ثراهما–.
- إلى التي كانت لي أمَّاً بعد أمي الحاجة : أم رامز نسمان –أطال الله عمرها–.
- إلى سندي في الحياة بعد الله ﷻ : إخوتي الأكارم –حفظهـم الله– وأخـص مـنهم المهنـدس/ أبو خالد، والذي لولا فضل الله ﷻ ثمَّ فضله ما وصلت إلى ما أنا فيه اليوم.
- إلى بلسم حياتي، ونورها : أخواتي العزيزات –حفظهن الله– وأخص منهم الأخت : أم إياد، فلها مني كل الحب والتقدير.
- إلى الذين تنحني هاماتنا إجلالاً وإكباراً لهم : الأيدي الضاغطة على الزنـاد، والمـرابطين على ثغور الوطن.
- إلى الذين نتحرّق شوقاً إلى رؤياهم بيننا : أسرانا البواسل.
- إلى أرواح شهداء فلسطين عامة، وشهداء معركة حجارة السجيل خاصة، وعلـى رأسـهم القائد الكبير/ أحمد الجعبري –رحمة الله عليه–.
- إلى كل من انتمى إلى الإسلام قلباً وقالباً، ونَبَض قلبه بحب تراب فلسطين.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع، راجية من الله ﷻ أن يتقبله مني خالصاً لوجهـه الكريم، وأن ينفع به أبناء المسلمين، ويجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة.

الباحثة

كفاح مصلح أحمد الأسود

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل : 19).

أحمد الله العلي القدير، رب العرش العظيم، حمداً كثيراً، وأثني عليه ثناءً يليق بعظمته، وجلال قدره، الذي منَّ عليَّ بفضله وكرمه، ووفقني لإنجاز هذا البحث المتواضع، والذي لولا فضله ما رأى هذا البحث النور أبداً، وأصلي وأسلم تسليماً كثيراً على سيد الأنام، وخاتم المرسلين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

انطلاقاً من قوله ﷺ : "لا يشكُرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ"(*) أتقدم بجزيل الشكر والعرفان بالجميل إلى أستاذي الدكتور/ أحمد الجدبة –حفظه الله–، الذي تفضل عليَّ بقبوله الإشراف على رسالتي، فله مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى عضوي لجنة المناقشة :
الأستاذ الدكتور/ جهاد يوسف العرجا.
الدكتور/ كامل سعيد شهوان.
واللذين تكرما عليَّ بقبولهما مناقشة رسالتي، وتقويمها، ورأب ما فيها من ثغرات بآرائهما القيمة، فجزاهم الله عني كل خير.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأخ/ رامز نسمان، والذي تشرفت الرسالة بطباعته، وتنسيقه لها، والذي كان لي نعم الأخ الناصح الأمين، فلم يبخل عليَّ بوقته الثمين، ونصائحه الغالية، والذي يصدق فيه المثل القائل : "رب أخٍ لك لم تلده أمك"، ولا أعدو الحقيقة –إن قلت– إنه وآل بيته يمثلون لي عائلتي الثانية، فلهم مني كل الاحترام والتقدير –وحفظهم الله، وكلأهم بعينه التي لا تنام–.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى كل من تجشم مشقة الوصول إلى الجامعة الإسلامية –صرح العلم والعلماء– لمشاركتي فرحتي، كل باسمه، ولقبه، والشكر موصول أيضاً إلى كل من دعمني أثناء كتابة هذا البحث –ولو بكلمة–، وإلى كل من دعا لي بالتوفيق، وأسأل الله العظيم أن يجزيهم عني خير الجزاء، ويبارك فيهم جميعاً، ويجزل لهم العطاء والثواب، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

الباحثة

كفاح مصلح أحمد الأسود

(*) صحيح ابن حبان، كتاب الزكاة 199/8، ح 3407.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خير الأنام، سيدنا وأسوتنا ومعلمنا الخير محمد ﷺ وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه، واهتدى بسنته إلى يوم الدين، وبعد

السنة كلمة صغيرة تتألف من ثلاثة أحرف، لكنها تحمل بين طياتها معاني كثيرة جداً، فهي تشمل كل ما أُثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية، أو خُلُقِيَّة، أو سيرة نبوية، سواءً أكان ذلك قبل البعثة، أم بعدها.

ولقد أوصانا النبي ﷺ بالتمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، فقال : "أوصِيكُم بتقوى الله، والسَّمعِ والطاعة وإن عبدٌ حبشيٌ؛ فإنَّه من يعشْ منكم يرى اختلافاً كثيراً، وإيَّاكم ومُحْدثات الأمورِ، فإنّها بدعةٌ فمن أدركَ منكم فعليه بِسُنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديِّينَ، عُضُّوا عليها بالنّواجذ"(*)؛ وذلك لأنها الدليل إلى كتاب الله ﷻ، والمرشدة إلى مقاصده، والمفسرة لمجمله، والمقيدة لمطلقه، ولقد اتفق العلماء على أنها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم.

ونظراً لأهمية السنة النبوية في شتى ميادين الحياة، حرص المسلمون الأوائل على حفظها في الصدور، والعمل على تطبيقها، ولكن دون تدوينها، فتدوينها بدأ في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، ويعتبر القرن الثالث الهجري من أزهى عصور السنة النبوية؛ حيث ظهرت فيه كتب الحديث الستة، ومن أهم هذه الكتب وأشهرها : صحيح الإمام البخاري –رحمة الله عليه–؛ لأنه جمع فيه ما صح عن رسول الله ﷺ، ولقد اتفق العلماء على أنه أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ؛ لذا آليت أن يكون تطبيق الدراسة النظرية حول عوامل جزم الفعل المضارع سواءً الجازمة منها لفعلٍ واحد، أو الجازمة لفعلين، وآراء النحاة في كل عاملٍ منها، ومن ثمَّ القيام بعملية إحصاء لما ورد منها في أقوال النبي ﷺ من خلال هذا المصنف العظيم، وخاصةً أنَّ الحديث النبوي يُعدُّ من الأصول التي يُستشهد بها على قواعد اللغة العربية، وإنه لشرف عظيم لي أن أنشغل بهذا المصنّف الذي يحوي سنة النبي ﷺ عمّا سواه من المصنفات.

(*) سنن الترمذي، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع 44/5، ح 2676.

أهداف الدراسة :

1- خدمة الجانب اللغوي لحديث رسول الله ﷺ وتوجيه الدارسين نحوه، فما كتب في جانبه اللغوي لا يكاد يذكر إذا ما قورن بما كتب في جانبه التشريعي، وإذا ما قورن أيضاً بما كتب وألف في لغة القرآن الكريم.

2- بيان وعرض آراء النحاة في كل عامل من عوامل جزم الفعل المضارع، مع تطبيق ذلك على صحيح البخاري.

3- المقارنة بين ما ورد في كتب النحاة حول العوامل الجازمة للفعل المضارع، وما ورد في الصحيح.

4- رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة متخصصة، تخدم اللغة العربية، وتعين الطلبة والدارسين في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع :

1- قلة الدراسات النحوية في لغة الحديث النبوي الشريف.

2- الإسهام -ولو بجزء يسير- في خدمة لغة الحديث الشريف.

3- إفراد دراسة متخصصة تتعلق بجوازم الفعل المضارع، من خلال التطبيق على الحديث الشريف؛ لأنه -كما أعلم- لم يعرض هذا الموضوع من الجانب الاستقرائي التطبيقي.

منهج الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على جمع آراء النحاة حول عوامل جزم الفعل المضارع، ومن ثمَّ تطبيق ما تم التوصل إليه نظرياً على الحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري -رحمه الله-؛ لذا اقتضت طبيعة هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ لأنه يتناسب وطبيعة البحث، ولقد تتبّعت عوامل الجزم الواردة في أقوال النبي ﷺ وأحصيتها قدر الإمكان.

الدراسات السابقة :

لم أعثر على أي دراسة سابقة أفردت الحديث عن عوامل جزم الفعل المضارع في صحيح البخاري، فالدراسات في الجانب النحوي للحديث نادرة، إذا ما قورنت بالدراسات في جانبه التشريعي، وإذا ما قورنت أيضاً بالدراسات القرآنية النحوية قديماً وحديثاً.

خطة البحث :

المقدمة : وفيها أهداف الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

التمهيد :

وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ترجمة الإمام البخاري –طيب الله ثراه– وكل ما يتعلق بصحيحه.

القسم الثاني : الفعل المضارع (علاماته وإعرابه).

وقُسم البحث إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : العوامل الجازمة للفعل المضارع.

اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : العوامل الجازمة لفعل واحد.

المبحث الثاني : العوامل الجازمة لفعلين "أدوات الشرط".

المبحث الثالث : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

الفصل الثاني : الجملة الشرطية وجوابها :

اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : جملة الشرط وجملة جواب الشرط.

المبحث الثاني : عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه.

المبحث الثالث : الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

الفصل الثالث : تركيب الجملة الشرطية :

اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء)، أو (إذا) الفجائية.

المبحث الثاني : الرتبة "التقديم والتأخير".

المبحث الثالث : الحذف في الجملة الشرطية.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

الفصل الرابع : الجملة الشرطية مع جمل أخرى :

اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : الجملة الشرطية والقسم.

المبحث الثاني : الجملة الشرطية وهمزة الاستفهام.

المبحث الثالث : توالي عبارتين شرطيتين أو أكثر على جواب واحد.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ثم الفهـــارس العامـــة، وقائمـــة المراجـــع والمصادر، والملاحق.

تمهيد

ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ترجمة الإمام البُخَاري.

القسم الثاني : الفعل المضارع : "إعرابه وعلاماته".

القسم الأول : ترجمة الإمام البُخَاري

تعهد الله ﷻ بحفظ كتابه العزيز من الضياع، أو التحريف، فقال في محكم التنزيل : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]؛ وذلك لأن القرآن الكريم معجزة، فيجب أن يبقى بنصه.

وقيَّض الله للسنة النبوية طائفة من العلماء، نذروا أنفسهم؛ لخدمتها وحفظها من انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فعملوا على تدوينها بطرق عدة، وتنوعوا في تصنيفها؛ حرصاً على حفظها؛ وخوفاً من إضاعتها.

ومن هؤلاء العلماء الإمام البُخَاري –رحمه الله– الذي صنف كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" ذاك الكتاب الذي عده العلماء من أصح الكتب بعد القرآن الكريم، ومن أوثق كتب الحديث المعوّل عليها، ولأن البُخَاري وسم كتابه بالصحيح؛ اشتهر بذلك اختصاراً فأطلق عليه "صحيح البُخَاري".

اسمه ولقبه :

هو : "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزَبَه الجُعْفِيّ مولاهم، أبو عبد الله البُخَاري"[2].

والده هو إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، وكنيته أبو الحسن، وكان حريصاً على العلم، قال البُخَاري فيه : "سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حمّاد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه"[3].

روى العراقيون عنه، وقد ترك لإسماعيل مالاً كثيراً حلالاً، ومما يدل على ذلك ما رواه أحمد بن حفص عنه، قال : دخلت عليه عند موته، فقال : "لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة"[4] وهذا يدل على ورعه وتقواه.

---

(1) الحجر : 9.

(2) طبقات المفسرين 100/2، وانظر : الكاشف 7/3، التقييد 30، البداية والنهاية 35/11، تهذيب الأسماء 67/1، مقدمة الفتح 663، طبقات الحفاظ 252، الإكمال 259/1، العبر 367/1، النجوم الزاهرة 32/3.

(3) التاريخ الكبير 323/1، سير الأعلام 392/12، مقدمة الفتح 663.

(4) مقدمة الفتح 665، الضعفاء الصغير 7، طبقات الشافعية 423/1، طبقات المفسرين 100/2.

أما جده الأعلى فقد اختلف العلماء[1] في اسمه، فقيل إنه يَزْدَبَه، وقيل : بَذْدِزبة، وقيل : بَرْدِربة، وقيل : بَذْدُزْبَه، وقيل : بزرويه، ولكن المشهور من هذه الأسماء بَرْدِزْبَه، وهو ما جزم به "ابن ماكولا" في كتابه الإكمال حيث قال : "أما بَرْدِزْبه براء ودال وزاي معجمة بواحدة، فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البُخَاري، الإمام في الحديث، جد إبراهيم هذا بَرْدِزْبه، وهو بالبُخَارية، ومعناها بالعربيّة الزرّاع"[2].

وبردزبه مجوسي مات عليها، والمغيرة بن بردزبه أسلم على يدي اليمان الجعفي –والي بخارى– فنسب إليه نسبة ولاء؛ ولذا قيل له الجعفي[3].

وقيل ابن الأحنف الجعفي مولاهم[4]، يقول ابن خلكان : "ووجدته في موضع آخر عوض يزذبه الأحنف، ولعل يزذبه كان أحنف الرِّجل، والله أعلم"[5].

والبُخَاري بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة، نسبة إلى بُخارى، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، وبينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام[6].

المولد والنشأة :

ولد محمد بن إسماعيل في بخارى، يوم الجمعة بعد الصلاة، الموافق الثالث عشر من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة[7].

"وقد سجل إسماعيل –رحمه الله– مولد ابنه محمد بخط يده، يوم الجمعة عقب الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة، وهو يوافق 21 يوليو عام 810م"[8].

---

(1) انظر : وفيات الأعيان 190/4، تهذيب الكمال 431/24، سير الأعلام 391/12، التاريخ الكبير 7/1، تهذيب التهذيب 30/5.

(2) الإكمال 259/1.

(3) انظر : طبقات المفسرين 100/2، تاريخ بغداد 224/1، تهذيب الكمال 437/24، تهذيب الأسماء 67/1، مقدمة الفتح 663.

(4) التاريخ الكبير 7/1، تهذيب التهذيب 30/5.

(5) وفيات الأعيان 190/4.

(6) المصدر السابق 191/4.

(7) انظر : سير الأعلام 392/12، تهذيب التهذيب 31/5، مقدمة الفتح 663، طبقات الحفاظ 253، عمدة القاري 3/1، البداية والنهاية 35/11، طبقات الشافعية 422/1، صفة الصفوة 299/2، طبقات المفسرين 100/2، الكاشف 7/3، العبر 367/1، تهذيب الأسماء 68/1، النجوم الزاهرة 33/6.

(8) الضعفاء الصغير 8.

مات والده وهو صغير فنشأ يتيماً في حجر والدته، كف بصره وهو صغير السن، فرأت والدته في المنام إبراهيم عليه السلام يقول لها : "يا هذه قد رد الله على ابنك بصره؛ لكثرة بكائك؛ أو كثرة دعائك"[1].

طلب العلم وهو صبي، وأُلهم حفظ الحديث وهو في الكتّاب، وله من العمر عشر سنوات، أو أقل، وكان يختلف إلى محدثي عصره، ويرد على بعضهم خطأه، وحفظ كتب ابن المبارك، ووكيع، وكان له من العمر ستة عشر عاماً، ثم خرج مع والدته وأخيه إلى مكة؛ لأداء مناسك الحج، وبعد الانتهاء من أداء المناسك، عاد أخوه بأمه، وبقي هو؛ لطلب الحديث، ولما وصل عمره إلى الثامنة عشرة صنف قضايا الصحابة والتابعين، وصنف كتاب التاريخ عند قبر رسول الله في الليالي المقمرة[2].

رحلته في طلب العلم :

بدأ البُخَاري بحفظ الحديث الشريف، ولمّا يبلغ العشرة أعوام من عمره، ثمَّ دأب عليه، ورحل إلى شتى أقطار المسلمين، والتقى بمحدثي الأمصار الإسلامية المشهورة بالحديث.

يقول الإمام البُخَاري : "دخلت الشام ومصر والحجاز مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم مرة دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين"[3].

وكان لا يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه، وسأل عنه، وأخذ منه، يقول البُخَاري: "لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، من أهل الحجاز ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وواسط وبغداد والشام ومصر"[4].

إن كثرة البلاد التي دخلها البُخَاري، والصعوبات التي كان يواجهها أثناء التنقل من مكان لآخر، لدليل على حرصه الشديد على تلقي العلم من منابعه الأصلية، وهمته العالية، وفيه يصدق قول الشاعر :

وَمَنْ تَكُنِ العَلْيَاءُ هِمَّةَ نَفْسِه فَكُلُّ الذي يَلْقَاهُ فيها مُحَبَّبُ[5]

---

(1) مقدمة الفتح 663، البداية والنهاية 36/11.
(2) انظر : سير الأعلام 393/12، مقدمة الفتح 664، تاريخ بغداد 331/1، صفة الصفوة 298/2، طبقات الحفاظ 252، طبقات الشافعية 425/1، طبقات المفسرين 102/2، تاريخ الحديث 105.
(3) السنة ومكانتها 445، مقدمة الفتح 664.
(4) صفة الصفوة 228/2.
(5) البيت من الطويل، لمحمود سامي البارودي، ديوانه 56.

شيوخه :

من المعروف عن البُخَاري كثرة تنقله، وترحاله في شتى الأقطار الإسلامية، وأخذه عن شيوخ تلك الأقطار التي كان يرحل إليها، ولقد وضع لنفسه نهجاً في اختياره لشيوخه، فكان لا يأخذ إلا عن الثقات، يقول: "كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده"[1].

وسنعرض لأهم شيوخ البُخَاري :

سمع البُخَاري (ببلخ) من مكي بن إبراهيم، (وبمرو) من عبدان بن عثمان، وغيره، و(بالبصرة) من أبي عاصم النبيل، وعبد الله بن رجاء وغيرهما، و(بالكوفة) من عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وغيرهم، و(بمكة) سمع من أبي عبد الرحمن المقري، وخلاّد بن يحيى، وحسان بن حسان البصري، وغيرهم، و(بالمدينة) من عبد العزيز الأويسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس، و(بمصر) سمع من سعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن يوسف وغيرهم، و(بالشام) سمع من أبي اليمان، وآدم بن إياس، وعلي بن عيّاش وغيرهم[2].

إن اختلاف البُخَاري إلى كل هؤلاء العلماء لأكبر دليل على سعة إطلاعه، وغزارة علمه.

تلاميذه :

روى عن الإمام البُخَاري خلق كثير، وهم أكثر من أن يحصوا ومنهم : أبو زُرعة، والترمذي، ومسلم خارج الصحيح، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وصالح بن محمد بن جزرة، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد[3].

قال الفربري : "سمع الصحيح من البُخَاري سبعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري"[4].

صفاته الخَلْقيَّة :

قال ابن عدي : سمعت الحسن بن الحسين البزّار يقول : "رأيت البُخَاري شيخاً نحيفاً، ليس بالطويل، ولا بالقصير"[5].

---

(1) تاريخ الحديث 105.

(2) انظر : سير الأعلام 395/12، طبقات الشافعية 423/1، تهذيب الأسماء 71/1-72.

(3) انظر : سير الأعلام 397/12، طبقات الشافعية 424/1، التاريخ الكبير 7/1.

(4) تهذيب الأسماء 73/1.

(5) سير الأعلام 452/12، وفيات الأعيان 190/4، تهذيب التهذيب 31/5، صفة الصفوة 229/2، طبقات الشافعية 224/1.

صفاته الخُلُقِيَّة (مناقبه) :

لم أجد فيما نقبت فيه من الكتب وصفاً للإمام البُخَاري من الناحية الخَلْقِيَّة إلا النزر القليل، والذي تمثل في قول البزّار السابق، أما صفاته الخُلُقية فلقد أسهب العلماء في ذكرها، وسأذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر، فهي أكثر من أن تحصى.

كان الإمام البُخَاري فقيهاً محدثاً، متواضعاً، خجولاً، سخيّاً، ينفق على الحديث من ماله الخاص، ولا يتخذه وسيلة للتكسب، حريصاً على الرباط على ثغور الوطن، ومواصلة التدريب على الرماية، يقول ورّاقة : "وكان يركب إلى الرمي كثيراً، فما أعلم أني رأيته في طول ما صحبته أخطأ سهم الهدف إلا مرتين، بل كان يصيب في كل ذلك ولا يُسبق"[1].

وفياً بالوعد، زاهداً في الحياة الدنيا، ويدل على ذلك ما رواه عنه أحمد بن محمد بن عمر المقري : "كان حُمِل إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه أبو حفص، فاجتمع التجار إليه بالعشية فطلبوها بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم : انصرفوا الليلة، فجاءه من الغد تجار آخرون، فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردهم وقال : إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأوليين، فدفعها إليهم، وقال : لا أحب أن أنقض نيتي"[2].

مستجاب الدعوة، حريصاً على الآخرة، ويدل على ذلك قوله : "دعوت ربي ﷻ مرتين فاستجاب لي، فلن أحب أن أدعو بعد ذلك، فلعله ينقص حسناتي، أو يعجل لي في الدنيا"[3].

واسع الحفظ، يقول البُخَاري : "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[4].

ويقول أيضاً : "كتبت عن ألف شيخ أو أكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف أو أكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده"[5].

وكان يعتمد على حفظه في الكتابة، يقول محمد بن الأزهر السِّجزي : "كنت بالبصرة في مجلس سليمان بن حرب، والبُخَاري جالس لا يكتب، فقلت لبعضهم : ما لأبي عبد الله لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى فيكتب من حفظه"[6].

---

(1) الضعفاء الصغير 10، 11.
(2) مقدمة الفتح 667، تاريخ بغداد 335/1، طبقات الشافعية 436/1.
(3) سير الأعلام 448/12، مقدمة الفتح 666.
(4) الإرشاد 380، طبقات الشافعية 427/1، تهذيب الأسماء 68/1.
(5) سير الأعلام 407/12، طبقات الشافعية 431/1.
(6) الإرشاد 380.

فهو من أوعية العلم، يتوقد ذكاءً، ولم يخلف بعده مثله[1].

كان يكره الغيبة، يقول البُخَاري : "ما اغتبت أحداً قط منذ أن علمت أن الغيبة حرام"[2].

ويكثر من الصلاة، وتلاوة القرآن الكريم، حيث كان يجتمع إليه أصحابه، في أول ليلة من شهر رمضان، فيصلي بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليالٍ، وكان له في النهار في كل يوم ختمة، وذلك عند الإفطار، وكان يقول عند كل ختمة دعوة مستجابة[3].

من الخاشعين في الصلاة، حيث روي أن زنبوراً لسعه في إحدى صلواته سبع عشرة مرة، ولكنه لم يقطع صلاته؛ رغبة منه في إتمام السورة التي كان يقرأ بها، ولما انتهى من صلاته قال لأصحابه : "انظروا أي شيء هذا الذي آذاني في صلاتي"[4].

وكان يعرف للعلم منزلته ولا يذله، ويتضح ذلك من موقفه مع الأمير خالد بن أحمد الذهلي –والي بخارى– عندما أرسل إليه يطلب منه أن يحمل إليه كتابي "الجامع" و"التاريخ"؛ ليقرأهما عليه وعلى أولاده، فامتنع وقال لرسول الأمير[5] : "أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء حاجة فاحضرني في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان، فامنعني من الجلوس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقول النبي ﷺ : "من سُئِلَ عن علمٍ فكتمه أُلجِمَ بلجامٍ من نارٍ يوم القيامة"" [6].

فراسله يطلب منه أن يعقد مجلساً خاصاً له ولأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع أيضاً وقال : "لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم"[7].

فحقد عليه الأمير واستعان عليه بحريث بن أبي الورقاء وغيره، من أهل العلم ببخارى، حتى تكلموا في مذهبه، ونفاه عن بخارى، فدعا عليهم قائلاً : "اللهم أرهم ما قصدوني به في

---

(1) العبر 368/1.

(2) سير الأعلام 448/12، مقدمة الفتح 666.

(3) انظر : مقدمة الفتح 667، طبقات الشافعية 433/1، صفة الصفوة 229/2.

(4) مقدمة الفتح 667، تاريخ بغداد 535/1.

(5) مقدمة الفتح 681، تاريخ بغداد 349/1، طبقات الشافعية 440/1، منهج الإمام البُخَاري 52.

(6) سنن الترمذي، باب ما جاء في كتمان العلم 29/5، ح 2649.

(7) مقدمة الفتح 681، تاريخ بغداد 349/1.

أنفسهم وأولادهم وأهاليهم" فاستجاب الله له فيهم جميعاً، حيث انتهى أمر خالد إلى الذل والحبس، وأمّا حريث فإنه ابتلي في أهله، ورأى فيهم ما يجل عن الوصف[1].

إن موقف البُخَاري من الأمير ينم عن جرأة في قول الحق، ونفس أبيّة لا تخشى في الله لومة لائم، فلله درك يا أبا عبد الله! وأنّى لنا مثلك في هذه الأيام؟ التي يسعى فيها العلماء للتقرب من الأمراء والسلاطين، ويصدرون لهم الفتاوى، التي تتناسب مع أهوائهم الشخصية، ولو كان ذلك على حساب الدين، إلا من رحم ربي.

ثناء العلماء على الإمام البُخَاري :

لقد أثنى على الإمام البُخَاري كثير من علماء زمانه سواءً أكانوا من شيوخه، أم من أقرانه، وسأعرض بعض ما قيل في الثناء عليه :

- قال محمد بن خزيمة : "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البُخَاري"[2].
- وقال الإمام أحمد بن حنبل : "ما أخرجت خراسان مثل البُخَاري"[3].
- وقال الترمذي : "لم أرَ بالعراق ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد، أعلم من محمد بن إسماعيل"[4].
- وقال مسلم : "لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك"[5].
- وقال قتيبة بن سعيد : "لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية"[6].
- وقال عبد الله بن حمّاد الآملي : "وددت أني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل"[7].
- وقال إسحاق بن راهوية : "يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب، واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته في الحديث وفقهه"[8].

---

(1) انظر : مقدمة الفتح 681، تاريخ بغداد 349/1.

(2) سير الأعلام 431/12، طبقات الشافعية 427/1، تاريخ بغداد 345/1، تهذيب التهذيب 33/5، تهذيب الأسماء 70/1، البداية والنهاية 38/11، التقييد 32.

(3) مقدمة الفتح 669، تاريخ بغداد 341/1، تهذيب الأسماء 68/1، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 480/2، تاريخ بغداد 341/1، طبقات الشافعية 432/1، صفة الصفوة 299/2.

(4) سير الأعلام 432/12، تاريخ بغداد 345/1، البداية والنهاية 38/11، طبقات الشافعية 428/1.

(5) سير الأعلام 437/12، شذرات الذهب 134/1، الإرشاد 380.

(6) مقدمة الفتح 669، الضعفاء الصغير 111، سير الأعلام 431/12.

(7) سير الأعلام 437/12، تاريخ بغداد 346/1، تهذيب الأسماء 70/1.

(8) مقدمة الفتح 670، البداية والنهاية 36/11، تاريخ بغداد 345/1.

- وقال الحسين بن حريث : "لا أعلم أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يُخلق إلا للحديث"[1].
- وقال ابن حجر : "أخرجت خراسان ثلاثة : أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم"[2].
- وقال سليم بن مجاهد : "ما رأيت بعيني منذ ستين سنة، أفقه، ولا أروع، ولا أزهد في الدنيا، من محمد بن إسماعيل"[3].
- وقال أحمد بن إسحاق السرماري : "من أراد أن ينظر إلى فقيه بحقه، وصدقه، فلينظر إلى محمد بن إسماعيل"[4].

ولقد أحببت أن أختم ما قيل في الثناء عليه بعبارة عددتها من أروع ما قيل في الثناء على البُخَاري، وهي قول يحيى بن جعفر البيكندي :
"لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم"[5].

هذا فيض من غيض مما قيل في الثناء على البُخَاري، ولو أردنا أن نستقصي كل ما قيل في الثناء عليه، لاحتجنا إلى الكثير الكثير من الصفحات، فهو أهل للثناء، ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر قول ابن حجر : "ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له"[6].

مصنفات البُخَاري :

الجامع الصحيح، والأدب المفرد، وبر الوالدين، والهبة، والقراءة خلف الإمام، ورفع اليدين في الصلاة،وخلق أفعال العباد، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والجامع الكبير، والمسند الكبير،والتفسير الكبير،والأشربة،والعلل، وأسامي الصحابة، والمؤتلف، والمختلف، والوحدان،والمبسوط،والكنى والفوائد،والرد على الجهمية،وقضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم[7].

---

(1) مقدمة الفتح 670.
(2) سير الأعلام 421/12، تهذيب الأسماء 69/1.
(3) سير الأعلام 449/12، طبقات الشافعية 436/1.
(4) مقدمة الفتح 671.
(5) مقدمة الفتح 670، تهذيب الكمال 460/24.
(6) مقدمة الفتح 673.
(7) عمدة القاري 3/1-4، الضعفاء الصغير 12، 13، منهج الإمام البُخَاري 53، 54، تاريخ الحديث 109، طبقات المفسرين 102/2، 103.

إن ما تركه البُخَاري من مؤلفات، لدليل على غزارة علمه، ومن ترك أثراً خلفه، فهو باقٍ بين الناس، وإن كان تحت الأرض مدفوناً، وعمله باقٍ إلى يوم الدين، مصداقاً لقول رسول الله ﷺ : "إذا مات الإنسانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلا من ثلاثة : إلا من صدقةٍ جاريةٍ، أو علم يُنْتَفَعُ بِهِ، أو وَلَدٍ صالحٍ يَدْعُو لَهُ"[1].

وسأتحدث عن أشهر مصنفات البُخَاري، ألا وهو : الجامع الصحيح.

صحيح البُخَاري :

إن الاسم الكامل لصحيح البُخَاري كما سبق وأسلفنا هو : "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه "ثم اشتهر بعد ذلك اختصاراً بصحيح البُخَاري؛ وذلك لأنه كان يتوخى فيه الأحاديث الصحيحة، قال إبراهيم بن معقل : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال"[2].

وما كان يضع حديثاً إلا بعد أن يغتسل، ويصلي ركعتين، ويستخير الله في وضعه، قال عمر بن محمد بن بجير : سمعت محمد بن إسماعيل يقول "صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله –تعالى–، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته"[3].

ولقد جمع البُخَاري صحيحه في ست عشرة سنة، رغم غزارة علمه، وتميزه في حفظ أحاديث رسول الله، وهذا يدل على توخيه الدقة والصحة في جمعه، ورغبته في نيل رضا الله ﷻ حيث قال : "صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث، في ستة عشرة سنة، وجعلته حجة بيني وبين الله"[4].

سبب تأليف الكتاب :

لقد أفصح البُخَاري بنفسه عن الأسباب التي شحذت همته، وقوّت عزيمته على جمع الحديث الصحيح، فقال : "كنا عند إسحاق بن راهوية، فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح"[5].

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الهبات 1255/3، ح 1631.

(2) سير الأعلام 402/12، تاريخ بغداد 333/1، طبقات الشافعية 430/1، البدر المنير 297/1، شذرات الذهب 135/1، تهذيب التهذيب 135/1، الإرشاد 380.

(3) مقدمة الفتح 676.

(4) مقدمة الفتح 676، طبقات الشافعية 429/1، تاريخ بغداد 336/1، سير الأعلام 405/12، البدر 297/1، تهذيب الكمال 449/24.

(5) مقدمة الفتح 7، سير الأعلام 401/12، طبقات الشافعية 429/1، تهذيب الأسماء 74/1، تهذيب التهذيب 31/5، السنة ومكانتها 445، منهج الإمام البُخَاري 55، تاريخ الحديث 113.

وقال أيضاً : "رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال : إنك تذب عنه الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح"[1].

ولقد أضاف أبو بكر كافي –صاحب كتاب منهج الإمام البُخَاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها سبباً آخر، فقال : "وقد ظهر لي غرض آخر دفع البُخَاري إلى تأليف جامعه، وهو تلك الموجة من البدع التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث، كالإرجاء، والاعتزال، والخروج، والتهجّم، والنَصْب، والتشيّع، وبدع سلوكية كالتصوف الغالي، وبدع مذهبية فرعية، كالتعصب لإمام، والإقبال على استعمال الرأي، وتكلّف القياس، واطّراح السنن الثابتة عن النبي ﷺ؛ لذلك جرد الإمام البُخَاري نفسه من خلال جامعه؛ للرد على هذه البدع، بالسنن الثابتة عن النبي ﷺ"[2].

ويغلب على ظني أن السبب الذي أضافه أبو بكر كافي سبب وجيه وقيِّم، وقد أعطى للإمام البُخَاري مع الأسباب السابقة التي ذكرها بنفسه دفعة قوية، لتصنيف جامعه، للدفاع عن السنة النبوية، وحفظها من البدع والضياع.

ثناء العلماء على صحيح البُخَاري :

لقد اتفق العلماء على أن صحيح البُخَاري من أصح الكتب بعد القرآن[3]، وأنه أول كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد[4].

- قال الإمام الذهبي : "أما جامع البُخَاري الصحيح فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، ولو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته"[5].
- وقال الإمام النسائي : "ما في هذه الكتب أجود من كتاب البُخَاري"[6].
- وقال أبو جعفر العقيلي : "لما صنف البُخَاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معيش، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، والقول فيها قول البُخَاري، وهي صحيحة"[7].

---

(1) مقدمة الفتح 7، شذرات الذهب 134/1، تهذيب الأسماء 74/1، تاريخ الحديث 114، منهج الإمام البُخَاري 55.

(2) منهج الإمام البُخَاري 55–56.

(3) البدر المنير 297/1.

(4) عمدة القاري 4/1.

(5) السنة ومكانتها 446، تاريخ الحديث 112.

(6) عمدة القاري 4/1، شذرات الذهب 135/1، منهج الإمام 35.

(7) منهج الإمام البُخَاري 35، السنة ومكانتها 646، تاريخ الحديث 112.

- وقال أبو العباس بن سعيد : "لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث، لما استغنى عن كتاب محمد بن إسماعيل"[1].
- وقال محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي : "رحم الله الإمام محمد بن إسماعيل؛ فإنه الذي ألّف الأصول، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذ من كتابه، كمسلم بن الحجاج، فرّق كتابه في كتبه، وتجلّد فيه حق الجلادة؛ حيث لم ينسبه إلى قائله... ومنهم من أخذ كتابه فنقله بعينه إلى نفسه، كأبي زُرعة، وأبي حاتم، فإن عاند الحق معاند فيما ذكرت، فليس يخفى صورة ذلك عن ذوي الألباب"[2].

وسنتعرف على أهم الخصائص، التي جعلت صحيح البُخَاري من أهم كتب الحديث، واستحق معها كل هذا الثناء من العلماء :

1- جعل البُخَاري مصنفه جامعاً لأنواع علوم الإسلام من عقيدة، وفقه، وتفسير، ومغازي، وزهد، ورقاق، وفضائل وآداب، لكنَّ من سبقه من العلماء كان يركز على علم واحد من العلوم.
2- اقتصر البخاري في كتابه على الصحيح؛ لذا سماه "الجامع الصحيح"، لكن لم يلتزم من سبقه من العلماء الصحة في كتابة الأخبار، فكان يذكر الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع أحياناً.
3- خصص البخاري كتابه لما ورد عن رسول الله ﷺ بالأسانيد المتصلة؛ لذا سماه "المسند"، لكنَّ من سبقه من العلماء كان يجمع في كتابه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، والمتصل، والمنقطع على حد سواء.
4- لم يهمل البُخَاري فقه الحديث في صحيحه، لكنَّه لم يتوسع فيه، بل سلك طريقاً مختصرة في ذكره، وهي تضمينه في الترجمة، وكان يؤكد ما يذهب إليه بالآيات، والآثار، ثم يذكر أهم ما ورد في هذا الباب من الأحاديث المرفوعة والمسندة، لكنَّ من سبقه من العلماء كان يخلط الحديث بالفقه، ويذكر آراء العلماء وفقهاء التابعين والأنصار كما فعل مالك في موطئه[3].

وفاته :

رحل البُخَاري بعد نفيه من بخارى إلى خرْتنك -قرية من قرى سمرقند- وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، وسمع في ليلة من الليالي بعد الانتهاء من قيام الليل وهو يدعو ربه قائلاً : "اللهم ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك"[4]، فما تم الشهر حتى قبضه الله إليه، وكان ذلك

---

(1) التاريخ الكبير 7/1.
(2) الإرشاد 380.
(3) منهج الإمام البُخَاري 34-35.
(4) مقدمة الفتح 681، طبقات الشافعية 440/1، تاريخ بغداد 351/1، سير الأعلام 466/12، شذرات الذهب 135/1، طبقات المفسرين 104/2، تهذيب الكمال 446/24.

ليلة عيد الفطر، أول ليلة من شوال عند صلاة العشاء، سنة ست وخمسين ومائتين، وكان له من العمر اثنتان وستون سنة إلا اثني عشر يوماً، ودُفن يوم الفطر، بعد صلاة الظهر، وقبره بخرتنك[1].

وكفن في ثلاثة أثواب بيض، ليس فيها قميص ولا عمامة، حسب وصيته، ولما دفن فاحت من قبره رائحة أطيب من ريح المسك، دامت أياماً كثيرة[2]، ثم علت سواري بيض في السماء مستطيلة بجوار قبره؛ وهذا جعل الناس يختلفون إلى قبره ويتعجبون، وكانوا يقومون برفع التراب عن القبر، حتى بان القبر، ولم توجد طريقة للحفاظ عليه في تلك الفترة سوى إحاطته بالخشب المشبكة، فعمد الناس إلى رفع ما حول القبر من التراب[3].

ومن كرامات الإمام البُخَاري، الرؤيا التي رآها عبد الواحد آدم الطواويسي في منامه ليلة وفاته، يقول : "رأيت النبي في القوم، ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع، وسلمت عليه، فردّ عليَّ السلام، فقلت : ما وقوفك هنا يا رسول الله؟ قال : أنتظر محمد بن إسماعيل، قال : فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو مات في الساعة التي رأيت فيها النبي"[4].

ونحن نؤمن بأن رؤيا النبي في المنام حق بناءً على قوله ﷺ : "من رآني فقد رأى الحق، فإنَّ الشيطان لا يتكوَّنُنِي"[5].

فيا سبحان الله! أي كرامة حزت أبا عبد الله، رسول الله وجماعة من صحبه ينتظرون قدومك إليهم، وهم في استقبالك، والله إنك لتستحق ذلك، وكيف لا؟ وقد حافظت على سنة النبيﷺ من الضياع والبدع، وتركت خلفك علماً نافعاً، فجزاك الله عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ورفع درجاتك مع النبيين، والصديقين، والشهداء، وحسن أولئك رفيقاً.

---

(1) انظر : مقدمة الفتح 682، وفيات الأعيان 190/4، سير الأعلام 468/12، شذرات الذهب 135/1، الكاشف 7/3، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 480/2، البداية والنهاية 39/11، النجوم الزاهرة 33/3.

(2) انظر : مقدمة الفتح 682، سير الأعلام 467/12، طبقات الشافعية 441/1، البداية والنهاية 39/11.

(3) انظر : سير الأعلام 467/12، طبقات الشافعية 441/1-442.

(4) مقدمة الفتح 682، تاريخ بغداد 350/1، طبقات المفسرين 104/2، تهذيب الكمال 447/24.

(5) صحيح البُخَاري، كتاب التعبير 426/4، ح 6997.

القسم الثاني : الفعل المضارع : "إعرابه وعلاماته"

يقسم الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف، ويتضح هذا من تعريف سيبويه له حيث قال : "الكلم : اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[1].

ويقسم الفعل من حيث الأزمنة إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ، وأمر، ومضارع[2]، ومن حيث البناء والإعراب يقسم إلى قسمين : "الفعل ضربان : مبني وهو الأصل، ومعرب وهو بخلافه"[3].

والمراد بالبناء هو : "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً، أو تقديراً"[4].

والإعراب : هو "أثر ظاهر، أو مقدر، يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع"[5].

والفعل المبني نوعان، والمعرب واحد : "المبني من الأفعال ضربان : أحدهما : ما اتفق على بنائه، وهو الماضي، ... والثاني : ما اختلف في بنائه، والراجح أنه مبني وهو فعل الأمر،... والمعرب من الأفعال هو المضارع"[6].

وإعراب الفعل المضارع يتطلب أن تتغير حالته الإعرابية، ما بين الرفع، والنصب، والجزم، وتتغير علامة آخره، يقول ابن الحاجب : "وإعرابه رفع، ونصب، وجزم، فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع، والمخاطب المؤنث بالضمة، والفتحة، والسكون، نحو يضرب، والمتصل به ذلك بالنون، وحذفها، نحو : يضربان، ويضربون، وتضربين، والفعل المعتل بالواو بالضمة تقديراً، والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف"[7].

بين ابن الحاجب في قوله السابق أن الفعل المضارع له علامتا رفع، إحداهما : الضمة الظاهرة على الفعل الصحيح الآخر، أو المقدرة على الفعل المعتل الآخر؛ إما للثقل أو للتعذر، والثانية ثبوت النون مع الأفعال الخمسة.

---

(1) الكتاب 12/1، وانظر : المقتضب 3/1، الأصول في النحو 356/1، اللمع 7/1، متن الآجرومية 5/1، أوضح المسالك 11/1، شرح شذور الذهب 26، شرح ابن عقيل 15/1، حاشية الصبان 22/1.

(2) الأصول في النحو 38/1، متن الآجرومية 10/1، أوضح المسالك 21/1، شرح شذور الذهب 36، شرح ابن عقيل 24/1.

(3) أوضح المسالك 26/1.

(4) شرح شذور الذهب 104، وانظر حاشية الصبان 49/1.

(5) شرح شذور الذهب 54، وانظر : متن الآجرومية 6، وحاشية الصبان 48/1.

(6) شرح ابن عقيل 38/1، وانظر : الأصول في النحو 51/1، أوضح المسالك 27/1، حاشية الصبان 58/1، 59.

(7) الكافية في النحو 229/2.

قال النبي ﷺ : "يا عائشةُ لولا قَومُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُم بِكُفْرٍ؛ لنقضتُ الكعبةَ، فَجَعلْتُ لها بابين : بابٌ يَدْخُلُ الناسُ، وبابٌ يَخْرُجون"[1].

الشاهد في الحديث : يدخل، يخرجون.

يدخل : فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر.

يخرجون : فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، الواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ولقد اختلف العلماء في علة رفع المضارع، فقال سيبويه –وهو من علماء البصرة– : "ولكنها ترتفع [أي الأفعال المضارعة] بكينونتها في موضع الاسم"[2].

وذهب الكسائي –وهو مؤسس مدرسة الكوفة– إلى أن عامل الرفع في المضارع، هو : حروف المضارعة في أوله[3]، وذهب الفرّاء –وأكثر الكوفيين– إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم[4]، وأيد ابن الحاجب هذا الرأي[5]، وكذلك ابن مالك، حيث أشار إليه بقوله :

ارفعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ من نَاصبٍ وجَازمٍ "كَتَسْعَدُ"[6]

ويغلب على ظني أن أفضل الأقوال، وأصحها في عامل رفع الفعل المضارع، هو : تجرده من النواصب، والجوازم، كما ذهب إلى ذلك أكثر النحويين، فاللسان العربي يرفع الفعل المضارع إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا جازم، وينصبه أو يجزمه إذا سُبق بعاملِ نصبٍ أو عاملِ جزمٍ.

نصب الفعل المضارع :

هناك حروف تنصب الفعل المضارع مباشرة باتفاق العلماء، وهي : "أن، لن، كي، إذن"[7].

قال رسول الله ﷺ : "لَنْ يُشادَّ الدِّينَ أحدٌ إلا غَلَبَهُ ...."[8].

---

(1) صحيح البُخَاري، كتاب العلم 55/1، ح 126.

(2) الكتاب 1/3، وانظر : المقتضب 5/2، المفصل في صنعة الإعراب 323/1، الإنصاف 448/2، اللباب 25/2، العوامل المائة 317، شرح التصريح 229/2.

(3) الإنصاف 448/2، وانظر : اللباب 25/2، الكافية 224/2، شرح التصريح 229/2.

(4) العوامل المائة 317.

(5) الكافية 224/2.

(6) ألفية ابن مالك 57.

(7) انظر : أوضح المسالك 162/3، 169، شرح ابن عقيل 342/2، حاشية الصبان 278/3.

(8) صحيح البُخَاري، كتاب الإيمان 26/1، ح 39.

الشاهد لن يُشادَّ : لن حرف نصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يشادّ : فعل مضارع منصوب بـــ (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر.

أما بقية الحروف فمختلف فيها، حيث تضمر بعدها أن، وهي : لام كي، لام الجحود، حتى الجارة، الجواب بالفاء المفيدة للسببية الواقعة بعد الأمر، أو النهي، والجواب بالواو المفيدة للمعيـــة، الواقعة بعد الأمر، أو النهي[1].

قال النبي ﷺ : "لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِها؛ لِتَسْتَفْرِغَ صَفْحَتِها؛ فإنّما لها ما قُدِّر لها"[2].
الشاهد : لتستفرغ : اللام : حرف تعليل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.
تستفرغ : فعل مضارع منصوب بـــ (أن) مضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظـــاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر.

علامات نصب الفعل المضارع :

بين ابن الحاجب[3] أنَّ لنصب الفعل المضارع علامتين :
الأولى : الفتحة الظاهرة على آخره، ما عدا الفعل المعتل الآخر بالألف، حيث ينصب بفتحة مقدرة؛ للتعذر.
الثانية : حذف النون من آخر الأفعال الخمسة.

قال النبي ﷺ : "... ومن قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إمّا أنْ يُفدى، وإما أن يُقِيّد"[4].
الشاهد في الحديث : أن يُفدى، أن يُقيد.
أن : حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يُفدى : فعل مضارع منصوب بـــ (أن)، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر.

جزم الفعل المضارع :

يجزم الفعل المضارع إذا سبق بـــ (لام الأمر)، لا الناهية، لم ولمّا، وهذه أدوات تجزم فعلاً واحداً[5].

---

(1) انظر العوامل العامة 317.
(2) صحيح البُخَاري، كتاب النكاح 512/3، ح 5152.
(3) انظر : الكافية 229/2.
(4) صحيح البُخَاري، كتاب في اللقطة 154/2، ح 2434.
(5) الكافية 51/2، وانظر : أوضح المسالك 185/3-189، شرح ابن عقيل 364/2، حاشية الصبان 5/4، شرح التصريح 245/2.

وهناك أدوات تجزم فعلين، وهي قسمان : حروف وأسماء، وهما : إنْ، إذْمـــا، مَـــنْ، مَـــا، مَهْمَا، أي، متى، أيّان، أينما، حيثما، أنّى[1].

علامات جزم الفعل المضارع :

بين ابن الحاجب أن لجزم الفعل المضارع ثلاث علامات[2]:

الأولى : السكون إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر.

الثانية : حذف حرف العلة إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر.

الثالثة : حذف النون من آخر الأفعال الخمسة.

قال النبي ﷺ : "..... والمَلائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ ما دام في مُصَلاه، الذي يُصلي فيـــه، اللهمَّ صَلِّ عَلَيْه، اللهمَّ ارْحَمْهُ؛ ما لم يُحْدِثْ فيه، ما لم يُؤْذِ فِيه"[3].

الشاهد في الحديث : لم يحدث، لم يُؤذ.

يحدث : فعل مضارع مجزوم بـــ (لم)، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

يؤذ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضـــمير مستتر تقديره هو.

وسأتحدث في الفصول القادمة –إن شاء الله– عن الجزم، وما يتعلق به من مسائل.

بناء الفعل المضارع :

عرفنا مما سبق أن الفعل المضارع معرب، ولكنه ليس معرباً علـــى الإطـــلاق، فهنـــاك حالتان يأتي فيهما المضارع مبنياً، وقد بينهما ابن هشام في قوله[4] :

"المعرب المضارع نحو "يقوم" لكن بشرط سلامته من نون الإناث، ونون التوكيد، فإنـــه مـــع نـــون الإناث يبنى على السكون "**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**"[5]، ومع نون التوكيد المباشرة يبنـــى علـــى الفـــتح "**لَيُنبَذَنَّ**"[6].

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل 365/2، 369، حاشية الصبان 9/4.

(2) انظر : الكافية 229/2.

(3) صحيح البُخَاري، كتاب البيوع 66/1، ح 2119.

(4) أوضح المسالك 27/1.

(5) البقرة : 228.

(6) الهُمزة : 4.

قال النبي ﷺ : "لا تَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ على اسم صَلاَتِكُمُ المغرب"[1].

الشاهد : لا تغلبنكم : لا حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تغلبنكم : فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بـــ (نون) التوكيد اتصالاً مباشراً، في محل جـــزم بـــ (لا الناهية)، والكاف : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجمع.

قال النبي ﷺ : "أُرِيتُ النَّارَ، فإذَا أَكثرُ أَهْلِيها النِّسَاءُ : يَكْفُرْنَ العشير ..."[2].

الشاهد : يَكْفُرْنَ : فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بـــ (نون النسوة)، ونون النـــسوة : ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

علامات الفعل المضارع :

للفعل المضارع علامات تميزه عن غيره من الأفعال، وعن الاسم، وعن الحرف، وهـــذه العلامات مجموعة في قولنا "أتين" أو "أنيت"، أو نأيت"، يقول سيبويه :

"الأفعال المضارعة هي التي في أولها الزوائد الأربع : الهمزة، والتاء، والياء، والنـــون، وذلـــك قولك : أفعل أنا، تفعل أنت، أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"[3].

وأشار ابن مالك إلى علامة أخرى خاصة بالفعل المضارع، وهي : دخول (لـــم) عليـــه، حيث قال : فعل مضارع يلي لم كيشم[4].

---

(1) صحيح البُخَاري، كتاب مواقيت الصلاة 167/1، ح 563.

(2) السابق، كتاب الإيمان 23/1، ح 29.

(3) الكتاب 13/1، وانظر : المقتضب 1/2، اللمع 9/1، المفصل في صنعة الإعراب 321/1، متن الأجرومية 10.

(4) ألفية ابن مالك 57.

الفصل الأول
العوامل الجازمة للفعل المضارع

المبحث الأول : العوامل الجازمة لفعل واحد.

المبحث الثاني : العوامل الجازمة لفعلين "أدوات الشرط".

المبحث الثالث : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

تمهيد :

الجزم لغةً :

القطع، جزمت الشيء أجزمه جزماً : قطعته، وجزمت اليمين جزماً : أمضيتها، وحلفت يميناً حتماً جزماً، وكل أمر قطعته لا عودة فيه، فقد جزمته، وجزمت ما بيني وبينه؛ أي قطعته، ومنه جزم الحرف[1].

الجزم اصطلاحاً :

هو "عبارة عن حذف حركة، أو حرف من حروف العلة، أو ما شبه به بعامل"[2].

والجزم خاص بالأفعال دون الأسماء، وهو في الأفعال مقابل الجر في الأسماء[3].

تُقسم العوامل الجازمة للفعل المضارع إلى قسمين : عوامل جازمة لفعل واحد، وعوامل جازمة لفعلين، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

بلا ولام طالباً ضعْ جزماً ... في الفعلِ هكذا بلم ولمّا
واجزمْ بإن ومن مهما ... أيٍّ متى أيَّان أينَ إذ ما
وحيثما أنّى وحرفٌ إذ ما ... كإن وباقي الأدوات اسما[4]

وسُميت هذه الحروف والأسماء جوازم؛ لأنها تقطع من الفعل حركةً أو حرفاً[5].

ولقد نقل ابن الأنباري عن ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أنّ الدواء إذا صادف فضلة قام بحذفها، وإن لم يصادف فضلة فإنه يأخذ من الجسم نفسه، وكذلك الجازم إن دخل على الفعل ووجد حركة أخذها، وإن لم يجد فإنه يأخذ من الفعل نفسه[6].

---

(1) اللسان 142/3 (جزم)، وانظر : المنجد 90.
(2) د. سلوى أبو عرب : بحث بعنوان "وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب"، 2.
(3) الكتاب 9/3.
(4) ألفية ابن مالك 58.
(5) حاشية الصبان 2/4.
(6) انظر : أسرار العربية 230.

المبحث الأول

العوامل الجازمة لفعل واحد

يجزم الفعل المضارع بعد لم، ولمّا، ولا في النهي، واللام في الأمر[1]. وهي على الوجه الآتي :

أولاً : لم

(لم) حرف نفي، له ثلاثة أقسام[2] :

1- أن يكون حرفاً جازماً، نحو قوله -تعالى- : ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[3]، وهذا هو القسم المشهور منه.

2- أن يكون حرفاً ناصباً للفعل المضارع، حيث زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بـ (لم)؛ وذلك اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿**أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[4] بفتح الحاء (نشرحَ).

وبقول الراجز :

في أيِّ يوميَّ من الموت أفرُّ
أيومٌ لم يُقدرَ أم يومٍ قُدِر[5]

الشاهد : لم يقدرَ : جاء الفعل منصوباً بعد لم.

ولقد خرّج بعض النحاة نصب (لم) للفعلين "نشرح، يقدر" على أنّ الفعلين مؤكدان بـ(النون)، فالأصل فيهما "نشرحَنْ، يقدرَنْ" ثم حذفت نون التوكيد، وبقيت الفتحة دليلاً عليها[6].

ورفض ابن جني هذا التخريج؛ لأن نون التوكيد لا تحذف إلا إذا تليت بساكن، ولا يوجد سكون هنا، وبين أن الأصل في "يقدر" السكون، ووضع الفتح بدلاً منه؛ لأن الهمزة مفتوحة والراء ساكنة، والعرب تجري الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك[7].

---

(1) المقتضب 44/2، الأصول في النحو 157/2، اللمع 192، الكافية 251/2، المحرر في النحو 1061/3.

(2) انظر : الجنى الداني 226، مغني اللبيب 365.

(3) الإخلاص : 3-4.

(4) الانشراح : 1.

(5) البيت من الرجز، مختلف في نسبه، قيل للحارث بن منذر، وقيل لعلي بن أبي طالب، سر صناعة الإعراب 89، شرح الكافية 1574/3، الجنى الداني 267، مغني اللبيب 365، حاشية الصبان 8/4.

(6) انظر : سر صناعة الإعراب 90/1، مغني اللبيب 365، حاشية الصبان 8/4.

(7) انظر : أسرار العربية 90/1.

وأضاف ابن هشام سبباً آخر لرفض هذا التخريج، وهو أن المنفي لا يؤكد بـــ (النون)[1].

3- أن يكون حرفاً ملغى لا عمل له، فيأتي الفعل بعده مرتفعاً كقول الشاعر :

لولا فوارسُ ذُهْلٍ وأسرتُهم يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ[2]

الشاهد : لم يوفون : جاء الفعل بعد (لم) مرتفعاً بثبوت النون؛ لأنه من الأفعـــال الخمـــسة، وذلك على اعتبار أن (لم) حرف ملغى لا عمل له.

وبين ابن عصفور أن السبب في رفع الفعل بعد (لم) هو أنها أخـــذت حكـــم لا النافيـــة ومـــا النافية[3].

وعد ابن مالك الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب، وعده بعض النحويين ضرورة[4].

ويبدو لي أن أفضل الأقوال وأقواها في أقسام (لم) هو أنها للجزم؛ فـــالجزم لغـــة القـــرآن الكريم، واللغة المشهورة عند العرب، وما خرج عن الأصل فهو شاذ، ولغة نادرة لا يقاس عليها.

اختصاص لم :

تختص (لم) بالدخول على الفعل المضارع اللفظ، وصرف معناه إلى الفعـــل الماضـــي، تقول: لم يقم زيد؛ أي : ما قام[5].

وذهب ابن الورّاق إلى أن الأصل في (لم) أن يليها الفعل الماضي، وأن العلـــة أوجبـــت إسقاط الأصل، واستعمال الثقيل، ألا وهو الفعل المضارع، ولا يجوز الرجوع إلى الأصل؛ لأنهم لو استعملوا الأصل ألا وهو الفعل الماضي لوقع الجازم على غير ما بني له[6].

وذهب قوم آخرون إلى أن (لم) تدخل على ماضي اللفظ، فترد لفظه إلـــى المـــبهم، دون معناه، ووجهة نظرهم في ذلك، هو أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ.

---

(1) مغني اللبيب 365.

(2) البيت من البسيط، لم ينسب إلى قائل، شرح الكافية (من نُعْـم) 1574/3، ضـــرائر الـــشعر 310، اللـــسان 271/8، الجنى الداني 266، مغني اللبيب (من نُعْـم) 365، همـــع الهوامـــع 543/2، خزانـــة الأدب 3/9، الكواكب الدرية 490/2، حاشية الصبان 6/4.

اللغة : الصليفاء : موضع، اللسان (صلف) 271/8.

(3) ضرائر الشعر 310.

(4) الجنى الداني 267، مغني اللبيب 365.

(5) الأصول في النحو 157/2، أسرار العربية 236، رصف المباني 350، الجنى الداني 267، مغني اللبيـــب 365، العوامل المائة 211.

(6) انظر : علل النحو 200.

ورفض المرادي ذلك، واعتبر أن دخول (لم) على الفعل المضارع ورده إلى الفعل الماضي هو الرأي الأصح؛ وذلك لأن له مشابهاً ألا وهو الفعل المضارع الواقع بعد (لو)، بينما الرأي الثاني لا يوجد له نظير[1].

ويغلب على ظني أن أصح الأقوال هو أن (لم) تختص بالدخول على الفعل المضارع، وترد معناه إلى الفعل الماضي، ولا تختص بالدخول على الفعل الماضي؛ فلا يجوز القول : لم جاء، لم قام، فإن مثل هذا ربما يلتبس بالاستفهام.

سبب اختصاص (لم) بالجزم :

بيّن ابن الوراق أن (لم) اختصت بالجزم مثل حروف الجزاء؛ وذلك للتشابه الواقع بينهما، فالفعل المضارع يقع بعد (لم) بمعنى الفعل الماضي، وكذلك الفعل الماضي يقع بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال[2].

وأضاف العُكبري سببين آخرين لاختصاص (لم) بالجزم[3] :

أولهما : ثقل الفعل المضارع، ونقل (لم) له إلى زمن غير زمنه ألا وهو الزمن الماضي؛ لذا فإنه يزداد ثقلاً، فناسب أن يكون عمل (لم) الحذف.

ثانيهما : صرف (لم) الفعل المضارع إلى معنى الفعل الماضي، والفعل المضارع باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية، ولكنه باعتبار لفظه يستحق البناء؛ لذا جعل له حكم متوسط، ألا وهو السكون، الذي هو في المبني بناءً، وفي المعرب بسبب عامل من العوامل.

بين ابن هشام[4] أن (لم) قد يفصل بينها وبين مجزومها بالظرف، أو بالمجرور للضرورة، كقول الشاعر :

فأضحَتْ مغانيها قفاراً رسُومُها كأن لم سوى أهلٍ من الوحشِ تُؤْهلِ[5]

الشاهد : لم سوى أهل من الوحش تؤهل : فصل بين (لم) ومجزومها، فالأصل : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

---

(1) انظر : الجنى الداني 268، الأشباه والنظائر 248/2.

(2) انظر : علل النحو 198، أسرار العربية 236، اللباب 47/2.

(3) انظر : اللباب 47/2.

(4) انظر : مغني اللبيب 367.

(5) البيت من الطويل، لذي الرمة، ديوانه 224، والرواية فيه : وأضحت مباديها قفاراً بلادُها، ضرائر الشعر (توهل) 203، الجنى الداني 269، مغني اللبيب 367، خزانة الأدب [توهل] 5/9، الكواكب الدرية 489/2، وبلا نسبة في همع الهوامع 542/2، وحاشية الصبان 5/4.

وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقول الشاعر :

ظننت فقيراً ذا غنىً ثمَّ نلتُهُ فلم ذا رجاءٍ ألقهُ غيرَ واهبِ[1]

الشاهد : فلم ذا رجاء ألقه : وقع الاسم بعد (لم) معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير : فلم ألق ذا رجاء –ألقه غير واهب–.

ثانياً : لمّا

تأتي (لمّا) على ثلاثة أوجه[2] :

1– تختص بالدخول على الفعل المضارع فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه فعلاً ماضياً مثل (لم).

2– تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله –تعالى– : ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[3] أي إلاّ عليها حافظ.

3– تكون ظرفية بمعنى حين، كقوله –تعالى– : ﴿**فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ**﴾[4] أي حين آسفونا.

أصل (لمَّا) الجازمة :

اختلف النحاة في أصل (لمّا)، أهي مركبة أم بسيطة؟

قال ابن السراج : "أما (لمَّا)" (لم) ضمت إليها (ما) وبنيت معها، فغيرت حالها، كما غيرت "لو" "ما" ألا ترى أنك تقول "لمّا" ولا يتبعها شيء، ولا تقول ذلك في (لم)"[5].

إذن هي مركبة من "لم" و"ما" عند ابن السراج، وهذا مذهب الجمهور أيضاً، وقيل إنها بسيطة[6].

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الجمهور، ألا وهو أن (لمّا) مركبة من (لم) و(ما) الزائدة هو الأقرب إلى الصواب.

---

(1) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، مغني اللبيب 367، خزانة الأدب 5/9.

(2) انظر : حروف المعاني 11، الأزهية 197–199، شرح الكافية 3/1643–1645، الجنى الداني 592، 593، مغني اللبيب 369، 370.

(3) الطارق 4.

(4) الزخرف 55.

(5) الأصول في النحو 157/2.

(6) الجنى الداني 592، شرح التصريح 247/2، همع الهوامع 543/2.

الأمور المشتركة بين (لم) و(لمّا) :

تشترك (لم) و(لمّا) في عدة أمور : في الحرفية، فكلاهما حرف نفي، يختص بالدخول على الفعل المضارع، وجزمه، ونفي معناه، وقلب زمنه من الحال إلى الماضي[1].

وتشتركان كذلك في دخول همزة الاستفهام عليهما على سبيل التقرير دون أن يبطل عملها[2]، نحو قوله -تعالى- : ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[3].

وقول الشاعر :

على حينِ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ[4]

الشاهد : ألمّا أصح : دخلت همزة الاستفهام على (لمّا) للتقرير، ولم يبطل عملها، فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

الاختلاف بين (لم) و(لمّا) :

تختلف (لمّا) عن (لم) في خمسة أمور[5] :

1- لاتقترن (لمّا) بأداة شرط، فلا يقال : "إن لمّا تقم"، بينما (لم) تختص بدخول الشرط عليها، كقوله -تعالى- : ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾[6].

2- يمتد الزمن المنفي بـ (لمّا) إلى الحال، كقول الشاعر :

فإن كُنتُ مَأْكُولاً فكنْ خيرَ آكلٍ وإلاّ فَأَدْرِكني ولمَّا أُمزَّقِ[7]

الشاهد : لمّا أمزق : امتد الزمن المنفي بـ (لمّا) إلى الزمن الحالي، فالشاعر يريد أنه لم يمزق في الماضي ولا في الزمن الحالي.

بينما المنفي بـ (لم) يحتمل أن يكون متصلاً بالحال، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾[8]، ويحتمل الانقطاع، كقوله -تعالى- : ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ**

---

(1) الجنى الداني 592، شرح التصريح 247/2، العوامل المائة 211.

(2) الكافية 251/2، المقرب 297، المحرر في النحو 1063/3، شرح قطر الندى 83، همع الهوامع 542/2، حاشية الصبان 8/4.

(3) الانشراح : 1.

(4) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، ديوانه 79، الكامل 149/1 "وقلت"، اللسان 203/15، الكواكب الدرية 491/2، وبلا نسبة في حاشية الصبان 8/4.

اللغة : وازع : الوزع : هو كف النفس عن هواها، اللسان، (وزع) 203/15.

(5) انظر : مغني اللبيب 367-369، شرح قطر الندى 83-84، الأشباه والنظائر 218/2-219.

(6) المائدة : 67.

(7) البيت من الطويل، لشأس بن نهار، المعروف بالممزق العبدي، الكامل 18/1، مغني اللبيب 367.

(8) مريم : 4.

يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[1]؛ ولهذا جاز "لم يكن ثم كان"، ولم يجز "لمّا يكن ثم كان"؛ ولأن النفي ممتد بعد (لمّا)، لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم، تقول : "قمت فلم تقم"؛ لأن معناه وما قمت عقب قيامي، ولا يجوز "قمت فلمّا تقم"؛ لأن معناه وما قمت إلا الآن.

3- إن المنفي بـ (لمّا) لا يكون إلا قريباً من الحال، وهذا لا يشترط في المنفي بـ (لم)، تقول : "لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً"، ولا يجوز "لمّا يكن".

ولكن ابن مالك قال : إن الغالب في منفي (لمّا) أن يكون قريباً من الحال، ولكنه ليس لازماً مثل : عصى آدم ربه ولمّا يندم.

4- إن المنفي بـ (لمّا) متوقع ثبوته، بينما المنفي بـ (لم) لا يتوقع ثبوته، قال -تعالى- : ﴿**بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾[2]؛ أي أنهم لم يذوقوا العذاب، ولكنّ تذوقهم له متوقع.

وإن هذا الفرق بين (لم) و(لمّا) خاص بالمستقبل، أما بالنسبة للماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، تقول : مالي قمت ولم تقم، أو لمَّا تقم.

5- يجوز حذف المنفي بـ (لمّا) بدليل قول الشاعر :

فجئتُ قبورهم بدءاً ولمّا فناديتُ القبورَ فلم يُجِبنَهْ[3]

الشاهد : لما جئت : حذف المنفي بـ (لمّا)، والتقدير : لمّا أكن بدءاً؛ أي : سيداً.

ولكن المنفي بـ (لم) لا يجوز حذفه إلا للضرورة الشعرية، كقول الشاعر :

احفظْ وديعتكَ التي استُودعتُها يومَ الأعازبِ إن وصلت وإن لم[4]

الشاهد : وإن لم : حذف مجزوم (لم) وتقديره : لم تصل؛ وذلك للضرورة الشعرية.

وبين ابن عصفور أن السبب في عدم جواز حذف المنفي بـ (لم) هو كونها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وكما أنه لا يجوز حذف معمول الجار وهو في العمل أقوى من الجازم، فالأولى عدم جواز حذف الأضعف ألا وهو معمول الجازم.

بينما يجوز حذف المنفي بـ (لمّا) وبقاء عملها؛ لأنها نفياً لـ "قد فعل" فالمتكلم يقول في نفي "قد قام زيد" ألمّا يقم، فحملت لذلك على قد، فكأنما يقال : لمّا يأت زيد وكأن قد، أي : وكأن قد أتى، فيكتفي بقد، فكذلك أيضاً قالوا : قاربت المدينة ولمّا، أي : لمّا أدخلها، فاكتفوا بـ (لمّا)[5].

---

(1) الإنسان : 1.

(2) ص : 8.

(3) البيت من الوافر، منسوب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، شرح الكافية 1575/3، مغني اللبيب 369.

(4) البيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة، مغني اللبيب 369، خزانة الأدب 8/9، حاشية الصبان 6/4، الكواكب الدرية 488/2.

(5) انظر : ضرائر الشعر 184.

وعد المالقي حذف معمول (لم) غير صحيح؛ لأن (لم) ومعمولها يرتبطان ببعضهما البعض، ويصبحان كشيء واحد[1].

ثالثاً : لام الأمر الجازمة أو لام الطلب

اللام حرف ورد في كلام العرب لمعانٍ عديدة، وقد أفرد الزجاجي له مصنفاً خاصاً أسماه "اللامات" عد له فيه نحو أربعين معنى، ومن المعروف عن هذه اللامات أنها تقسم إلى قسمين : قسم عامل وآخر غير عامل، والعامل يقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يعمل خفضاً، وقسم يعمل نصباً، وقسم يعمل جزماً، وغير العامل يقسم إلى أقسام عدة، منها : لام الابتداء، لام الجواب، لام التعريف، واللام الموطئة للقسم.

ولام الأمر هي اللام الموضوعة للطلب[2]، وهي لام جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، وهذا هو أصل دخولها، قال –تعالى– : ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ**﴾[3].

أما إذا كان الأمر للمخاطب فالآمر لا يحتاج إلى اللام هنا، وإنما يستغنى عنها غالباً بصيغة افعل، تقول اذهب، انطلق ... إلخ.

ويقول الزجاجي[4] إن لام الأمر ربما تدخل على المخاطب للتوكيد، تقول : لتذهب يا زيد، لتركب، وعلى هذا قرئ (**فَلْيَفْرَحُواْ**)[5] بالتاء (**فَلْتَفْرَحُواْ**)[6]، وروي عن النبي ﷺ أنه قرأها بالتاء، وكذلك ورد عنه أيضاً قوله "لتأخذوا مصافكم"[7]. وكان الكسائي يعيب قولهم فلتفرحوا؛ لأنه وجده قليلاً[8].

وعد الزجاجي القراءة بالتاء لغة جيدة[9]، ولكن ابن الحاجب عدها قراءة شاذة[10]، وقال ابن الجزري "هي قراءة أُبَيْ، ورويناها مسندة عن النبي ﷺ، وهي لغة بعض العرب"[11]، إذن

---

(1) رصف المباني 350.
(2) مغني اللبيب 294.
(3) الطلاق : 7.
(4) اللامات 89.
(5) يونس : 58.
(6) قال ابن جني "هي قراءة النبي، وعثمان، وأُبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسلمي، ... وعمرو بن نافذ"، المحتسب 313/1.
(7) صحيح مسلم، كتاب الحج، 943/2، ح 1297، سنن أبي داود، كتاب المناسك، 201/2، ح 1970، والرواية فيهما "لتأخذوا مناسككم".
(8) معاني القرآن، للفرّاء 470/1.
(9) الجنى الداني 110، شرح التصريح 746/2.
(10) الكافية 252/2.
(11) النشر 285/2.

فهي قراءة صحيحة متواترة في نظره، وبين العُكبري أنها قرئت بالياء والتاء والياء أجود؛ لأن أمر المواجه فافرحوا[1].

وقال ابن هشام[2] : إنه يقل كذلك دخول لام الأمر على فعل المتكلم، سواءً أكان المتكلم مفرداً كقوله ﷺ : "قوموا فَلأُصلِ لكم"[3]، أو معه غيره كقوله –تعالى– : ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ**﴾[4].

وعد المالقي دخول لام الأمر على فعل المتكلم والمخاطب جائزاً، ولكنه نادر في نفس الوقت[5]، وجعل الجمهور جزم لام الأمر للمخاطب أقل من جزمها لفعل المتكلم؛ لأنه يستغنى عن جزم فعل المخاطب بفعل الأمر نحو "افرحوا"[6].

وإني لأتفق مع القائلين بأن دخول لام الأمر على المتكلم قليل جداً؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه، إلا إذا أنزلها منزلة الأجنبي، وهو في غنىً عن ذلك، لكنه فصيح جائز رغم قلته كما قال المالقي، بدليل وروده في حديث للنبي ﷺ في سنن الترمذي "فلنصلِ" بإسقاط الياء، وجزم الفعل بعدها بحذف حرف العلة على اعتبار أنها لام الأمر، وقد ورد هذا الحديث في باقي كتب الحديث "فلأصلي" بإثبات الياء، وتحريكها بالفتح، حيث عدت اللام هنا لام كي، والفعل بعدها منصوباً بـ (أن) المضمرة بعد لام كي.

أما الآية "ولنحمل خطاياكم" فيغلب على ظني أنها على تأويل شرط وجزاء؛ أي : إن تتبعونا حملنا خطاياكم، وقال العكبري : إن لام الأمر هنا بمعنى الخبر، وعدل عن الخبر إلى لام الأمر، للمبالغة في الالتزام[7].

أما فيما يتعلق بدخول لام الأمر على المخاطب، فهو فصيح جائز رغم قلته، لكن الأجود منه كما يغلب على ظني هو عدم دخولها عليه، والاستغناء عنها بفعل الأمر مباشرة، وهذه هي لغة القرآن الكريم.

---

(1) إعراب القراءات الشواذ 647.

(2) مغني اللبيب 296.

(3) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، 454/1، ح 234، والرواية فيه "قوموا فَلْنُصلِ بكم".

(4) العنكبوت : 12.

(5) رصف المباني 302.

(6) مغني اللبيب 296، أوضح المسالك 187/3، شرح التصريح 246/2، همع الهوامع 359.

(7) التبيان في إعراب القرآن 129/2.

عمل لام الأمر :

يتضح مما سبق أن لام الأمر تختص بالدخول على الفعل المضارع الغائب، وقد تدخل على المتكلم والمخاطب، وهي لام جازمة للفعل المضارع، وتبقى جازمة له وإن خرجت عن الطلب إلى غيره من الأغراض[1] نحو قوله –تعالى– : ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[2].

الشاهد : ليقض : خرج طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى الدعاء؛ لأنه خرج من الأدنى منزلة إلى الأعلى منزلة، ورغم ذلك جاء الفعل مجزوماً بـــ(لام الأمر)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقوله –تعالى– : ﴿**وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**﴾[3].

الشاهد : فليكفر : جاء الكلام في الآية على لفظ الأمر للتهديد، ورغم ذلك جاء الفعل مجزوماً بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه السكون.

سبب الجزم بـــ (لام الأمر) :

بين العُكبري أن سبب الجزم بـــ (لام الأمر) يعود إلى كون الأمر طلباً، وهو عبـــارة عـــن غرض للآمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وهي جارة، فيجب أن تكون لام الأمر جازمة، فالجزم في الأفعال هو مقابل الجر في الأسماء، ولشبهها بها كسرت[4].

وبين ابن الورّاق أن السبب في جزم (لام الأمر) هو اشتراك الأمر بـــاللام وغيرهـــا فـــي المعنى، وخصت اللام بذلك؛ لدخولها على الغائب، فشابهت في ذلك لام التعريف؛ لأنها لا تستعمل للعهد، ولمن هو غائب، فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنى[5].

حركة لام الأمر :

قال الخليل : "ولام الأمر مكسورة أبداً إذا كانت في الابتداء، فإن تقدمها واو او فاء كانـــت ساكنة، وربما كسرت مع الواو والفاء"[6].

ولقد وافق "الفرّاء" "الخليل" في ذلك، وبين أن لام الأمر تسكن مـــع الـــواو والفـــاء طلبـــاً للتخفيف، مثل الهاء تسكن إذا وصلت بالواو، تقول : وَهْوَ قال، وَهْيَ قالت، وإن أكثر العرب علـــى التسكين، وقد كسرها بعضهم[7].

---

(1) انظر : مغني اللبيب 295.
(2) الزخرف : 77.
(3) الكهف : 29.
(4) انظر : اللباب 49/2.
(5) انظر : علل النحو 198، أسرار العربية 236.
(6) جمل الفراهيدي 267، وانظر حروف المعاني 46، والمفصل في علم العربية 327.
(7) انظر : معاني القرآن، للفرّاء 224/2.

وأضاف الزجاجي سبباً آخر لتسكين لام الأمر مع حرفي الواو أو الفاء وهو أن الواو والفاء يتصلان بالكلمة وكأنهما جزءٌ منها، فبالتالي لا يمكن الوقوف على واحد منهما[1].

وإن تسكين لام الأمر بعد الواو أو الفاء أكثر من تحريكها، لذا أجمع القراء على التسكين، فيما عدا قوله تعالى[2] : ﴿**وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**﴾[3]، ﴿**وَلِيَتَمَتَّعُوا**﴾[4]، حيث سكنهن أهل المدينة وعاصم والأعمش، وكسرهن أبو عبد الرحمن السلمي[5].

أما إذا سبقت لام الأمر بحرف العطف (ثم)، فالأفضل كسرها، والبصريون لا يجيزون غير ذلك؛ لأن (ثم) حرف يقوم بنفسه؛ ويمكن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، ولقد أجاز بعض النحويين تسكين لام الأمر مع ثم قياساً على الواو، والفاء، وعلى ذلك قرأ بعض القراء ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**﴾[6] بتسكين اللام، ولكن الكسر هنا أجود[7].

وأيد المالقي رأي الزجاجي، وعد تسكين لام الأمر مع (ثم) من الأمور المستقبحة[8].

ويبدو لي أن الرأي القائل بتسكين لام الأمر إذا سبقت بحرفي الواو والفاء أفضل من الرأي القائل بالكسر؛ وذلك للتخفيف من توالي الحركات؛ ولأن الواو والفاء تتصلان بما بعدهما اتصالاً وثيقاً حتى تصبح هذه الحروف وكأنها جزء منها فلا يمكن الوقوف على أحدهما، بخلاف (ثم) فإنه يمكن الوقوف عليها والابتداء بما بعدها؛ لأنها حرف يستقل بنفسه.

وبين ابن مالك أن تسكين لام الأمر بعد هذه الأحرف، إنما هو رجوع للأصل فيها وذلك لسببين:

الأول : سبب مشترك فيه، ألا وهو أن السكون مقدم على الحركة الإعرابية، فالحركة زيادة، والأصل عدمها.

الثاني : وهو سبب لفظي خاص بـ (لام الأمر)، مشابهاً لعملها، والذي منع من سكونها هو الابتداء، حيث يتعذر الابتداء بساكن؛ فلذا كسرت، ولو كان تسكين اللام بدون سبب يخصها، لاشتركت معها فيه لام كي الواقعة بعد حرفي الواو أو الفاء[9].

---

(1) انظر : اللامات 89.
(2) انظر : شرح الكافية 1564/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 689.
(3) الحج : 29.
(4) العنكبوت : 66.
(5) معاني القرآن، للفرّاء 224/2.
(6) الحج : 29.
(7) انظر : اللامات 89.
(8) رصف المباني 303.
(9) انظر : شرح الكافية 1564/3، شرح التصريح 447/2، الجنى الداني 112.

وعلى الرغم من الاتفاق على كسر لام الأمر في الابتداء حيث يتعذر الابتداء بساكن، لكن بني سُلَيْم يفتحونها في بداية الكلام لغةً[1].

حذف لام الأمر :

قال سيبويه[2] : "واعلم أن هذه [يقصد لام الأمر] قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة".

ومثل له بقول الشاعر :

محمدٌ تفدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبَالا[3]

الشاهد : تفد : حذفت لام الأمر، فالشاعر أراد : لتفدِ، وعلى الرغم من ذلك بقي عملها، فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقول الآخر :

على مِثْلِ أَصْحابِ البعوضةِ فاخْمُشِي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى[4]

الشاهد : حذفت لام الأمر، فالشاعر أراد ليبك، وعلى الرغم من ذلك بقي عملها، فالفعل مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

بين السيوطي أن النحاة اختلفوا في حذف لام الطلب وبقاء عملها على أقوال عدة[5] :

الأول : جواز حذف لام الطلب مطلقاً حتى في الاختيار، ولكن بشرط أن يُسبق بقول، وهذا مذهب الكسائي، ومنه قوله –تعالى– : ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ**﴾[6].

الشاهد : يقيموا : حيث اعتبره الكسائي مجزوماً بـ (لام الأمر) المضمرة فالتقدير عنده : ليقيموا فاللام محذوفة؛ لأنها جاءت بعد قول، وبقي عملها رغم حذفها فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

الثاني : رفض حذف لام الطلب ولو في الشعر، وهذا مذهب المبرد.

الثالث : جواز حذف لام الطلب في الشعر للضرورة، وعدم جواز حذفه في الاختيار، سواء تقدمه أمر بالقول، أم لم يتقدمه، واعتبر أصحاب هذا المذهب أن سبب الجزم في الآية السابقة هو وقوع الفعل جواباً للطلب.

---

(1) الجنى الداني 111.

(2) الكتاب 8/3.

(3) البيت من الوافر، مختلف في نسبه، فقيل لحسان بن ثابت، وقيل لأبي طالب، وقيل للأعشى، الكتاب 8/3، الإنصاف 432/2، ضرائر الشعر 149، المقرب 298، مغني اللبيب 297، همع الهوامع 540/2، خزانة الأدب 11/3.
اللغة : تبال : العداوة، اللسان (تبل)، 213/2.

(4) البيت من الطويل، لمتمم بن نويرة، الكتاب 8/3، الأصول في النحو 157/2، الإنصاف 433/2، ضرائر الشعر 150، رصف المباني 328، مغني اللبيب 328.
اللغة : البعوضة : موضع كان للعرب فيه يوم مذكور، اللسان، (بعض) 113/2.
حر الوجه : الخد، اللسان (حرر) 82/4.

(5) انظر : همع الهوامع 539/3–540.

(6) إبراهيم : 31.

الرابع: جواز حذف لام الأمر في الاختيار بعد قول، ولو كان غير أمر، نحو : قلت لزيد يضرب عمراً؛ أي: ليضرب، ولا يجوز غيره إلا في ضرورة، وهذا مذهب ابن مالك، والذي جعل حذف لام الأمر في الاختيار دون أن يسبق بقول أمر أقل من حذفه بعد قول أمر، واستدل عليه بقول الشاعر :

قلــت لبــوّاب لديْــه دَارُهــا
تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها[1]

الشاهد : تيذن : حذف لام الأمر بعد قل، ولقد اعتبر ابن مالك أن الحذف هنا ليس بضرورة؛ لتمكن الشاعر من قول إيذن.

رابعاً : لا الناهية

بين ابن هشام[2] أن (لا) الناهية هي اللام الموضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على الفعل المضارع، وجزمه، سواءً أكان المطلوب منه مخاطباً نحو قوله –تعالى– : ﴿**لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء**﴾[3]، أو غائباً نحو قوله –تعالى– : ﴿**لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[4].

وأنها قد تصحب فعل المتكلم قليلاً[5]، كقول الشاعر :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مدامِعُها مُرِدَّفَاتٍ على أعْقَابِ أَكْوَارِ[6]

الشاهد : لا أعرفن : دخلت لا الناهية على المتكلم، وجزم الفعل بعدها، وهذا قليل.

وقول الآخر :

إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دمشقَ فلا نعدْ لها أبداً ما دامَ فيها الجُراضِمُ[7]

---

(1) البيت من الرجز، لمنصور بن مرثد الأسدي، شرح الكافية 1570/3، ضرائر الشعر 150، اللسان 215/4، مغني اللبيب 298، والرواية فيه "تأذن"، حاشية الصبان 4/4.
اللغة : حمؤها: الحمء : كل من كان من قبل الزوج، مثل : الأخ والأب، اللسان (حمء) 215/4.

(2) مغني اللبيب 323–324.

(3) الممتحنة : 1.

(4) آل عمران : 28.

(5) انظر : أوضح المسالك 185/3.

(6) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه، 55، شرح الكافية 1568/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 692، أوضح المسالك 185/3، حاشية الصبان 3/4.
اللغة : ربرب : القطيع من بقر الوحش والظباء، اللسان (ربب)، 75/6.
حور : أن يكون البياض محدقاً بالسواد كله، أو أن تسود العين كلها مثل أعين الظباء والبقر، اللسان (حور)، 265/4.
مردفات : متتابعات، اللسان (ردف)، 136/6.
أعقاب : آخر كل شيء، اللسان (عقب)، 214/10.
أكوار : رحل الناقة بأداته، وهو كالسرج، اللسان (كور)، 130/13.

(7) البيت من الطويل، اختلف في نسبه، فقيل للفرزدق، وقيل للوليد بن عقبة، شرح الكافية 1567/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 692، أوضح المسالك 186/3، مغني اللبيب 326، حاشية الصبان 4/4، الكواكب الدرية 495/2.
اللغة : الجراضم : الأكول الواسع البطن، اللسان (جرضم)، 126/3.

الشاهد : فلا نعد : دخلت لا الناهية على المتكلم، وجزم الفعل بعدها، وهذا قليل.

ويكثر جزمها فعل المتكلم المبني للمفعول، نحو : لا أخرج، ولا نخرج؛ لأن المنهي هنا هو الفاعل المحذوف، والذي ناب عنه ضمير المتكلم، والأصل : لا يخرجني أحد، ولا يخرجنا أحد، حيث عدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى الفعل المبدوء بالهمزة والنون؛ ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم على سبيل الالتفات من الغيبة إلى التكلم[1].

وأظن أن دخول لا الناهية على المتكلم غير جائز؛ لأن المتكلم لا يمكن أن ينهي نفسه، إلا إذا أنزلها منزلة الأجنبي، وهو في غنىً عن ذلك.

أصل (لا) الناهية :

ورد عن بعض النحويين أن أصل (لا) الناهية لام الأمر زيد عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلي أنها (لا) النافية، وأن الجزم بعدها إنما هو بـ (لام الأمر) المضمرة قبلها، وأنها حذفت منعاً وكراهة لاجتماع لامين في اللفظ[2].

ورفض ابن هشام هذين الزعمين[3]، وعد أبو حيان ما ذهب إليه السهيلي في أصل لا غاية في الشذوذ؛ لأن فيه إضمار للجازم، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة فقط، ولأن النحويين سواء منهم الكوفيون أو البصريون قد أجمعوا على أن "لا" تفيد معنى النهي عن الفعل، وأن الجزم واقع بها بنفسها لا بغيرها[4].

عمل (لا) الناهية :

يتضح من السابق أن (لا) الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع، سواءً المخاطب منه أو الغائب، وتعمل فيه الجزم، وتبقى جازمة للفعل المضارع، وإن خرجت عن طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى غيره من الأغراض، نحو قوله –تعالى– : ﴿**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾[5].

الشاهد : لا تؤاخذنا : خرج النهي عن طلب ترك الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى الدعاء؛ لأنه خرج من الأدنى منزلة إلى الأعلى منزلة، ورغم ذلك جاء الفعل مجزوماً بـ (لا الناهية)، وعلامة جزمه السكون.

---

(1) شرح التصريح 246/2.

(2) انظر : الجنى الداني 300، همع الهوامع 540/2.

(3) مغني اللبيب 327.

(4) انظر : الأشباه والنظائر 62/3–63.

(5) البقرة : 286.

وقول الشاعر :

وقوفاً بها صحبي عليَّ مَطِيّهم يقولونَ لا تهلكْ أسىً وتَجَمَّلِ[1]

الشاهد : لا تهلك : خرج النهي عن طلب ترك الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى الالتماس؛ لأنه خرج من الأنداد المتساوين في المنزلة، ورغم ذلك جاء الفعل مجزوماً بـــ (لا) الناهيـــة، وعلامة جزمه السكون.

سبب اختصاص (لا) الناهية بالجزم :

اختصت (لا) الناهية بالجزم؛ حملاً على الأمر؛ فالأمر ضد النهي، والعـــرب يحملـــون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره؛ ولأن الأمر مبنياً على الوقف؛ حمل النهـــي عليـــه وجعل نظيراً له؛ فلهذا خص بالجزم[2].

الفصل بين (لا) ومعمولها :

عد ابن مالك[3] الفصل بين (لا) الناهية ومعمولها شيئاً رديئاً؛ لأنه يشبه الفصل بين الجـــار والمجرور، وقيده بالضرورة الشعرية، ومثل له بقول الشاعر :

وقالوا أخانا لا تخشعْ لظالمٍ عزيزٍ ولا ذا حق قَومِكَ تَظْلَم[4]

الشاهد : لا ذا حق قومك تظلم : فصل بين لا الناهية ومجزومها الفعل تظلم، فالأصل : لا تظلـــم ذا حق قومك.

وبين الصبان أن من النحاة من أجاز الفصل بين لا ومجزومها في قليل من الكلام نحو : لا اليوم تضرب[5].

الجزم بـــ (لن) :

اتفق النحاة على أن (لن) حرف نفي، ينصب الفعل المضارع بنفسه، ويخلصه للاســـتقبال، وأشار ابن مالك إلى عمل (لن) بقوله :

وبِلَنِ انْصِبْه وكي كذا بأن[6]

---

(1) البيت من الطويل، لامرؤ القيس، ديوانه، 27، رصف المباني 339.

(2) انظر : علل النحو 198، أسرار العربية 236.

(3) شرح الكافية 578/3، همع الهوامع 541/2.

(4) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، شرح الكافية 1578/3، همع الهوامع 541/2، حاشـــية الـــصبان 4/4، الكواكب الدرية 1578/3.

(5) حاشية الصبان 4/4.

(6) ألفية ابن مالك 57.

حكى اللحياني في نوادره أن من العرب من يجزم بـــ (لن) تشبيهاً لها بـــ (لم) فهي حرف نفي مثلها، ومما جاء مجزوماً بعد (لن) قول الشاعر :

أيادي سبا يا عزَّ ما كنتُ بعدكم فلن يحلَ للعينينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[1]

الشاهد : فلن يحل : جاء الفعل مجزوماً بـــ (لن)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقيل في هذا الشاهد (لن يحل) إنه محتمل؛ للاجتراء بالفتحة عن الألف للضرورة[2]، وفي هذا قال المالقي : "وأظهرُ من هذا عندي أن يكون الأصل "يحلى" بإثبات الألف، والنصب مقدر في الواو المنقلبة الألف عنها، ثم حذفت، واجتُرِئ بالفتحة التي فيها قبلها للدلالة عليها"[3].

وعلى هذا فإن الجزم بـــ (لن) صيغة شاذة، ورواية اللحياني هي من النوادر الواردة عـــن العرب، ولا يعتد بها، ولا يمكن أن يعمم عليها قاعدة.

---

(1) البيت من الطويل، لكثير عزة، ديوانه، 328، رصف المباني 357، الجنى الداني 272، مغني اللبيب 375.

اللغة : أيادي سبا : مثل يضرب في التفرق، وهو هنا بمعنى مبدد النفس والخواطر، حاشية الديوان 328.

(2) مغني اللبيب 375.

(3) رصف المباني 357.

المبحث الثاني

العوامل الجازمة لفعلين "أدوات الشرط"

الشرط لغةً :

هو "إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط"[1].

الشرط اصطلاحاً :

الشرط : هو "وقوع الشيء لوقوع غيره"[2].

إن ترتيب وقوع أمر على أمر آخر لا يتم إلا بأداة مخصوصة، وتسمى هــذه الأداة أداة الشرط، ومن المعلوم أن أدوات الشرط جازمة لفعلين، وتقسم إلى قسمين : الحروف، والأسماء.

أولاً : الحروف

قسم ابن هشام الحروف الجازمة لفعلين إلى قسمين :

1- حرف باتفاق وهو : (إنْ).

2- حرف على الأصح وهو : (إذما)[3].

1) إنْ :

حرف شرط يجزم فعلين باتفاق النحاة[4]، وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب علــى الشرط[5]، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ**﴾[6].

الشاهد : جزم بـــ (إنْ) فعلين مضارعين، الأول منهما : تعودوا وهو "فعل الشرط" وعلامة جزمــه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والثاني : نعد وهو "جواب الشرط"، وعلامة جزمه السكون.

ولقد جعل الخليل (إنْ) أم أدوات الشرط، وما يدل على ذلك قول سيبويه : "وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته لم قلت ذلك؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قــد

---

(1) اللسان (شرط) 56/8، وانظر : المنجد 382.

(2) المقتضب 45/2.

(3) أوضح المسالك 189/3.

(4) السابق 189/3.

(5) شرح شذور الذهب 443.

(6) الأنفال : 19.

يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون منه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة"[1].

وتبع الخليل في جعل (إنْ) أم أدوات الشرط المبرد، حيث قال : "إنَّ (إنْ) أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها في كل ضرب منه...، ثم تصرفها منه في كل شيء وليس هكذا سائرها"[2].

وكذلك ابن يعيش فقال : "واعلم أنّ (إنْ) أم هذا الباب؛ للزومها لهذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره"[3].

يفهم من الأقوال السابقة أن السبب في جعل (إنْ) أم أدوات الشرط، هو : أنها تستعمل في جميع صور الشرط، بينما غيرها لا يصلح إلا للعاقل، مثل : (من)، أو لغير العاقل، مثل : (ما)، وقد تأتي بعض الأدوات للاستفهام، مثل : متى، وإذا فارقت بعض الأدوات (ما) فإنها لا تعمل، مثل : (حيث) و(إذ).

وأضاف العُكبري سبباً آخر لجعل (إنْ) أم الأدوات ألا وهو : أنها حرف، وباقي الأدوات أسماء، والحروف هي الأصل في إفادة المعاني[4].

وقال ابن هشام[5] : "إنّ (إنْ) قد تقترن بـ (لا) النافية، فيظن من لا معرفة له أنها (إلاّ) الاستثنائية، نحو قوله –تعالى– : ﴿**إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾[6].
الشاهد : إلا تنفروا : إلا مكونة من (إنْ) الشرطية، و(لا) النافية المدغمة فيها، وفعل الشرط تنفروا مجزوم بـ (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

وقال ابن مالك : إنّ زيادة (ما) مع (إنْ) جائزة[7].

ووقع خلاف بين الكوفيين والبصريين حول (ما) الواقعة بعد (إن) أزائدة هي؟ أم نافية مؤكدة؟

---

(1) الكتاب 63/3.
(2) المقتضب 49/2.
(3) شرح المفصل 156/8.
(4) اللباب 50/2.
(5) مغني اللبيب 33.
(6) التوبة : 39.
(7) شرح الكافية 1621/3.

فذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) الشرطية إذا وقعت بعد (ما) نحو : "ما إن زيد قائم" فإنها تكون بمعناها، واستدلوا على قولهم بآيات من القرآن الكريم، ومنها قوله –تعالى– : ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[1]؛ أي : ما الكافرون إلا في غرور، وقوله –تعالى– : ﴿**إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ**﴾[2]؛ أي: ما أنتم، وقوله –تعالى– : ﴿**قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ**﴾[3]؛ أي : ما كنتم مؤمنين، وقوله –تعالى– : ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ**﴾[4]؛ أي : ما كان للرحمن ولد، فإذا ثبت أن (إنْ) الشرطية بمعنى (ما) جاز الجمع بينها وبين (ما)؛ لتوكيد النفي، مثل الجمع بين (إنّ) و(اللام)؛ لتوكيد الإثبات.

ومذهب البصريين أن (ما) الواقعة بعد (إنْ) الشرطية زائدة، دخولها كخروجها؛ حيث إنها لا تؤثر في المعنى؛ لذا تصبح بمنزلة (من) بعد النفي، كما قال الله –تعالى– : ﴿**مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾[5]؛ أي : مالكم إله غيره، وأشبهت (ما) إذا وقعت زائدة كما في قوله –تعالى– : ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ**﴾[6]؛ أي : برحمة الله، وقوله –تعالى– : ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ**﴾[7]؛ أي : بنقضهم ميثاقهم.

وردوا على أقوال الكوفيين السابقة بالتسليم بأن (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (ما) في بعض المواضع، ولكن بالنسبة لقوله تعالى : ﴿**قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ**﴾[8] قالوا : إنَّ (إنْ) هنا شرطية، وجواب الشرط مقدر تقديره : إن كنتم مؤمنين فأي إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله.

وكذلك بالنسبة لقوله –تعالى– : ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ**﴾[9]، قالوا : إنَّ (إنْ) هنا شرطية، وجواب الشرط : فأنا أول العابدين؛ أي : الآنفين، ومعنى الآية : أنا أول الآنفين أن يقال لله ولد، وقيل : أول العابدين؛ أي : أول من عبد الله وحده.

أما بالنسبة لقولهم : إن الجمع بين (إنْ) و(ما) هو لتوكيد النفي، كما أن الجمع بين (إنَّ) و(اللام)؛ لتوكيد الإثبات، قال البصريون : إن هذا كلام مردود عليهم؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموا

---

(1) الملك : 20.
(2) يس : 15.
(3) البقرة : 93.
(4) الزخرف : 81.
(5) الأعراف : 59.
(6) آل عمران : 159.
(7) المائدة : 13.
(8) البقرة : 93.
(9) الزخرف : 81.

لوجب أن يكون الكلام إيجاباً؛ لأن نفي النفي إثبات، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات، فإنه لا يغير المعنى؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً بخلاف النفي[1].

ووقع خلاف بينهم أيضاً حول (إنْ) الشرطية، هل تقع بمعنى (إذ) أم لا؟

يرى الكوفيون أنَّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذ) واستدلوا على رأيهم بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، وكلام العرب، فقالوا : إنّ معنى (إنْ) في قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ**﴾[2] : (إذ)، ومما يدلل على ذلك، هو أنّ (إنْ) الشرطية تفيد الشك، بخلاف (إذ)، فليس فيها معنى الشك، وإذا ثبت أنَّ (إنْ) الشرطية فيها معنى الشك، فلا يجوز أن تكون في هذا الموضع شرطية؛ لأن اليهود كانوا في شك من أمر الرسالة، فدل ذلك على أنها بمعنى (إذ) هنا.

ومما وقعت فيه "إن" الشرطية بمعنى (إذ) أيضاً حسب رأيهم قوله –تعالى– : ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ**﴾[3]، وقوله –تعالى– : ﴿**وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾[4].

وبالنسبة للسنة النبوية استدلوا على وقوع (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ) بقول رسول الله ﷺ حين دخل المقابر : "سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا –إن شاء الله– بكم لاحقون"[5] (فإنْ) الشرطية هنا بمعنى (إذ) فلا يوجد شك في اللحوق بالأموات[6].

وبالنسبة لكلام العرب استدلوا بقول الشاعر :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ولم تغضبْ لقتلِ ابنِ خازمِ[7]

الشاهد : إن أُذنا قتيبة حُزّتا : قال الكوفيون : إن (إنْ) هنا ليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

---

(1) انظر : الإنصاف 636/2–640.

(2) البقرة : 23.

(3) الفتح : 27.

(4) المائدة : 57.

(5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، 218/1، ح 249، سنن أبي داود، كتاب الجنائز، 219/3، ح 3237، سنن النسائي، كتاب الطهارة، 93/1، ح 150.

(6) انظر : الإنصاف 632/2، مغني اللبيب 39.

(7) البيت من الطويل، للفرزدق، ديوانه 382/2، معاني القرآن، للفراء 27/3، الكامل 77/2، المحتسب 128/2، المحرر 474/1، مغني اللبيب 39.

ومذهب البصريين هو : أن الحرف يجب أن يكون دالاً على ما وضع له، والأصل عندهم أن تكون (إنْ) شرطية، و(إذ) ظرفية، وردوا على الكوفيين قائلين : إنه لا حجة لهم في اعتبار (إنْ) بمعنى (إذ) في قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾[1]؛ لأن (إنْ) في هذا الموضع شرطية، أما بالنسبة لقولهم إنَّ (إنْ) تفيد معنى الشك، ردوا قائلين : إنَّ العرب قد تستعمل (إنْ) وإن لم يكن في الكلام شكٌ؛ جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك، مثل قولهم : "إن كنت ابني فأطعني" فهو لا يشك في أنه ابنه، واستعمل مع ذلك (إنْ) فجاء خطاب الله لهم على عادة خطابهم فيما بينهم[2].

وقال الجمهور في قوله عز وجل ﴿**وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾[3] : إن (إنْ) هنا شرطية، وجيء بالشرط للتهييج والإلهاب" كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل ذلك[4].

أما بالنسبة لقوله –تعالى– : ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ**﴾[5] فرد البصريون عليه من وجهين :

الوجه الأول : أن يكون الشرط وقع على دخول المؤمنين المسجد الحرام آمنين، والتقدير : لتدخلن المسجد الحرام آمنين –إن شاء الله–.

الوجه الثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد؛ ليتأدبوا به، كما قال –تعالى– : ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ**﴾[6].

ونفس الجواب يقال لقوله ﷺ "إنا –إن شاء الله– بكم لاحقون"[7]؛ لأنه لما أدب الله نبيه ﷺ بقوله : ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ**﴾[8] تمسك بهذا الأدب، وأحال على المشيئة، فقال : "إنا –إن شاء الله– بكم لاحقون"[9].

---

(1) البقرة : 23.

(2) الإنصاف 634/2.

(3) المائدة : 57.

(4) مغني اللبيب 40.

(5) الفتح : 27.

(6) الكهف : 23.

(7) صحيح مسلم، ح249، 218/1، سنن أبي داود، ح 3237، 219/3، سنن النسائي، ح 150، 93/1.

(8) الكهف : 23.

(9) انظر : الإنصاف 635/2.

وإلى جانب ما ذكره البصريون قال الجمهور[1] : إن المعنى في الآية : لتدخلنّ جميعاً المسجد الحرام –إن شاء الله– ألاّ يموت منكم أحد، أو أن ذلك القول : "–إن شاء الله– من قول رسول الله ﷺ لأصحابه عندما أخبرهم بما رآه في منامه، فحكى الله لنا ذلك، أو إنه من كلام الملك الذي أخبره في المنام، وبالنسبة للبيت قالوا : إنه محمول على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبَّب، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزِّ أُذني قتيبة؟ فالافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومسبباً عن الحزِّ.

الوجه الثاني : أن يكون على معنى التبين؛ أي : أتغضب إن تبين في المستقبل أنّ أُذني قتيبة حُزّتا فيما مضى.

2) إذما :

قال سيبويه[2] : إن (إذما) لا يكون فيها الجزاء إلا إذا ضم إليها (ما) وإنّ (ما) فيها ليست لغواً؛ لأنها هي التي تعطيها الجزاء، فبدونها لا يجازى بها، وهي تشكل مع (ما) حرفاً واحداً.

يتضح من قول سيبويه أن (إذما) عنده عبارة عن (إذ) ورُكب معها (ما) ففارقتها لذلك الاسمية، وصارت حرفاً جازماً.

وأنشد سيبويه ليدلل على عملها قول الشاعر :

إذما أَتَيْتَ على الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حقّاً عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[3]

الشاهد : الجزم بـ (إذما) وفعل الشرط هو : أتيت : فعل ماضٍ مبني وعلامة بنائه السكون، والتاء : ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والفعل في محل جزم فعل الشرط بـ (إذما)، وجواب الشرط : فقل، وقد اقترن الجواب بالفاء؛ لأن الجملة طلبية.

وبين ابن مالك أن سبب الجزم بـ (إذ) إذا أضيفت إليها (ما) يعود إلى أنها إذا جردت من (ما) لزمتها الإضافة إلى الجمل، والإضافة من خصائص الأسماء، وعملها الجر، فتكون بذلك منافية للجزم،؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال، فلما قصد بها الجزم أضيفت إليها (ما)؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها للعمل في الفعل، فصارت (ما) ملازمة لها ما دامت المجازاة مقصودة بها[4].

---

(1) انظر : مغني اللبيب 40.

(2) انظر : الكتاب 56/3.

(3) البيت من الطويل، للعبّاس بن مرادس، الكتاب 56/3، جمل للزجاجي 216، شرح الكافية 1581/3، شرح الرضي 89/4، رصف المباني 149، البهجة المرضية 153، خزانة الأدب 29/9.

(4) انظر : شرح الكافية 1620/3–1621.

ووافق سيبويه على كون "إذما" حرفاً، ابن يعيش[1]، والأشموني[2]، والمالقي الذي قال : "إن الذي قوى الحكم بحرفيتها هو بناؤها، واختصاصها بالفعل، وتأثيرها فيه"[3]؛ وكون (إذما) حرفاً هو مذهب الجمهور أيضاً[4].

ولكن بالنسبة للمبرد فإنّ (إذما) عنده باقية على اسميتها مع التركيب[5] وتبعه في قول ذلك ابن السراج[6].

وردَّ خالد الأزهري على المبرد وابن السراج اللذين قالا : إن (إذ) قبل دخول (ما) عليها اسم، والأصل فيها عدم التغيير، فقال : إن التغيير قد تحقق فيها بدليل أنها كانت للماضي وصارت للمستقبل، وإن التغيير في زمانها لا يلزمه التغيير في ذاتها، مثل المضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين : الحال أو الاستقبال، وإذا دخلت عليه (لم) فإن زمانه ينقلب إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها[7].

وعد ابن مالك أن الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن (إذ) قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماضٍ؛ ولقبولها بعض علامات الاسمية، مثل : التنوين والإضافة إليها؛ ولوقوعها موقع مفعول فيه نحو قوله –تعالى– : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾[8].

وموقع مفعول به، نحو : قوله –تعالى– : ﴿**إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ**﴾[9].

أمّا مدلولها المجمع عليه بعد التركيب فهو المجازاة، والمجازاة من معاني الحروف، ومن زعم أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له في ذلك، وهي بالإضافة إلى ذلك لا تقبل أياً من العلامات التي كانت تقبلها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها[10].

---

(1) شرح المفصل 47/7.
(2) شرح الأشموني 580/3.
(3) رصف المباني 149.
(4) شرح شذور الذهب 443.
(5) المقتضب 53/2.
(6) الأصول في النحو 159/2.
(7) شرح التصريح 248/2.
(8) البقرة : 124.
(9) الأعراف : 69.
(10) انظر : شرح الكافية 1662/3–1663، والجنى الداني 191.

وقال ابن هشام : (إذما) حرف على الأصح[1]، وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط مثل (إنْ)[2].

ثانياً : الأسماء

قسم ابن مالك الأسماء الجازمة لفعلين إلى ثلاثة أقسام[3] :

1- قسم خالٍ من الظرفية فيه، وهو : مَنْ، ومَا، ومَهْمَا، على الأشهر.

2- قسم لا يخلو من الظرفية فيه، وهو : أَيْنَ، ومَتَى، وحَيْثُما، وأَنّى، وأَيَّان.

3- قسم حسب ما يضاف إليه، فيكون أحياناً ظرفاً، وأحياناً لا يكون، وهو : أيٌّ.

أولاً : القسم الخالي من الظرفية

1) من :

وضعت للدلالة على العاقل، ثم ضُمنت معنى الشرط[4]، نحو قوله -تعالى- : ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾[5].

الشاهد : جزم بـ (من) فعلين مضارعين، الأول منهما : يعمل وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، والثاني : يجز، وهو جواب الشرط، وعلاقة جزمه حذف حرف العلة من آخره، وجاءت (من) في الآية للعاقل حسب ما وضعت له.

وبين ابن هشام[6] -أيضاً- أن (من) تأتي استفهامية، نحو قوله -تعالى- : ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا**﴾[7]، وموصولة، نحو قوله -تعالى- : ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ**﴾[8].

ونكرة موصوفة، نحو قول الشاعر :

إنِّي وإيَّاك إذا حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بَوَادِيه بعدَ المحلِ مَمْطُورُ[9]

الشاهد : جاءت (من) هنا نكرة موصوفة، فالشاعر أراد القول : كشخصٍ ممطور بواديه.

وبالنسبة لزيادة "ما" مع "من" فهي ممنوعة كما قال ابن مالك[10].

---

(1) أوضح المسالك 189/3

(2) شرح شذور الذهب 443.

(3) انظر : شرح الكافية 1624/3.

(4) شرح شذور الذهب 443.

(5) النساء : 123.

(6) انظر : مغني اللبيب 431-433.

(7) يس : 52.

(8) الحج : 18.

(9) البيت من البسيط للفرزدق، ديوانه 327/1، والرواية فيه : "إن بلغن أرحلنا"، مغني اللبيب 433.

(10) شرح الكافية 1621/3.

2) ما :

وضعت للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِنَت معنى الشرط[1]، نحو قوله –تعالى– : ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ**﴾[2].

الشاهد : جزم بـــ (ما) فعلين مضارعين، الأول منهما : "تفعلوا" وهو فعـــل الـــشرط، وعلامـــة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والثاني "يعلمه" وهو جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وجاءت (ما) في الآية لغير العاقل حسب ما وضعت له.

قال ابن مالك[3] : إن جميع النحويين أهملوا مجيء (ما) ظرفاً، واعتبروها خاليـــة عـــن الظرفية، رغم أن ورودها ظرفاً ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، ومثل له بقول الشاعر :

ومَاتَكُ يا بن عبدِ اللهِ فِينَا فلا ظُلْماً نَخَافُ ولا افْتِقَاراً[4]

الشاهد : جاءت (ما) هنا ظرفية زمانية، أي : إننا لا نخاف الظلم والافتقار مدة وجودك بيننا.

3) مهما :

اسم وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط[5].

واختلف النحاة في (مهما) أهي اسم أم حرف؟ أمركبة هي أم بسيطة؟.

قال سيبويه : "وسألت الخليل عن (مهما)، فقال هي : (ما) أدخلت معهـــا (مـــا) لغـــواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : "متى ما تأتني آتك"، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت : "إن مـــا تـــأتني آتك"، وبمنزلتها مع (أين) كما قال الله ﷻ ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ**﴾[6]، وبمنزلتها مـــع (أي) إذا قلت ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**﴾[7]، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا (ما) (ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى"[8].

إذن (مهما) عند الخليل –وهو أحد علماء مدرسة البصرة– مركبة من (مـــا) الـــشرطية، و (ما) الزائدة.

---

(1) شرح شذور الذهب 443.

(2) البقرة : 197.

(3) انظر : شرح الكافية 1626/3.

(4) البيت من الوافر، للفرزدق، ديوانه 214/1، شرح الكافية 1626/3، مغني اللبيب 398.

(5) شرح شذور الذهب 443.

(6) النساء : 78.

(7) الإسراء : 110.

(8) الكتاب 59/3، وانظر : شرح اللمع 173، ارتشاف الضرب 1863/4، شرح الأشموني 582/3.

ووافق الخليل على رأيه في كون (مهما) مركبة، ابن يعيش، وبين أن ألف (مـــا) الأولـــى أبدلت هاءً؛ لقرب مخرجها من مخرج الهاء[1].

وقال الأخفش : إن أصلها زَجْرٌ، كما تقول : صَهْ، وجيء بـــ (ما) للجزاء، فالثانية اسم[2].

ومذهب الكوفيين أن أصل (مهما) (مه) بمعنى "اكفف"، زيدت عليها (مـــا) فحـــدث فيهـــا بالتركيب معنى لم يكن من قبل[3].

ونقل السيوطي قولاً للشلوبين خالف فيه رأي الخليل، ووافق رأي الكوفيين، حيـــث قـــال : "قيل : إن (مهما) أصلها (مه) التي بمعنى : اكفف، ضمت إليها (ما) فتركبا فصارا واحدة، وحـــدث فيها بالتركيب معنى لم يكن، وهو معنى الشرط، ولهذا نظائر كثيرة، فإذا ذكرت نظائر هذا القـــول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة"[4].

وجوز سيبويه قول الكوفيين، فقال : "وقد يجوز أن يكون (مه) فضم إليها (ما)"[5].

ورفض ابن هشام أن تكون (مهما) مركبة من (مه) و(ما) الشرطية، أو مركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى منعاً للتكرار، فهي في نظره بسيطة لا مركبة[6].

وقال أبو حيان : قيل : إنها بسيطة، على وزن فَعْلَى، وألفها إمّا للتأنيث، وإمَّـــا للإلحـــاق، وزوال التنوين للتأنيث، والمختار فيها البساطة[7].

ويعد رأي الخليل، والكوفيين، من أشهر الأقوال في أصل "ما"[8].

وكما اختلف العلماء في تركيب (مهما)، اختلفوا في اسميتها، وحرفيتها، فزعم الـــسهيلي أن (مهما) قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفاً، إذا لم يعد عليها من الجملة ضـــمير، واســـتدل على ذلك بقول الشاعر :

ومهما تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ من خَلِيقةٍ وإن خَالَها تُخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ[9]

---

(1) شرح المفصل 42/7.
(2) شرح اللمع 173.
(3) انظر : شرح الكافية 1621/3، شرح الأشموني 582/3.
(4) الأشباه والنظائر 103/1.
(5) الكتاب 60/3، وانظر : حروف المعاني 20.
(6) مغني اللبيب 436.
(7) ارتشاف الضرب 1863/4.
(8) انظر : البيان 371/1.
(9) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه، 112، جمل الزجاجي 215، الجنى الـــداني 612، مغنـــي اللبيب 435.

الشاهد : جاءت (مهما) حرف؛ لأنه لا محل لها من الإعراب.

وعدَّ المرادي قول السهيلي غريباً[1]، وأجاب عليه ابن هشام بقوله : "إنّ (مهما) في البيت إما أن تكون خبر تكن، وخليقة اسمها، و"من" زائدة؛ لأن الشرط غير موجب، وإما هي مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنث ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى، ومن خليقة تفسير للضمير"[2].

وقال الرضي[3] : إنّ (مهما) اسم بدليل رجوع الضمير إليها في قوله -تعالى- : ﴿**وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[4].

وبدليل قول الشاعر :

إذا سُدْتَه سُدْت مِطْواعَةً ومَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ[5]

الشاهد : وردت (مهما) اسم، بدليل رجوع الضمير إليها، وهو الهاء في كفاه.

وقال باسميتها ابن يعيش[6]، وأبو حيان -أيضاً-، حيث قال : "إنّ (مهما) شرطية لا تخرج عن الاسمية، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً بمعنى (إن) ولا تخرج عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً، ولا تجر بإضافة، ولا بحرف جر، بخلاف (من) و(ما)[7].

وقال ابن مالك إنّ (مهما) تكون ظرفاً لفعل الشرط، ولكن النحويين أهملوا ذلك، ولم يذكروه، وأنشد قول الشاعر :

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه وفَرْجَكَ نالا منتهى الذّمِّ أجمعا[8]

الشاهد : وردت (مهما) هنا ظرفية لفعل الشرط "تعط".

ورد ابن هشام عليه قائلاً : إنه لا دليل له في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى : أي إعطاءً كثيراً، أو قليلاً.

---

(1) الجنى الداني 612.
(2) مغني اللبيب 435-436.
(3) شرح الرضي 89/4.
(4) الأعراف : 132.
(5) البيت من المتقارب للمتنخل الهذلي، شرح المفصل 43/7، شرح الرضي 89/4، خزانة الأدب 26/9.
(6) شرح المفصل 42/7.
(7) ارتشاف الضرب 1863/4، وانظر : شرح الأشموني 581/3.
(8) البيت من الطويل، لحاتم الطائي، ديوانه 99، شرح الكافية 1627/3، مغني اللبيب 437، شرح الأشموني 581/3.

وقال ابن مالك وجماعة من النحويين –أيضاً– أن (مهما) يستفهم بها، واستدل على رأيه بقول الشاعر:

مَهْمَا ليَ الليلةُ مهما لِيَهْ أودِي بِنَعْلِيَّ وسِرْبالِيَهْ[1]

الشاهد : وردت (مهما) هنا استفهامية حسب رأي ابن مالك.

ورد ابن هشام قائلاً : إن النحويين زعموا في هذا البيت أن (مهما) مبتدأ، ولي الخبر، وأعيدت الجملة؛ توكيداً لها، وأودي : بمعنى هلك، والباء زائدة، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير : (مه) اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ (ما) وحدها[2].

وبالنسبة لزيادة (ما) مع (مهما) فهي ممنوعة كما قال ابن مالك[3].

ثانياً : القسم الذي لا يخلو من الظرفية فيه

أَيْنَ، ومَتَى، وحَيْثُما، وأَنّى، وأَيَّانَ.

1) أين :

قال ابن يعيش[4] : (أين) اسم من أسماء الأمكنة، مبهم، يستفهم بها عنه، فيقال : أين بيتك؟ وأين زيد؟ وتنقل إلى الجزاء فيقال : أين تكن أكن، والمراد : إن تكن في مكان كذا أكن، قال الشاعر :

أَيْنَ تصرفْ بها العداةُ تَجِدْنا نَصْرفِ العَيسَ نحوها للتَّلاقِي[5]

الشاهد : الجزم بـ (أين)، وفعل الشرط هو "تصرف" مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجواب الشرط "نصرف" : مجزوم بـ (أين) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، وجاءت (أين) للمكان حسب ما وضعت له.

وقال ابن مالك : إن زيادة (ما) مع (أين) جائزة[6]، قال –تعالى– : ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ**﴾[7].

---

(1) البيت من السريع، لعمرو بن ملقط، شرح المفصل 44/2، ارتشاف الضرب 1864/7، مغني اللبيب 437، خزانة الأدب 15/9.

(2) مغني اللبيب 436–437.

(3) شرح الكافية 1621/3.

(4) شرح المفصل 45/7.

(5) البيت من الخفيف، لابن همّام السلولي، جمل الفراهيدي 201، الكتاب 58/3، المقتضب 47/2، شرح المفصل 45/7.

اللغة : العيس : الإبل البيض مع شقرة يسيرة، اللسان، (عيس) 352/10.

(6) شرح الكافية 1621/3.

(7) النساء : 78.

الشاهد : جزم بـــ (أين) فعلين مضارعين الأول منهما : "تكونوا" وهو فعـــل الـــشرط، وعلامـــة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والثاني : "يدرككم" وهو جواب الـــشرط، وعلامـــة جزمه السكون، وجاءت (أين) للمكان حسب ما وضعت له، واتصلت بها (ما).

2) أنَّى :

وضعت للدلالة على المكان، ثم ضُمنت معنى الشرط[1].

قال الشاعر :

فأصبحتَ أَنَّى تَأْتِها تلتبسْ بها كِلا مركبيها تحت رجلك شاجر[2]

الشاهد : الجزم بـــ (أنّى) وفعل الشرط : "تأتها" : مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلـــة مـــن آخره، وجواب الشرط : "تلتبس" : مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجاءت (أنّى) للمكان حسب مـــا وضعت له.

وقال ابن يعيش[3] : إن أصل (أنَّى) الاستفهام، وتأتي أحياناً بمعنى من أين؟ وتارة بمعنـــى كيف؟ قال –تعالى– حكاية على لسان زكريا ﴿**قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـــذَا**﴾[4]، أي : من أين لك هذا؟ وقال –تعالى– حكاية على لسان مريم : ﴿**أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّـــا**﴾[5]؛ أي : كيف؟.

وقال ابن مالك : إن زيادة (ما) مع (أنّى) ممنوعة[6].

3) أيَّان :

اسم وضع للدلالة على الزمان، ثمّ ضمن معنى الشرط[7].

قال الشاعر :

أيَّـــان نُؤْمِنْـــكَ تَأْمَـــنْ غيرنـــا وإذا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرا[8]

---

(1) شرح شذور الذهب 446.

(2) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، ديوانه 65، الكتاب 58/3، المقتضب 47/2، جمل الزجاجي 216، شرح المفصل 45/7، البهجة المرضية 154، الكواكب الدرية 510/2.

(3) شرح المفصل 45/7.

(4) آل عمران : 37.

(5) مريم : 20.

(6) شرح الكافية 1621/3.

(7) شرح شذور الذهب 444.

(8) البيت من البسيط، لم ينسب إلى قائل، شرح شذور الذهب 445، شرح ابن عقيل 366/2، شرح الأشـــموني 579/3، حاشية الصبان 10/4.

الشاهد : جزم بـــ (أيان) فعلين مضارعين، الأول : "نؤمِنْك" : وهو فعل الشرط وعلامة جزمـــه السكون، والثاني : "نأمن" وهو جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وجاءت (أيَّـــان) للزمـــان حسب ما وضعت له.

وقال ابن مالك : إنّ زيادة (ما) مع (أيّان) جائزة[1].

وجاء على لسان أبي حيان أنه قيل[2] : إنَّ (أيّان) تستعمل في الأزمنة التـــي تقـــع فيهـــا الأمور العظام، وإن الجزم بها محفوظ من قبل أصحاب سيبويه، وذلك خلافاً لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ، وسُلَيْم تكسر همزتها فتقول : (إيّان)، وإنها تكون استفهاماً فتقع خبراً، نحو قوله –تعالى– : ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾[3]، وإنه يستفهم بها عـــن المـــستقبل لا عـــن الماضي، نحو قوله –تعالى– : ﴿**وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾[4].

4) متى :

وضعت للدلالة على الزمان ثمّ ضمنت معنى الشرط[5].

وتكون جزاءً كقول الشاعر :

ولَسْتُ بحلاّلِ التَّلالِ مَخَافَةً ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ[6]

الشاهد : جزم بـــ (متى) فعلين مضارعين الأول منهما : "يسترفد"، وهو فعل الشرط، وعلامـــة جزمه السكون وحرك بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، والثاني هو "أرفد"، وهـــو جـــواب الـــشرط، وعلامة جزمه السكون، والكسر للقافية، وجاءت (متى) للزمان حسب ما وضعت له.

وتكون استفهاماً كقوله –تعالى– : ﴿**مَتَى نَصْرُ اللّهِ**﴾[7].

وتكون بمعنى وسط، حكى الكسائي أن معنى (أخرجها متى كمه) في لغة هـــذيل، هـــو : أخرجها من وسط كمه.

---

(1) شرح الكافية 1621/3.

(2) ارتشاف الضرب 1865/4.

(3) النازعات : 42.

(4) النحل : 21.

(5) شرح شذور الذهب 444.

(6) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، ديوانه 32، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 694، شرح شذور الذهب 444، البهجة المرضية 153.

(7) البقرة : 214.

قال الشاعر :

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَعَتْ متى لُججٍ خُضْرٍ لَهُنَ نَئِيجُ[1]

الشاهد : جاءت (متى) بمعنى وسط.

وقال أبو حيان : إن الكوفيين زعموا –أيضاً– أنها تكون حرف جر بمعنى (من) تقول : (أخرجها متى كمه)؛ أي : من كمه. وإن البصريين لا يعرفون ذلك[2].

وقال ابن مالك : إن زيادة (ما) مع (متى) جائزة[3].

5) حيث :

حيث اسم من أسماء المكان، مبهم يفسره ما يضاف إليه، وهي في المكان كـ "حين في الزمان"[4].

وشرط الجزاء بها أن تضم إليها (ما) كما قال سيبويه : "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحدة منها (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنّما، وكأنّما، وليست منها بلغو، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[5].

قال الشاعر :

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقدِّرْ لكَ اللـ ـهُ نجاحاً في غابرِ الأَزْمانِ[6]

الشاهد : جزم بـ (حيثما) فعلين، هما : فعل الشرط "تستقم" وعلامة جزمه السكون، وجواب الشرط "يقدر" وعلامة جزمه السكون، وجاءت حيث للزمان حسب ما وضعت له.

وبين ابن مالك أن سبب الجزم بـ (حيث) إذا أضيفت إليها (ما) يعود إلى أنها إذا تجردت من (ما) لزمتها الإضافة إلى الجمل، والإضافة من خصائص الأسماء، وعملها الجر، وبذلك تكون منافية للجزم، الذي هو من خصائص الأفعال، فلما قصد بها الجزم، ضمت إليها (ما) لتقطعها عن

---

(1) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، الخصائص 87/2، الأزهية 200، الجنى الداني 505، مغني اللبيب 441. اللغة : نُئيج : الصوت، "اللسان"، "نأج" 167/14.

(2) ارتشاف الضرب 1864/4.

(3) شرح الكافية 1621/3.

(4) المقتضب 53/2.

(5) الكتاب 56/3.

(6) البيت من الخفيف، لم ينسب لقائل، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 695، شرح قطر الندى 89، شرح ابن عقيل 368/2، شرح الأشموني 580/3، الكواكب الدرية 511/2.

الإضافة، وتهيئتها لمعنى وعمل لم يكن موجوداً لها من قبل، وعلى أساس ذلك تكون (ما) ملازمة لها ما دامت المجازاة بها مقصودة[1].

ثالثاً : القسم الذي يكون حسب ما يضاف إليه

1) أيٌّ :

اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تضاف إليه، إن أضفتها إلى زمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى مكان فهي مكان، إلى أي شيء أضفتها كانت منه، ويجازى بها كأخواتها مضافة ومفردة[2]، وتكون عارية عن الظرفية إذا أضيفت إلى ما لا يدل على زمان ومكان[3]. فهي في قولك : "أيهم يقم أقم معه" بمعنى (من)، وفي قولك : "أيُّ الدواب تركب أركب" بمعنى (ما)[4].

وبين ابن مالك[5] أن زيادة (ما) مع أي جائزة، وإذا زيدت (ما) مع (أيّ)، والمضاف مذكور، فالأجود أن تتوسط بينهما كقوله –تعالى– ﴿**قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ**﴾[6].

ويجوز أن يُجاء بها بعد المضاف إليه كقول الشاعر :

فَأَيَّهما ما أَتْبَعَنَّ فإنّني حَرِيصٌ على إِثْرِ الذي أنا تابِعُ[7]

الشاهد : فأيهما ما : جاءت (ما) الزائدة جوازاً بعد أي بعد المضاف إليه (هما).

ومثله قراءة ابن مسعود ﷺ "أَيَّ الأجلينِ ما قضيتَ فلا عدوان عليَّ".

الشاهد : جاءت (ما) الزائدة جوازاً بعد أي بعد المضاف إليه "الأجلين".

فإن حذف ما تضاف إليه، فإنها تنون ويليها (ما) كقوله –تعالى– : ﴿**قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**﴾[8].

---

(1) انظر : شرح الكافية 1620/3–1621، اللباب 54/2.

(2) شرح المفصل 44/7.

(3) شرح الكافية 1624/3.

(4) شرح شذور الذهب 447.

(5) انظر : شرح الكافية 1621/3–1622.

(6) القصص : 28.

(7) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، معاني القرآن، للفرّاء 35/2، والرواية فيه : وأيهما، شرح الكافية 1621/3.

(8) الإسراء : 110.

سبب الجزم بأدوات الشرط :

بين ابن الورّاق سبب اختصاص أدوات الشرط بالجزم دون غيرها، فقال : "وإنما خصت [أدوات الشرط] بالجزم؛ لأن الشرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك : "إن تضرب أضرب"، فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير له الجزم؛ لأنه حذف وتخفيف[1].

خلاصة :

1- وردت الأدوات الجازمة لفعل واحد مائتين وأربعاً وثمانين مرة في الصحيح، وكان أكثرها استخداماً الحرف "لم" حيث إنه ورد في مائة وخمسة وثلاثين موضعاً من الصحيح، بينما كان الحرف "لمّا" أقلها استخداماً في الصحيح، حيث إنه لم يرد إلا في موضع واحد فقط من الصحيح.

2- وردت العوامل الجازمة لفعلين أربعمائة وسبع عشرة مرة في الصحيح، وكان أكثرها استخداماً في الصحيح الاسم "من"، حيث إنه ورد في مائتين وستة وخمسين موضعاً من الصحيح، بينما كان أقلها استخداماً الاسمان "حيثما" و"مهما"، حيث إنهما لم يردا إلا في موضع واحد فقط من الصحيح.

3- لم يرد استخدام "أيّان" و"متى"، و"أنّى" في الصحيح.

4- لم يرد استخدام "إذما" في الصحيح، مما يدل على أنه حرف نادر الاستعمال، ومن النحاة من أنكر جزمه؛ لقلة استعماله.

5- وردت قواعد نحوية في كتب النحاة، لكنها لم ترد في الصحيح، وهي :

أ- ورود "لم" حرفاً ناصباً للفعل المضارع، أو ملغاة لا عمل لها، فهي لم ترد في الصحيح إلا جازمة للفعل المضارع فقط، وهذا يدل على أن الأشهر في عملها هو الجزم.

ب-دخول "لم" على الفعل الماضي، وإن عدم دخولها عليه في الصحيح، يدل على أن الفعل المضارع هو الأصل في اختصاصها، فلو أنها دخلت على الفعل الماضي لوقع الجزم على غير ما بني له، وربما حدث لبس لدى القارئ بينها وبين الاستفهام.

ج-دخول "لام" الأمر على فعل المتكلم، أو المخاطب، وإن عدم دخولها عليهما في الصحيح، يدل على أن الأصل في اختصاصها هو : الدخول على فعل المأمور الغائب؛ فأمر المخاطب يكون بفعل الأمر مباشرة، وإن المتكلم في غنىً عن أمر نفسه.

د- حذف "لام" الأمر، وبقاء عملها في الكلام، وإن عدم حذفها في الصحيح، يدل على أن الأفضل هو بقاؤها، وأن حذفها خاص بالضرورة الشعرية.

---

(1) علل النحو 198.

هـ- جواز الفصل بين "لا" الناهية، ومجزومها في الكلام، وإن عـدم الفـصل بينهـا وبـين مجزومها في الصحيح، يدل على أنه الأفضل.

و- ورود "لن" حرفاً جازماً للفعل المضارع، حيث إنها لم ترد في الصحيح إلا ناصبة للفعل المضارع، وهذا هو الأصل في اختصاصها.

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية من صحيح البخاري

أولاً : نماذج تطبيقية على العوامل الجازمة لفعل واحد في صحيح البخاري

وردت العوامل الجازمة لفعل واحد في الصحيح مائتين وأربعاً وثمانين مرة موزعة كالآتي :

1) لم :

وردت "لم" في مائة وخمسة وثلاثين موضعاً من الصحيح، منها :

* تسعة وثمانون فعلاً مجزوماً وعلامة جزمه السكون كقوله ﷺ : "لم يَكمُلْ من النِّساءِ إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران ..."[1].

الشاهد : لم يكملْ.

لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يكملْ : فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه السكون، لأنه صحيح الآخر.

* وحرّك منها ستة أفعال بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، كقوله ﷺ : "...كلُّ من يدخلُ الجنَّةَ على صورة آدم فلم يزلِ الخلقُ ينقصُ حتى الآن"[2].

الشاهد : لم يزلِ.

يزل : فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وحُـرّكَ الفعل بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين.

* وستة أفعال أخرى –أيضاً– حركت بالفتح؛ منعاً لالتقاء ساكنين، وذلك مع الفعل الثلاثي المضعف، كقوله ﷺ : "... إنّها لم تَحِلَّ لأحدٍ قبلي ولم تحِلَّ بعدي"[3].

الشاهد : لم تحلَّ.

تحلَّ : فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وحُـرّك الفعل بالفتح؛ منعاً لالتقاء ساكنين، والتحريك بالفتح يكون مع الفعل الثلاثي المضعف.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 458/2، ح 3411، 468/2، ح 3433، كتاب فضائل أصحاب النبي 557/2، ح 3769، كتاب الأطعمة 16/4، ح 5418.

(2) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 423/2، ح 3336، كتاب الاستئذان 215/4، ح 6227.

(3) السابق، كتاب العلم 50/1، ح 112، كتاب الجنائز 373/1، ح 1349، كتاب جزاء الصيد 510/1، ح 1833، ح 1834، كتاب البيوع 58/2، ح 2090، كتاب الجزية والموادعة 387/2، ح 3189، كتاب المغازي 158/3، ح 4313.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـــ (لم) وعلامة جزمها حذف النون خمـــسة عـــشر فعلاً، كقوله ﷺ : "لَعلَّهُ أَنْ يُخفِّفَ عنهُما ما لم ييبسا"[1].

الشاهد : لم ييبسا.

ييبسا : فعل مضارع مجزوم بـــ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعـــال الخمـــسة، وألف الاثنين : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـــ (لم) وعلامة جزمها حذف حرف العلـــة واحـــداً وثلاثين فعلاً، كقوله ﷺ : "لم يبقَ من النبوّة إلا المُبشِّرات"[2].

الشاهد : لم يبقَ.

يبقَ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأن الفعل معتل الآخـــر، والفتحة عوض عن الحرف المحذوف.

يتضح من جميع الشواهد السابقة أن "لم" دخلت على الفعل المضارع، وصـــرفت معنـــاه إلى الماضي وجزمته، وهذا هو الأصل في اختصاصها.

2) لام الأمر :

وردت (لام الأمر) تسعاً وعشرين مرة في الصحيح، منها :

* أربعة وعشرون فعلاً مجزوماً، وعلامة جزمه السكون، كقوله ﷺ : "إنّكَ تقدمُ على قومٍ أهـــلِ كتاب فَلْيكُنْ أولَ ما تدعوهم إليه عبادةُ الله"[3].

الشاهد : فلْيكُنْ.

اللام : لام الأمر، حرف جازم مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، وسُكِّن؛ لأنـــه ســـبق بحرف "الفاء".

يكنْ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر.

* وحرّك منها ثلاثة أفعال بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، كقوله ﷺ : "... لِيُبلِّغِ الشَّاهدُ الغَائبَ"[4].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء 78/1، ح 216، ح 218، كتاب الجنـــائز 378/1، ح 1361، 382/1، ح 1387، كتاب الأدب 170/4، ح 6052، 171/4، ح 6055.

(2) السابق، كتاب التعبير 423/4، ح 6990.

(3) السابق، كتاب الزكاة 408/1، ح 1458، كتاب التوحيد 531/4، ح 7372.

(4) السابق، كتاب العلم 37/1، ح 67، 48/1، ح 104، كتـــاب الحـــج 484/1، ح 1741، كتـــاب المغـــازي 154/3، ح 4295، 187/3، ح 4406، كتاب الأضاحي 52/4، ح 5550، كتاب الفتن 448/4، ح 7078، كتاب التوحيد 555/4، ح 7447.

الشاهد : ليبلغ.

اللام : لام الأمر : حرف مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب.

يبلغ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وحُرِّكَ بالكسر منعاً؛ لالتقاء ساكنين.

* وثلاثة أفعال أخرى –أيضاً– حرّكت بالفتح منعاً لالتقاء ساكنين مع الفعل الثلاثي المـــضعف، كقوله ﷺ : "أَذِّنا وأَقيما، ولْيَؤُمَّكُما أَكْبرُكُما"[1].

الشاهد : ليؤمَّكما.

اللام : لام الأمر : حرف جازم مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، وسكن هنـــا؛ لأنـــه سبق بحرف (الواو).

يؤمَّ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه السكون، لأنه صحيح الآخر، وحُرِّك بالفتح هنا؛ منعاً لالتقاء ساكنين؛ وذلك لأن الفعل ثلاثي مضعف، والكاف : ضمير متـــصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمها حذف حـــرف العلـــة فعلين فقط، كقوله ﷺ : "لِيُصلِ أحدُكُم نشَاطَه"[2].

الشاهد : لِيُصلِ.

اللام : لام الأمر : حرف جازم مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب.

يصلِ : فعل مضارع مجزوم بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره؛ لأنـــه معتل الآخر، والكسرة عوض عن الحرف المحذوف.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمها حذف النون فعلـــين فقط، كقوله ﷺ عن اللهﷻ : "ومَنْ أظلمُ ممَّن ذهب يخلُقُ كخلقي، فَلْيَخلُقُوا حبَّةً"[3].

الشاهد : فليخلقوا.

اللام : لام الأمر : حرف جازم مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، وسُكِن هنـــا؛ لأنـــه سبق بحرف (الفاء).

يخلقوا : فعل مضارع مجزوم بـــ (لام الأمر)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه مـــن الأفعـــال الخمسة، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير 289/2، ح 2848.

(2) السابق، أبواب التهجد 319/1، ح 1150.

(3) السابق، كتاب اللباس 146/4، ح 5953، كتاب التوحيد 592/4، ح 7559.

* ولقد ورد مع (لام الأمر) فعلاً واحداً مبنياً على السكون في محل جزم، وتمثل في قولـه ﷺ: "... وليشهدْنَ الخير ودعوة المسلمين"[1].

الشاهد : ليشهدْنَ.

اللام : لام الأمر، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وسُكِن هنا؛ لأنه سبق بحرف "الواو".

يشهدْنَ : فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بـ (نون النسوة) في محل جزم بـ (لام الأمر)، ونون النسوة : ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

يتضح من جميع الشواهد السابقة أنّ (لام الأمر) دخلت على الفعل المضارع الغائب وجزمته، وهذا هو الأصل في اختصاصها، وسكنت بعد الواو، أو الفاء.

3) لا الناهية :

وردت (لا) الناهية مائة وتسع عشرة مرة في الصحيح، منها :

* ستة وثلاثون فعلاً مجزوماً، وعلامة جزمه السكون، كقوله ﷺ : "لا يَجعلْ أحدُكُم للشّيطان شيئاً من صلاتِه"[2].

الشاهد : لا يجعلْ.

لا : حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يجعل : فعل مضارع مجزوم بـ (لا الناهية) وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر.

* وحرّك منها ثمانية أفعال بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، كقوله ﷺ : "لا تسألِ المرأة طلاقَ أختها لتستكفئ إناءَها..."[3].

الشاهد : لا تسأل.

لا : حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تسأل : فعل مضارع مجزوم بـ (لا الناهية)، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر؛ وحُرِّكَ بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـ (لا الناهية)، وعلامة جزمها : حذف النون ثمانين فعلاً، كقوله ﷺ : "لا تَسُبُّوا الأمواتَ فإنّهم قد أَفْضَوا إلى ما قدّمُوا"[4].

الشاهد : لا تسبوا.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العيدين 273/1، ح 980.

(2) السابق، كتاب الأذان 239/1، ح 852.

(3) السابق، كتاب الشروط 245/2، ح 2723، كتاب القدر 311/4، ح 6601، والرواية فيه "لتستفرغ إناءها".

(4) السابق، كتاب الجنائز 387/1، ح 1393، كتاب الرقاق 292/4، ح 6516.

تسبوا : فعل مضارع مجزوم بـــ (لا الناهية)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه فعل مـــن الأفعـــال الخمسة، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

* وبلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومة بـــ (لا الناهية)، وعلامة جزمها : حذف حـــرف العلـــة ثلاثة أفعال، كقوله ﷺ : "... لا تأتني بعظم ولا رَوْثٍ"[1].
الشاهد : لا تأتني.
تأتني : فعل مضارع مجزوم بـــ (لا الناهية)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخـــره؛ لأنـــه معتل الآخر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، والنون : نون الوقاية : حرف مبني علـــى الكسر، لا محل له من الإعراب، يقي الفعل من الكسر، والياء ضمير متـــصل مبنـــي علـــى السكون في محل نصب مفعول به.

يتضح من الشواهد السابقة أن (لا الناهية) دخلت على الفعل المـــضارع وجزمتـــه، ســـواءً المخاطب منه أو الغائب، وهذا هو الأصل في اختصاصها.

4) لمّا :

وردت (لما) الجازمة للفعل المضارع مرة واحدة في الصحيح، وجاء الفعل معها مجزومـــاً بحذف حرف العلة، وهي قوله ﷺ : "غزا نبيٌ من الأنبياء، فقال لقومه : "لا يتبعْنِي رجلٌ ملكَ بُضعَ امرأة، وهو يريد أن يبنيَ بها، ولمّا يبنِ بها..."[2].
لمَّا : حرف جزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يبن : فعل مضارع مجزوم بـــ (لما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضـــمير مستتر تقديره هو.

يتضح من الشاهد السابق أن (لمَّا) دخلت على الفعل المضارع، وجزمته، وهو الأصل فـــي اختصاصها.

ثانياً : نماذج تطبيقية على العوامل الجازمة لفعلين في صحيح البخاري

وردت العوامل الجازمة لفعلين أربعمائة وسبع عشرة مرة في الصحيح، موزعة كالآتي:

1) الحروف :

الحروف الجازمة لفعلين هي : "إنْ، وإذْما"، ولقد أكثر النبي ﷺ من توظيف "إنْ" في أقواله الواردة في الصحيح، حيث وردت فيه مائة وأربعين مرة، منها : قوله ﷺ : "إِنْ يكُ هذا من عند الله يمضِهِ"[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء 63/1، ح 155.
(2) السابق، كتاب فرض الخمس 364/2، ح 3124.
(3) السابق، كتاب مناقب الأنصار 38/3، ح 3895، كتـــاب النكـــاح 489/3، ح 5078، 504/3، ح 5125، كتاب التعبير 430/4، ح 7011، ح 7012.

الشاهد : إن يك ... يمضه.

إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يكُ : فعل مضارع مجزوم بـــ (إن) الشرطية، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة جـــوازاً للتخفيف، وهو "فعل الشرط".

يمضه : فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره؛ لأنه معتل الآخر، وهو "جواب الشرط"، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والهاء : ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

من الملاحظ أن (إن) جزمت فعلين، وجاءت في الحديث للربط بين فعل الـــشرط وجوابـــه حسب ما وضعت له.

وبالنسبة للحرف (إذما) لم يرد استخدام النبي ﷺ له في الصحيح، فهو حرف نادر الاستخدام.

2) الأسماء :

الأسماء الجازمة لفعلين، هي : "مَنْ، ومَا، ومهما، وأين، ومتى، وحيثما، وأنَّـــى، وأيّـــان، وأي". ولقد وظّف النبي ﷺ معظم هذه الأسماء في أقواله الواردة في صحيح البخاري.

*** مَنْ :**

وردت "من" مائتين وستاً وخمسين مرة في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "الرحمُ شِجنَةٌ فمن وصلها وصلْتُه، ومن قطعها قطعتُه"[1].

الشاهد : "من وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته".

من : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

وصلها : فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم "فعل الشرط"، والفاعل ضمير مستتر تقـــديره هو، والهاء : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وصلته : فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بـــ "تاء المتكلم" في محل جزم جواب الشرط، والتاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبنـــي في محل نصب مفعول به.

من الملاحظ أن "من" هنا جزمت فعلين، وجاءت في الحديث للعاقل حسب ما وضعت له.

*** أي :**

وردت "أي" الشرطية مع "ما" الزائدة تسع مرات في الصحيح، منها قوله ﷺ : "أَيُّما امرأةٍ ماتَ لها ثلاثةٌ من الولد كانوا لها حجاباً من النّارِ"[2].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب 155/4، ح 5989.

(2) السابق، كتاب الجنائز، 348/1، ح 1249.

الشاهد : أَيُّما امرأة مات ... كانوا.

أَيُّما : اسم شرط جازم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في محل رفع مبتدأ وهو مضاف.

ما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

مات : فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محل جزم فعل الشرط.

كانوا : فعل ماض مبني على الضم؛ لاتصاله بـــ "واو الجماعة"، و"واو الجماعة" ضمير متـــصل مبني في محل رفع اسم كان، والجملة الفعلية في محل جزم "جـــواب الـــشرط"، والجملـــة المكونة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ.

يتضح من الحديث السابق أن "أي" دلّت على العاقل؛ وذلك لأنها أضيفت إلى عاقل وهـــو المرأة، وزيدت عليها "ما"، وهذا جائز في حقها، وتوسطت "ما" بينها وبين المضاف إليـــه وهـــو الأجود، وجاء بعدها فعلان ماضيان في محل جزم.

*** حيثما :**

وردت حيثما مرة واحدة في الصحيح، وهي قوله ﷺ : "حيثما أدركتك الصلاة فصلِ"[1].

الشاهد : حيثما أدركتك ... فصلِ.

حيثما : اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط.

أدركتك : فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم "فعل الشرط"، والتاء : تاء التأنيث الـــساكنة : وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والكاف : ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

فصلِ : الفاء حرف رابط لجواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

صلِ : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره؛ لأنه معتل الآخر، والفاعل ضمير مـــستتر تقديره أنت، والجملة الفعلية في محل جزم "جواب الشرط".

يتضح من موطن الشاهد السابق أن "حيثما" جاء بعدها فعلان ماضيان في محل جزم فعـــل الشرط وجوابه؛ وذلك بسبب إضافتها إلى "ما" فهي لا تعمل بدونها، وقد جاءت "حيثما" في الـــشاهد للمكان حسب ما وضعت له.

*** أينما :**

وردت "أين" الشرطية مع "ما" الزائدة تسع مرات في الصحيح، منها قوله ﷺ : "... فأينمـــا لقيتموهُم فاقتلُوهم"[2].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 465/2، ح 3425.

(2) السابق، كتاب المناقب 513/2، ح 3611، كتاب فضائل القرآن 484/3، ح 5057، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين 403/4، ح 6930.

موطن الشاهد : فأينما لقيتموهم فاقتلوهم.

أينما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط.

ما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

لقيتموهم : فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بـــ "تاء المخاطب"، في محل جزم "فعل الشرط"، والتاء :ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم : علامة جمع المذكر، وقد أشبعت بـــ (الواو) الزائدة، هم : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

فاقتلوهم : الفاء حرف رابط لجواب الشرط، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

اقتلوهم : فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بـــ "واو الجماعة"، و"واو الجماعـــة" : ضـــمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

هم : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل جزم "جواب الشرط".

يتضح من موطن الشاهد السابق أن "أين" جاء بعدها فعل ماضٍ، في محل جزم فعل الشرط، وقد زيدت عليها "ما" جوازاً، وجاءت للمكان حسب ما وضعت له، وجاء جوابها مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه جملة طلبية.

*** مهما :**

وردت "مهما" الشرطية مرة واحدة في الصحيح، وهي قوله ﷺ : "مهما أنفقـــت فهـــو لـــك صدقة"[1].

الشاهد : مهما أنفقت ... .

مهما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

أنفقت : فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بـــ (تاء) المخاطب، في محل جزم "فعل الـــشرط"، والتاء : ضمير متصل مبني على الفتح، في محل رفع فاعل.

فهو : الفاء : حرف رابط لجواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هـــو : ضـــمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

صدقة : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل جزم "جواب الشرط".

*** ما :**

وردت "ما" الشرطية الجازمة للفعل المضارع ثماني مرات في الصحيح، منها قوله ﷺ : "ما أنفقتْ من نفقةٍ عن غير أمرِهِ فإنَّه يُؤدَّى إليه شطرُه"[2].

الشاهد : ما أنفقت .... فإنه.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النفقات 571/3، ح 5354.

(2) السابق، كتاب النكاح 525/3، ح 5195.

ما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
أنفقت : فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محل جزم "فعل الشرط"، والفاعل : ضمير مستتر تقديره هي، والتاء : تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب.
فإنه : الفاء : حرف رابط لجواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
إن : حرف ناسخ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن.
يؤدى : فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والفعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل "شطرُه"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن، وإن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط.

يتضح من موطني الشاهدين السابقين أن "مهما"، و"ما" استخدمتا لغير العاقل، وهذا هو الأصل في استخدامهما، وقد جاء بعدهما فعلٍ ماضٍ في محل جزم فعل الشرط، واقترن جوابهما بـ (الفاء)؛ لأنه جملة اسمية، ولم يزد بعدهما "ما"، لأنه يمتنع زيادة "ما" معهما، فهما تعملان بدونها.

ثالثاً : نماذج تطبيقية على البناء في محل جزم في صحيح البخاري

1) البناء على الفتح في محل جزم :

يبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً، ويكون في محل جزم إذا سبق بجازم وقد بلغ عدد الأفعال المبنية على الفتح في محل جزم سبعة وعشرين فعلاً في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "لا يمنعَنّ أحدَكُم آذانُ بلال من سحوره"[1].
الشاهد : لا يمنعنَّ.
لا : حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يمنعنَّ : فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بـ(نون التوكيد) اتصالاً مباشراً دون فاصل في محل جزم بـ (لا الناهية)، ونون التوكيد : حرف مبني لا محل له من الإعراب.
قال النبي ﷺ : "لا يُوردِنَّ مُمرضٌ على مصحٍ"[2].
الشاهد : لا يوردَنَّ.
لا : حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يوردَنَّ : فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بـ (نون التوكيد) اتصالاً مباشراً دون فاصل في محل جزم بـ (لا الناهية)، ونون التوكيد : حرف مبني لا محل له من الإعراب.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الآذان 181/1، ح 621، كتاب الطلاق 555/3، ح 5298، كتاب أخبار الآحاد 496/4، ح 7247.
(2) السابق، كتاب الطب 107/4، ح 5771.

2) البناء على السكون في محل جزم :

يبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به "نون النسوة"، ويكون في محل جزم إذا سبق بجازم، وقد بلغ عدد الأفعال المضارعة المبنية على السكون في محل جزم أربعة أفعال في الصحيح، ومنها :

* قوله ﷺ : "لا تعرضْنَ عليَّ بناتِكُنَ ولا أَخواتِكُن"[1].

الشاهد : لا تعرضن.

لا : حرف نهي وجزم، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تعرضْنَ : فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بـ (نون النسوة)، في محل جزم بـ (لا الناهية)، ونون النسوة : ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

* وقوله ﷺ : "... وليشهدْنَ الخير ودعوة المسلمين"[2].

انظر إعراب الشاهد ص (57).

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح 496/3، ح 5101، 499/3، ح 5106، كتاب النفقات 578/3، ح 5372.

(2) السابق، كتاب العيدين 273/1، ح 980.

الفصل الثاني
الجملة الشرطية وجوابها

المبحث الأول : جملة الشرط وجملة جواب الشرط.

المبحث الثاني : عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه.

المبحث الثالث : الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

المبحث الأول

جملة الشرط وجملة جواب الشرط

بيّن سيبويه أنَّ للشرط أركاناً لا بد من توافرها، ألا وهي : أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، فقال : "وقبح في الكلام أن تعمل "إنْ"، أو شيء آخر من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثمَّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله"[1].

وقال ابن مالك : "ولا بدَّ لأداة المجازاة من فعل يليها يسمى شرطاً، وفعل بعده –أو ما يقوم مقامه– يسمى جواباً وجزاءً"[2].

يفهم من كلام ابن مالك أن أدوات الشرط تتطلب جملتين، الجملة الأولى تسمى جملة الشرط، والثانية تسمى جملة جواب الشرط، ونجده في موطن آخر يوضح سبب تسمية الجملة الأولى بالشرط، والثانية بالجزاء، فقال : "وكل أدوات الشرط تتطلب جملتين، أولاهما ملزمة للثانية، تسمى الأولى شرطاً؛ لأن وجود الملزوم علامة على وجود اللازم، والشرط في اللغة العلامة، وتسمى الثانية جزاءً وجواباً؛ لأنه مدعى فيها بأنها لازمة لما جعل شرطاً، كما يلزم في العرف الجواب للسؤال، والجزاء بالإساءة، أو الإحسان، فسميت بذلك على سبيل الاستعارة والتشبيه"[3].

شروط فعل الشرط :

بيّن ابن مالك[4] الشروط الواجب توافرها في فعل الشرط وهي كما يلي :

1- أن يكون فعل الشرط متصرفاً، مجزوماً بالأداة لفظاً، أو تقديراً.

2- أن يكون فعل الشرط غير مقرون بـ (قد) أو حروف النفي، باستثناء حرفي النفي : (لم) و(لا)، فإنه يجوز أن يقترن بهما فعل الشرط.

3- أن يكون فعل الشرط ظاهراً، ويجوز إضماره إذا دل عليه دليل، مثل : "إن خيراً فخير، وإن شراً فشر" وتقديره : "إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر".

---

(1) الكتاب 66/3.

(2) شرح الكافية 1584/3.

(3) شرح التسهيل 73/4.

(4) انظر : شرح التسهيل 74/4.

وإن أكثر ما يضمر فعل الشرط إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب أن يكون الفعل المذكور مضارعاً منفياً بـ (لم)، أو ماضياً، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ**﴾[1].

الشاهد : جاء فعل الشرط مضمراً قبل معموله مفسراً بالفعل الماضي المذكور والتقدير : إن استجارك أحد من المشركين.

وعدّ مجيء فعل الشرط مضمراً مع المضارع دون (لم) شاذاً، ومنه قول الشاعر:

يُثْنَى عَلَيْكَ وأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِه ... وَلَدَيْك إنْ هو يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ[2]

الشاهد : جاء فعل الشرط مضمراً، مع المضارع بدون (لم) وهذا شاذ، والصواب أن يأتي الفعل المضارع منفياً بـ (لم) مع فعل الشرط المضمر، أي : إن هو لم يستزدك.

وأضاف ابن هشام[3] ثلاثة شروط أخرى يجب توافرها في فعل الشرط، وهي :

1- ألا يكون فعل الشرط ماضي المعنى؛ فلا يجوز : "إن قام زيد أمس أقم معه، وأما بالنسبة لقوله -تعالى- : ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾[4]، فالمعنى هو : إن تبين أني كنت قلته.

2- ألا يكون فعل الشرط طلبياً؛ فلا يجوز : "إنْ قُمْ".

3- ألا يكون فعل الشرط مقروناً بحرف تنفيس؛ فلا يجوز "إن سوف يقيم".

أمّا الجزاء فيصلح له كل الجمل، فيكون إما جملة طلبية، وإما جملة خبرية شرطية، اسمية، أو فعلية، والأصل في الجزاء أن يكون جملة يصلح جعلها شرطاً، وهي الجملة المصدرة بفعل متصرف، ماضٍ مجرد من قد لفظاً أو تقديراً، أو من غيرها، أو مضارع مجرد، أو منفي بـ (لا)، أو (لم)؛ لأن الشرط بـ (إن) وأخواتها فيه تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره[5].

وجوه جملة الشرط، وجملة الجواب :

إذا كانت جملة الشرط، وجملة الجواب جملتين فعليتين، فإن فعلهما يكون على أربعة أوجه[6]:

1- أن يكون الفعلان مضارعين، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ**﴾[7].

---

(1) التوبة : 6.

(2) البيت من الكامل، لعبد الله بن عنمة الضبي، شرح التسهيل 74/4.

(3) انظر : شرح شذور الذهب 449-450.

(4) المائدة : 116.

(5) انظر : شرح التسهيل 75/4.

(6) انظر : شرح الكافية 1584/3-1586، المقرب 302، شرح ابن عقيل 371/2-372.

(7) البقرة : 284.

الشاهد : جاء فعل الشرط "تبدوا" مضارعاً مجزوماً، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وكذلك جاء جواب الشرط "يحاسبكم" فعلاً مضارعاً مجزوماً، وعلامة جزمه السكون.

2- أن يكون الفعلان ماضيين، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**﴾[1].

الشاهد : جاء فعلا الشرط والجواب ماضيين، وهما في محل جزم.

3- أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب فعلاً مضارعاً، نحو قوله -تعالى- : ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا**﴾[2].

الشاهد : جاء فعل الشرط "كان" ماضياً، وهو في محل جزم فعل الشرط، وجاء جواب الشرط "نوف" فعلاً مضارعاً، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ومن هذا الوجه قول الشاعر :

دَسَّتْ رَسُولاً بأَنَّ القومَ إِنْ قَدِروا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوْغِيرِ[3]

الشاهد : جاء فعل الشرط "قدروا" ماضياً وهو في محل جزم، وجاء جواب الشرط "يشفوا" فعلاً مضارعاً، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

4- أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجواب الشرط فعلاً ماضياً، ومنه قول الشاعر :

مَنْ يَكِدْنِي بِسيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِه والوَرِيْدِ[4]

وقال ابن مالك : إن أكثر النحويين خصوا الوجه الرابع، ألا وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجواب الشرط فعلاً ماضياً بالضرورة، ولكن في رأيه هذا ليس شرطاً، والدليل على ذلك قول رسول الله ﷺ : "من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"[5].

الشاهد : جاء فعل الشرط "يقم" مضارعاً، وجواب الشرط "غفر" فعلاً ماضياً، وهذا في النثر، وذلك على خلاف ما قيل إنه مخصوص بالضرورة الشعرية.

واستدل ابن مالك على صحة رأيه من الفراء الذي أجاز ذلك[6].

---

(1) الإسراء : 8.

(2) هود : 15.

(3) البيت من البسيط، للفرزدق، ديوانه 236/1، الكتاب 69/3، شرح الكافية 1585/3، شرح التسهيل 77/4، البهجة المرضية 156.

اللغة : توغير : الحقد والعداوة، اللسان، (وغر)، 247/15.

(4) البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، المقتضب 58/2، شرح الكافية 1585/3، شرح الرضى 106/4، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 697، حاشية الصبان 17/4.

اللغة : الشجا : ما اعترض حلق الإنسان والدابة من عظمة، أو عود، أو غيرهما، اللسان، (شجا)، 29/8.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان 25/1، ح 35، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، 524/1، ح 761.

(6) انظر : شرح الكافية 1587/3-1588.

ورغم أن الفراء أجاز أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجوابه فعلاً ماضياً، أو أن يكون فعل الشرط ماضياً، وجوابه فعلاً مضارعاً إلا أنه قال : "وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها، وفعل بمثلها، فقولك : "إن تتجر تربح"، أحسن من أن تقول : "إن تتجر ربحت"، وكذلك: "إن تجرت ربحت"، أحسن من أن تقول : "إن تجرت تربح"[1].

يرى ابن حجر[2] أن التغاير بين الشرط والجزاء في حديث النبي ﷺ السابق، إنما هو من تصرف الرواة؛ لأن الروايات المشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء، ولقد روى هذا الحديث النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان، شيخ البخاري، فلم يغاير بين الشرط والجزاء، بل قال عن النبي ﷺ : "من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"[3].

وهناك حديث آخر في الصحيح ورد فيه الشرط فعلاً مضارعاً، والجزاء فعلاً ماضياً ولكن ابن حجر لم يعلق عليه، وهو قوله ﷺ : "... فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً"[4].

ورتب الرضي حالات فعلي الشرط والجواب ترتيباً معيارياً، ابتدأ فيه من الأجود، وانتهى إلى الأدنى، فالأجود عنده أن يكون فعلا الشرط والجواب مضارعين، ثم كونهما ماضيين، وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً، فالأولى عنده ألا يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب فعلاً مضارعاً، وأما كون فعل الشرط مضارعاً، والجواب فعلاً ماضياً، فهو عنده أضعف الوجوه؛ لأن الأداة تؤثر في الفعل الأبعد، بنقله إلى معنى المستقبل، من غير أن تؤثر في الأقرب شيئاً يغير المعنى[5].

وإني لأميل إلى رأي ابن مالك، الذي لم يخص اتيان فعل الشرط مضارعاً، والجزاء فعلاً ماضياً بالضرورة الشعرية فقط؛ وذلك لأن هذا الوجه ورد على لسان من أعطي جوامع الكلم سيدنا محمد ﷺ.

الأحكام الخاصة بفعلي الشرط والجواب من حيث الإعراب :

قال ابن مالك[6] : إذا كان فعلا الشرط والجواب ماضيين فهما مجزومان تقديراً، وإذا كان فعل الشرط ماضياً، والجواب فعلاً مضارعاً، فالمختار هو الجزم، كما في قوله -تعالى- : ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا**﴾[7].

---

(1) معاني القرآن، للفراء 279/2.
(2) انظر : فتح الباري 127/1.
(3) سنن النسائي، باب ثواب من قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً، 155/4، ح 2193.
(4) صحيح البخاري، كتاب الشركة 173/2، ح 2493.
(5) شرح الرضي 106/4.
(6) انظر : شرح الكافية 1588/3-1591.
(7) هود : 15.

والرفع جائز، كقول الشاعر :

وإن أَتاه خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ ما لِي ولا حَرِمُ[1]

الشاهد : جاء فعل الشرط "أتاه" ماضياً، وهو في محل جزم، وجاء جواب الشرط "يقول" فعلاً مضارعاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وإذا كان فعلا الشرط والجواب مضارعين وجب جزمهما، وقد يجيء جواب الشرط مرفوعاً، ويكون الشرط فعلاً مضارعاً، كقراءة طلحة بن سليمان لجواب الشرط في قوله – تعالى– : ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ**﴾[2] برفع "يدركُكُم".

ومثله قول الشاعر :

يَا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إِنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تصْرَعُ[3]

الشاهد : جاء جواب الشرط "تصرع" مرفوعاً، على الرغم من كونه فعلاً مضارعاً، وفعل الشرط مضارعاً، والجزم فيهما واجب عند الجمهور.

ومثله قول الشاعر :

فَقُلْتُ تَحمّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ من يَأْتِها لا يَضِيرُهَا[4]

الشاهد : جاء جواب الشرط "يضيرها" مرفوعاً، على الرغم من كونه مضارعاً، وجواب الشرط فعلاً مضارعاً، والجزم فيهما واجب عند الجمهور.

وذهب الخليل[5]، وسيبويه[6] –وهما من علماء البصرة–، إلى أن سبب الرفع في الأبيات السابقة هو نية التقديم، وأنّ جواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبله، وذهب المبرد[7] –وهو من

---

(1) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه : 115، الكتاب 66/3، المقتضب 68/2، شرح الكافية 1589/3، شرح ابن عقيل 373/2، شرح الأشموني 585/3، شرح التصريح 249/2.

(2) النساء : 78.

(3) البيت من الرجز، لجرير بن عبد الله البجلي، جمل الفراهيدي 198، الكتاب 66/3، المقتضب 67/2، شرح المفصل 158/8، شرح التسهيل 78/4، ارتشاف الضرب 1874/4، خزانة الأدب 47/9.

(4) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، جمل الفراهيدي 199، والرواية فيه : فقيل، الكتاب 70/3، شرح المفصل 158/8، شرح الكافية 1591/3، شرح التسهيل 78/4، شرح الأشموني 586/3، خزانة الأدب 57/9.

(5) جمل الفراهيدي 198–199.

(6) الكتاب 66/3–67.

(7) المقتضب 70/2.

علماء البصرة أيضاً–، إلى أن سبب الرفع هو على إرادة الفاء، وهذا ما اختاره الكوفيون[1] وابن يعيش[2] –وهو من النحاة البغداديين المتأخرين–.

وقال الأشموني : "ذهب قوم إلى أن الرفع ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، ولكن عندما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لأنه ماضٍ، ضعفت عن العمل في الجواب"[3].

وجواز رفع جواب الشرط يتعلق بالفعل المضارع غير المقترن بـ (الفاء)، ولكن إذا اقترن جواب الشرط بالفاء فإن حكمه يتغير من الجواز إلى الوجوب حيث قال الزجاجي : "وإذا دخلت (الفاء) في الجواب ارتفع، كقولك : "من يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمُهُ"، و"مهما تصنعْ فأَصْنَعُ مثله"[4].

وقال ابن مالك : يجب رفع جواب الشرط المقترن بـ "الفاء"، سواءً أكان فعل الشرط ماضياً، كقوله –تعالى– : ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ**﴾[5]، أو مضارعاً كقوله –تعالى– : ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا**﴾[6]، ويعد ما بعد الفاء هنا خبراً لمبتدأ محذوف، وبين أنه لولا التزام العرب برفع الفعل بعد الفاء لعلم أنها زائدة، وإن "الفاء" تدخل على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ مظهر[7].

حكم الفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه :

بين سيبويه أن الفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه دون حرف عطف، له وجهان من الناحية الإعرابية، وهما : الرفع، أو الجزم، ومما يدل على الرفع قوله : "إن تأتني تسألُني أعطك، وإن تأتني تمشي أمشِ معك؛ وذلك لأنك أردت أن تقول : إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشياً فعلت"[8].

ومما جاء مرفوعاً بين مجزومين أنشد سيبويه قول الشاعر :

---

(1) ارتشاف الضرب 1876/4.
(2) شرح المفصل 158/8.
(3) شرح الأشموني 586/3.
(4) جمل الزجاجي 211.
(5) المائدة : 95.
(6) الجن : 13.
(7) انظر : شرح التسهيل 79/4.
(8) الكتاب 85/3.

ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النّاسَ نَفَسه ولا يُغْنها يوماً مِنَ الدَّهرِ يَسْأَمِ[1]

الشاهد : رفع الفعل "يستحمل" الواقع بين مجزومين، لأنه ليس بشرط ولا جزاء، ولو أردنا إعرابه لقلنا : يستحمل : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا يزال.

وقول الشاعر :

متى تَأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نَارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عِنْدَها خَيرُ مُوْقِدِ[2]

الشاهد : رفع الفعل "تعشو" الواقع بين مجزومين؛ لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما اعترض بينهما، فهو منصوب تقديراً في موضع الحال، حيث أراد متى تأته عاشياً.

ومما يدل على الجزم قوله : "وسألت الخليل عن قوله :

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيَارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجّجَا[3]

قال : تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء : مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسّر الاسم بالاسم الآخر"[4].

الشاهد : جاء الفعل "تلمم" الواقع بين مجزومين مجزوماً، على أساس أنه بدل من الفعل الأول تأتنا.

أما إذا وقع الفعل بين فعل الشرط وجوابه مع حرف عطف فحكمه الجزم؛ لقول سيبويه: "وأمّا ما ينجزم بين المجزومين فقولك : إن تَاْتِنِي ثمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وإِنْ تَأْتِنِي فتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وإِنْ تَأْتِنِي وتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ؛ لأن هذه الحروف يُشركن الآخر فيما دخل فيه الأول"[5].

حكم الفعل المقترن بـ (الفاء) أو بـ (الواو) أو (ثمّ) الواقع بين الشرط والجواب :

قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله : إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدّثَنِي أُحَدِّثْكَ، وإِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْك، فقال : هذا يجوز، والجزم أوجه"[6].

---

(1) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه 113، الكتاب 85/3، المقتضب 63/2.

(2) البيت من الطويل، للحطيئة، ديوانه 53، الكتاب 86/3، المقتضب 63/2، معاني القرآن، للفراء 273/2، المفصل في علم العربية 254، المفصل في صنعة الإعراب 335، شرح المفصل 53/7، شرح الكافية 1608/3.

(3) البيت من الطويل، اختلف في نسبه فقيل : لعبيد الله الحر، وقيل للحطيئة، الكتاب 86/3، جمل الزجاجي 214، المفصل في علم العربية 255، المفصل في صنعة الإعراب 336، شرح المفصل 53/7، شرح الكافية 1608/3.

(4) الكتاب 86/3.

(5) السابق 88/3.

(6) السابق 88/3.

بين سيبويه من خلال محاورته مع الخليل أن الفعل المقترن بـ (الواو)، أو بـ (الفاء)، الواقع بين الشرط والجواب يجوز فيه النصب، ولكن الوجه الأفضل هو الجزم، وأن سبب النصب هو : حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن اتيان فحديث أُحدِّثْك، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى "أن"؛ لأن الفعل معها اسم، وأن الجزم هو الوجه الأفضل؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً[1].

ومما جاء منصوباً قول الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخضَعَ نُؤْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقامَ ولا هَضْماً[2]

الشاهد : جاء الفعل "يخضع" المقترن بـ (الواو)، والواقع بين الشرط وجوابه منصوباً بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية، وهذا جائز، ويجوز فيه الجزم أيضاً، وهو الوجه الأفضل.

أما بالنسبة لـ (ثمّ) فليس فيها إلا الجزم إذا دخلت على الفعل الواقع بين الشرط والجواب، وهذا ما بينه سيبويه في قوله : "واعلم أن (ثمّ) لا ينصب بها، كما ينصب بـ (الواو)، و(الفاء)، ولم يجعلوها مما يضمر بعده "أن"، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في (الفاء)، وليس معناها معنى (الواو)، ولكنها تُشرِك، ويبتدأ بها، واعلم أنّ (ثمّ) إذا أدخلتها على الفعل، الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزماً؛ لأنه ليس مما ينصب؛ وليس يحسن الابتداء؛ لأن ما قبله لم ينقطع"[3].

وبين أبو حيان[4] أن الكوفيين أجروا (ثمّ) مجرى (الفاء) و(الواو)، في جواز نصب الفعل الداخلة عليه بإضمار "أن"، واستدلوا على ذلك بقراءة الحسن بن أبي الحسن للفعل الواقع بعد (ثمّ) في قوله –تعالى– : ﴿**وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ**﴾[5] بنصب يدركَه.

---

(1) انظر : الكتاب 88/3.

(2) البيت من الطويل، لم ينسب إلى قائل معين، شرح الكافية 1607/3، أوضح المسالك 196/3، شرح شذور الذهب 464، شرح ابن عقيل 379/2، شرح التصريح 251/2.

(3) الكتاب 89/3.

(4) البحر المحيط 45/4.

(5) النساء : 100.

حكم الفعل المقترن بـــ (ثمّ)، أو بـــ (الفاء)، أو بـــ (الواو) الواقع بعد الشرط والجواب:

قال سيبويه[1] : "فإذا انقضى الكلام ثمّ جئت بـــ (ثمّ)، فإن شئت جزمت، وإن شئت رفعت، وكذلك (الواو) و(الفاء)، قال –تعالى– : ﴿**وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ**﴾[2]، وقال تعالى: ﴿**وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ**﴾[3]، إلا أنه قد يجوز النصب بـــ (الفاء) و(الواو) وبلغنا أن بعضهم قرأ ﴿**يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبَ مَن يَشَاء**﴾[4].

يُفهم من كلام سيبويه أن الفعل الداخل عليه حرف العطف (ثم)، الواقع بعد انتهاء جملة الشرط والجواب له وجهان فقط ألا وهما : الجزم، أو الرفع، وهذا واضح من خلال الآيات التي استدل بها، ففي قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ**﴾ جاء الفعل "ينصرون" الواقع بعد انتهاء جملة الشرط والجواب، ومع حرف العطف (ثمّ) مرفوعاً، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، بينما في الآية الثانية ﴿**وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ**﴾[5] جاء الفعل "يكونوا" الواقع بعد انتهاء جملة الشرط والجواب، ومع حرف العطف (ثمّ) مجزوماً، بالعطف على جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

بينما الفعل المقترن بـــ (الواو)، أو بـــ (الفاء)، الواقع بعد انتهاء جملة الشرط والجواب، فله ثلاثة أوجه، ألا وهي : الرفع على الاستئناف، أو الجزم عطفاً على الجواب، أو النصب بإضمار "أن".

ومما قرئ من القرآن الكريم على الأوجه الثلاثة "يغفر، ويعذب" من قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾.

فقرأ عاصم، وابن عامر، الكلمتين بالرفع على الاستئناف، وحجتهما في ذلك أن قوله –تعالى– "يحاسبكم" مجزوم؛ لأنه جواب للشرط "إن تبدوا"، وقد تم الكلام، وما بعد الشرط مرفوع بتقدير؛ ضمير أي : فهو يغفر ويعذب، وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي الكلمتين بالجزم؛ عطفاً على قوله –تعالى– : "يحاسبكم به الله"[6]، وبين أبو حيان أن من قرأ بالنصب على إضمار "أن" هو :

---

(1) الكتاب 90/3.

(2) آل عمران : 111.

(3) محمد : 38.

(4) البقرة : 284.

(5) محمد : 38.

(6) حجة القراءات 152.

ابن عباس، والأعرج، وابن حَيْوَة، حيث ينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب، تقديره : يكن محاسبة، فمغفرة، وتعذيب[1].

وعدّ ابن الأنباري أن قراءة النصب في الآية على تقدير "أن" بعد الفعل، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر؛ ليعطف بـ (الفاء) مصدراً على مصدر حملاً على المعنى دون اللفظ، كأنه قال: إن يكن إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا، قراءة ضعيفة، وليست بقوية في القياس؛ لأن الشرط استوفى الجزاء، وإذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب"[2].

وبين ابن مالك[3] أن سبب جواز نصب الفعل المقترن بـ (الواو) أو بـ (الفاء)، إثر جملة الشرط وجوابه، هو أن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

ومما روي بالأوجه الثلاثة الفعل (نأخذ) من قول الشاعر :

فإن يَهْلَكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلَكْ ربيعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرَامُ
ونَأْخُذَ بَعْدَه بِذِنابِ عَيْش أَجَبِّ الظّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ[4]

الشاهد : روي الفعل "نأخذ" المقترن بـ (الواو)، والواقع بعد انتهاء جملة الشرط والجواب، بالأوجه الثلاثة الجائزة فيه، بالجزم عطفاً على جواب الشرط، وبالرفع للاستئناف، وبالنصب بـ (أن) المضمرة بعد واو المعية.

---

(1) البحر المحيط 752/2.

(2) البيان 186/1.

(3) شرح الكافية 1604/3.

(4) البيتان من الوافر، للنابغة الذبياني، ديوانه 110، والرواية فيه "تمسك"، معاني القرآن، للفراء 24/3، والرواية فيه : "ونمسك"، البحر المحيط 752/2، شرح ابن عقيل 377/2، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 703.

المبحث الثاني
عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه

العامل لغةً :

هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله، وملكه، وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل[1].

العامل اصطلاحاً :

هو "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً"[2].

لا اختلاف بين علماء البصرة في أن عامل الجزم في فعل الشرط هو حرف الشرط "إنْ"، يقول السيرافي : "أمّا الأول [يقصد فعل الشرط] فلا اختلاف بين أصحابنا [يقصد علماء البصرة؛ لأنه منهم] –أعلمه– في أنه مجزوم بـ "إنْ"[3].

ولكنهم اختلفوا في عامل الجزم في جواب الشرط على ثلاثة أوجه :

أولاً : يرى المبرد أن عامل الجزم في جواب الشرط هو : "إن" الشرطية، وفعل الشرط[4]. والسبب في ذلك هو أن حرف الشرط وفعله يتطلبان جواباً، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما تطلباه معاً وجب أن يعملا فيه معاً، مثل المبتدأ الذي يرتفع بالابتداء، والابتداء والمبتدأ هما العاملان في الخبر، وكذلك حرف الشرط وفعله هما العاملان في جواب الشرط.

ولقد ضعَّف ابن الأنباري هذا القول، رغم اعتماد أكثر البصريين عليه؛ وذلك لأن فعل الشرط فعل؛ والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط "إن" له تأثير في العمل في الفعل، فلا فائدة من إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير.

والتحقيق عنده أن يقال : إنّ "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بوساطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفصل عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، ليس به، كما تسخن النار الماء بوساطة القدر والحطب، فالتسخين حصل عند وجودهما، وليس

---

(1) اللسان، (عمل)، 283/10، وانظر : المعجم الوسيط 628/2.

(2) العوامل المائة 73.

(3) شرح كتاب سيبويه 88/1.

(4) السابق 88/1.

بهما، وإنما حصل بالنار وحدها، وكذلك هاهنا؛ فالعامل في جواب الشرط هو "إن" عند وجود فعل الشرط، وليس لأنه عامل معه[1].

ثانياً : عامل الجزم في جواب الشرط هو حرف الشرط[2]؛ والعلة في ذلك هي أن حرف الشرط يتطلب فعلاً وجواباً له، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، وجب كذلك أن يعمل في جواب الشرط[3].

ثالثاً : يرى المازني أن فعل الشرط وجوابه غير مجزومين؛ والتسكين فيهما على حكم الأصل في الأفعال؛ والسبب في كونهما مبنيين يعود إلى أن الفعل إذا وقع في موقع لا يقع فيه الاسم رد إلى حكمه الأصلي.

واستغرب السيرافي كيف يمكن للمازني رغم سعة علمه وجلال قدره أن يأخذ بهذا القول الواضح فساده؛ وذلك لأنه لو ردت الأفعال إلى أصلها بوقوعها في غير مواقع الأسماء لم يجز النصب بـ (لن) و(أن)، وسائر نواصب الأفعال؛ لأنهن صيغ لا تقع بعدهن الأسماء، ولكان لزاماً أيضاً أن يكون إعراب الأفعال وجهاً واحداً، إذا حلت محل الأسماء، والناتج من هذا ألا تكون الأفعال معربة؛ لأن الإعراب هو حركات وسكون على أواخر الكلام، وما لزم طريقة واحدة فليس بمعرب[4].

وقول السيرافي هذا أخذ به ابن الأنباري أيضاً[5].

وأضاف ابن الأنباري[6] قولاً رابعاً للبصريين في عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه وهو : أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ وذلك لأن حروف الشرط حروف جازمة، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل، لكنه ضعف هذا القول؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل.

وأبطل قولهم : إن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين؛ لأن الشرط يتطلب فعلاً وجواباً له، بخلاف غيره من الحروف الجازمة التي تتطلب فعلاً واحداً فقط، فإنها لما

---

(1) الإنصاف 608/2.
(2) شرح كتاب سيبويه 89/1.
(3) الإنصاف 608/2.
(4) شرح كتاب سيبويه 89/1.
(5) الإنصاف 609/2.
(6) السابق 608/2.

تطلبت فعلاً واحداً عملت فيه، ولما تطلبت أدوات الشرط فعلين، وجب أن تعمل فيهما قياساً على سائر العوامل.

أمّا مذهب الكوفيين فهم يرون أن العامل في فعل الشرط هو : "إن" الشرطية، وينجزم الجواب على الجوار[1].

وبين ابن الأنباري[2] حجتهم في أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وهي أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، وإن الحمل على الجوار كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله –تعالى– : ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ**﴾[3].

الشاهد : مجيء "المشركين" مخفوضاً على الجوار، ولو كان معطوفاً على "الذين" لكان مرفوعاً.

وهو يرى أنه لا حجة للكوفيين في أن المشركين مخفوض على الجوار؛ فهو ليس معطوفاً على "الذين كفروا"، وإنما هو معطوف على قوله –تعالى– : ﴿**مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**﴾، فالجر هنا؛ لأنه معطوف على مجرور، وليس على الجوار[4].

وقوله –تعالى– : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾[5].

الشاهد : قُرئت "أرجلكم" مخفوضة على الجوار.

إنَّ قراءة "أرجلكم" مخفوضة على الجوار هي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، وقرأها الباقون من القراء السبعة وهم : نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم بالنصب؛ عطفاً على الوجوه والأيدي[6]، ولقد أيّد ابن الأنباري قراءة "أرجلَكم" بالنصب؛ لأنه لو كانت "الأرجل" معطوفة على "الرؤوس" لوجب أن تكون ممسوحة لا مغسولة، وهذا مخالف لإجماع الأمة من السلف والخلف[7].

---

(1) اللباب 51/2.

(2) انظر : الإنصاف 602/2.

(3) البينة : 1.

(4) الإنصاف 609/2.

(5) المائدة : 6.

(6) انظر : حجة القراءات 221–223.

(7) انظر : الإنصاف 603/2.

ومما يدلل على أنه لا حجة للكوفيين في هذه الآية أيضاً، هو أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، فأبو زيد الأنصاري كان يقول : المسح خفيف الغسل، وهو من الثقات الأثبات في نقل اللغة، وهو من مشايخ سيبويه، وكان إذا أراد ذكر ما سمعه عنه يقول: "سمعت الثقة"، والذي يدل على ذلك قولهم : "تمسحت للصلاة"؛ أي : توضأت، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول؛ حيث إن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على أعضاء جسده حتى يمسحها مع الغسل؛ فلذلك سمي الغسل مسحاً، فالرأس والرجل ممسوحان، إلا أن المراد بالمسح في الرجل الغسل، ومما يدل على ذلك ورود التحديد في قوله –تعالى– : ﴿**إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾، والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح[1].

وقال قوم : الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر، لا في المعنى، وحجتهم في ذلك أنه قد يعطف الشيء على الشيء، والمعنى فيهما مختلف، ومنه قول الشاعر :

إِذَا ما الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا[2]

الشاهد : عطف "العيون" على "الحواجب" رغم الاختلاف في المعنى، فالعيون لا تزجج، وإنما تكحل.

وقول الآخر :

فَعَلا فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وأَطْفَلَتْ بِالجَهْلَتَينِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُها[3]

الشاهد : عطف "نعامها" على "ظباؤها" رغم الاختلاف في المعنى، فالنعام لا تطفل، وإنما تبيض.

وقول الآخر :

يا لَيْتَ بَعْلَكِ في الوَغَى مُتَقَلِّداً سَيْفَاً ورُمْحا[4]

---

(1) انظر : الإنصاف 609/2–610.

(2) البيت من الوافر، للراعي النميري، "عبيد بن حصين"، إعراب القرآن للنحاس 219/4، الخصائص 434/2، شرح الكافية 1265/3، الإنصاف 610/2، ارتشاف الضرب 1490/3، مغني اللبيب 466، شرح التصريح 535/1.

اللغة : الغانية : المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلى، اللسان (غنى) 9/11.

الزج : هو إطالة الحاجب بالإثمد، أو تدقيقه، اللسان "زجج" 15/7.

(3) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، ديوانه 164، الخصائص 434/2، شرح الكافية 1266/3، الإنصاف 611/2.

اللغة : الأيهقان : عشب طويل عريض الورق، زهره كزهر الكرنب، وبذوره كبذوره، إلا إنه أصفر، وفي طعمه حراقة، المعجم الوسيط (أيّه) 35/1.

(4) البيت من الكامل لابن الزبعري، ديوانه 32، والرواية فيه : "يا ليت زوجك قد غدا"، معاني القرآن، للأخفش، بلا نسبة 277/1، إعراب القرآن للنحاس 219/4، الكامل 264/1، الخصائص 433/2، والرواية فيهم نفس رواية الديوان، الإنصاف 612/2.

الشاهد : عطف "رمحاً" على "سيفاً" رغم الاختلاف في المعنى، فالرمح لا يتقلد، وإنما يحمل.

وقول الراجز :

عَلَفْتَـــها تِبْناً ومَـــاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَتْ همّالَةً عَيْنَاهَا[1]

الشاهد : عطف "ماءً" على "تبناً" رغم الاختلاف في المعنى، حيث إن الماء لا يعلف.

وقول الآخر :

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ[2]

الشاهد : عطف "تمراً" على "ألبان" رغم الاختلاف في المعنى، حيث إن التمر لا يشرب بل يؤكل.

وما دام يعطف الشيء على الشيء والمعنى مختلف، فكـذلك عطـف الأرجـل علـى الرؤوس، وإن كانت لا تسمح[3].

لم يرتضِ المحققون والأثبات من العلماء عطف الشيء على الـشيء، والمعنـى فيهمـا مختلف، وخرجوا الأبيات السابقة على وجهين :

الأول : إضمار عامل مناسب للمعطوف، فهم يرون أن العطف امتنع في كلام النميـري، وابـن الزبعري؛ لانتفاء المشاركة؛ فالماء لا يشارك التبن فـي العلـف، والعيـون لا تـشارك الحواجب في التزجيج، وامتنع المفعول معه فيهما؛ لانتفاء المعية؛ فالماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا فائدة من الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب، حيث إنه مـن المعلـوم أن العيون مصاحبة للحواجب، فيجب هنا إضمار فعل ناصب للفعل الواقع بعد الواو، فالعيون في كلام النميري : مفعول به لفعل محذوف تقديره : و"كحّلْنَ".
والماء في قول ابن الزبعري: مفعول به لفعل محذوف تقديره "وسقيتها ماءً" وهذا قول الفرّاء، والفارسي[4] وأخذ به ابن مالك[5]، وعده الجمهور من عطف الجمل على الجمل بإضمار فعل[6].

---

(1) البيتان من الرجز، بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس 219/4، الخصائص 433/2، اللسان 15/7، شـرح شذور الذهب 316، شرح التصريح 535/1.
اللغة : همّالة عيناها : فاضت وسالت، اللسان، (همل) 93/15.
(2) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في الكامل 264/1، الإنصاف 614/2، اللسان، 15/7.
اللغة : أقط : شيء يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يترك حتى يمصل، والقطعة منه "أَقِطة"، اللسان، (أقط)، 124/1.
(3) انظر : الإنصاف 610/2-614.
(4) انظر : شرح التصريح 535/1-536.
(5) انظر : شرح التسهيل 262/2.
(6) انظر : همع الهوامع 189/2.

الثاني : ذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي، إلى أنه لا حذف في بيتي النميري، وابن الزبعري، وهم يرون أن ما بعد الواو فيهما معطوف على ما قبله؛ وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً، فيؤول "زججن" بـ "حسّن"؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال : حسَّن العيون والحواجب، ويؤول "علفتها" بـ "أنلتها"؛ لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال : "أنلتها تبناً وماءً"، وهذا من باب التضمين[1]، ويعد هذا من عطف المفرد على المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليهما[2].

ورد القائلون بإضمار عامل مناسب للمعطوف القول بالتضمين، وقالوا : لو كان التضمين لجاز "علفتها ماءً وتبناً"، كما ساغ "علفتها تبناً وماءً"، وهذا غير سائغ.

وأجابهم القائلون بالتضمين بأن ما تمنعونه مسموع من العرب كقول الشاعر :

أَعَمْرَو بنَ هِنْدٍ ما ترى رَأْيَ صِرمةٍ لها سَبَبُ تَرعى بِه الماءَ والشَّجَر[3]

الشاهد : قال الشاعر : "ترعى به الماء والشجر"، ومن المعروف أن الماشية ترعى الشجر لا الماء، والصحيح أن يقال : ترعى الشجر والماء، وكونه جاء هكذا في كلام العرب فهذا يدل على جوازه، ويضمن هنا الفعل "ترعى" معنى يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه مثل : تتناول.

واختلف النحاة القدامى في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ قال خالد الأزهري : "واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي، والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه"[4].

يتضح من قول المرادي أن النحاة الذين قالوا بقياسية التضمين، لم يتركوه على إباحيته دون ضوابط تحكمه، بل وضعوا له ضابطاً؛ حتى لا يعم الفساد والفوضى اللغة، وهذا الضابط هو : أن يجتمع الأول والثاني في معنى عام.

---

(1) انظر : شرح التصريح 536/1.

(2) انظر : همع الهوامع 189/2.

(3) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، ديوانه 44، شرح التصريح 536/1.

اللغة : صرمة : القطعة من الإبل، قيل : هي ما بين العشرين إلى الثلاثين، وقيل : هي ما بين الثلاثين إلى الخمسين والأربعين، اللسان، (صرم) 233/8.

(4) شرح التصريح 536/1.

وينطبق ما قيل في تخريج بيت زهير، وابن الزبعري من إضمار الفعل، أو التضمين على بقية الأبيات، التي استدل بها قائلوها على عطف الشيء على الشيء، والمعنى مختلف، وإني لأميل إلى الرأي القائل بإضمار الفعل؛ لأن التضمين لا يتأتى للعامة من الناس، وربما أوقعهم في الخطأ، والفساد في اللغة، وإنما يحتاج إلى العارف بقواعد اللغة، ودقائقها، وقواعد التضمين، وضوابطه أيضاً التي تمنعه من الخطأ في الأسلوب.

ومن أدلة الكوفيين على أن جواب الشرط مجزوم على الجوار من الشعر، قول الشاعر :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وغَيَّرَها بَعْدِي سَوافي المُورِ والقَطْرِ[1]

الشاهد : خفض "القطر" على الجوار، وكان يجب أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على سوافي، ولا يكون معطوفاً على "المور"، وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليه.

وقول الآخر :

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[2]

الشاهد : خفض "المُرملِ" على الجوار، وكان يجب أن يكون منصوباً؛ لأنه وصف للنسج، لا للعنكبوت.

ومن السماع قولهم : .. جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[3].

الشاهد : خفض "خربٍ" على الجوار، وكان يجب أن يكون مرفوعاً، لأنه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضب.

ويرى ابن الأنباري أنه لا حجة للكوفيين في قول الشاعر :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وغَيَّرَها بَعْدِي سَوافي المُورِ والقَطْرِ

لأن القطر معطوف على المور، وقولهم : لا يكون القطر معطوفاً على المور؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ، فإنه يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي، كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي.

---

(1) البيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه 45، والرواية فيه : "لعب الزمان"، الإنصاف 603/2.
اللغة : السوافي : الريح التي تسفي التراب، "اللسان"، "سفا" 205/7.
المور : الغبار بالريح، اللسان، (مور) 150/14، القطر : المطر، "اللسان"، "قطر" 134/12.

(2) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في الخصائص 224/3، الإنصاف 605/2.
اللغة : المرمّل : المرقق، اللسان، (رمل) 228/6.

(3) انظر : الإنصاف 603/2-607.

ولا حجة أيضاً لديهم في قول الآخر : كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[1]؛ لأن الرواية فيه بكسر الميم "المِرُمل"،فيكون بذلك وصفاً للعنكبوت لا للنسج، وإن كانت روايتكم صحيحة في كونه مجروراً على الجوار، فلا حجة لكم أيضاً فيه؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه.

وأما قولهم : "جحر ضب خرب"، فهو محمول على الشذوذ، الذي يقتصر فيه على السماع؛ لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه، فاللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ (لن) وينصب بـ (لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها، ولا يقاس عليها، وكذلك هاهنا[2].

(1) سبق تخريج البيت، انظر : 81، حاشية 2.

(2) انظر : الإنصاف 2/614-615.

المبحث الثالث

الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب

عكف النحاة على دراسة تركيب يتألف من عبارتين متكاملتين، تؤلفان جملة تامة، أمّا العبارة الأولى فهي جملة طلبية، وأمّا العبارة الثانية فهي جملة خبرية فعلية، أو جملة مربوطة بـ (الفاء)، وقد عد النحاة العبارة الثانية جواباً للأولى، واتفقوا على أن الفعل في العبارة الثانية إن كان مقترناً بـ (الفاء) فهو منصوب بإضمار "أن"، وإن لم يقترن بها فهو مجزوم، ولقد عقد سيبويه باباً لدراسة جواب الجملة الطلبية غير المقترن بـ (الفاء)، أسماه : "هذا باب من الجزاء يجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمني أو عرض"[1].

يفهم من كلام سيبويه أن الدافع لدراسة هذا التركيب هو : انجزام الفعل المضارع، ورصد أنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب كالجواب في الجملة الشرطية، وأن هذه الدراسة ملحقة بدراسة الجملة الشرطية.

وضرب سيبويه مثالاً على كل نوع فقال :

"وأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : ايتني آتِكَ، وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك، وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدِّثْك؟ وأين تكون أزرْك؟ وأمّا ما انجزم بالتمني فقولك : ليته عندنا يُحدِّثْنا، وأمّا ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً"[2].

وتتبع عديد من النحاة سيبويه في رصد أنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب كالجواب في الجملة الشرطية، فذكر الفراء الأمر[3]، والاستفهام[4]، وذكر المبرد الأمر، والنهي، والاستفهام[5]، وذكر ابن السراج[6]، والزمخشري[7]، وابن يعيش[8]، وابن الحاجب[9]، جميع ما

---

(1) الكتاب 93/3.
(2) السابق 93/3.
(3) معاني القرآن، للفراء 157/1.
(4) السابق 87/1.
(5) المقتضب 80/2.
(6) الأصول في النحو 162/2.
(7) المفصل في علم العربية 252.
(8) شرح المفصل 47/7.
(9) الكافية 265/2.

ذكر سيبويه، وأضاف إليها الزجاجي النفي فقال : "اعلم أن جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والجحد مجزوم على معنى الشرط[1]، وأضاف ابن عصفور إليها : التحضيض والدعاء[2].

وحدّد ابن مالك الشروط التي يجب أن تكون موجودة في الفعل المضارع حتى يكون مجزوماً في جواب الطلب، وهي : أن يكون خالياً من الفاء، وأن يقصد به الجزاء[3].

وقال ابن هشام[4] : إن المقصود بالجزاء هو : تقدير الفعل مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط، كما في قوله –تعالى– : ﴿**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ**﴾[5]، حيث تقدم الطلب وهو الفعل "تعالوا"، وجاء بعده فعلٌ مضارعٌ خالٍ من "الفاء"، وهو الفعل "أتل" وأريد به الجزاء، فالمعنى : إن تأتوا أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، ولهذا جزم الفعل في الجواب، وكان علامة جزمه حذف حرف العلة من آخره.

وبين الزمخشري[6] أنه إن لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع الجزم، ورفع الفعل، وكان الرفع، وإن لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع الجزم، ورفع الفعل، وكان الرفع على ثلاثة أوجه : إمّا صفة كقوله –تعالى– حكايةً على لسان زكريا : ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا**﴾[7].

الشاهد : يرثني فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والنون حرف يقي الفعل من الكسر لا محل له من الإعراب، والياء : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب صفة لكلمة "ولياً"، وليست جواباً للطلب "هب"، لأنه لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء.

وإمّا حالاً، أو قطعاً واستئنافاً، ومما يحتمل الأمرين القطع، أو الحال قول الشاعر :

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُم تَعْمُرونَها كَمَا تَكُرُّ إلى أَوْطانِها البَقَرُ[8]

---

(1) جمل الزجاجي 210.
(2) انظر : المقرب 298، وشرح جمل الزجاجي 192/2.
(3) انظر : شرح الكافية 1551/3.
(4) انظر : شرح قطر الندى 80.
(5) الأنعام : 151.
(6) انظر : المفصل في علم العربية 253–254.
(7) مريم : 5–6.
(8) البيت من البسيط، للأحظل، ديوانه 108، والرواية فيه : كروا إلى حريتهم يعمرونها، الكتاب 99/3، المفصل في علم العربية 254، شرح المفصل 52/7، شرح الأشموني 568/3.
اللغة : كرّوا : الكرّ هو الرجوع، اللسان، (كرر) 46/13.
الحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنما أحرقت بالنار، اللسان، (حرر) 81/4.

الشاهد : رفع الفعل المضارع "تعمرونها" وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والرفع هنا يحتمل أمرين : إمّا أن يكون على الاستئناف وقطعه عما قبله وكأنه قال : وأنتم تعمرونها، وإمّا على الحال وكأنه قال : عامرين أي : مقدرين.

وقوله –تعالى– : ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى**﴾[1].

الشاهد : رفع الفعل لا تخاف يحتمل أمرين : إمّا القطع من الاستئناف أي : أنت لا تخاف، وإمّا على الحال من الضمير في الفعل "اضرب"، أي : اضرب أنت لهم طريقاً غير خائف دركاً ولا تخشى.

وأشار الزمخشري –أيضاً– إلى أن ما جاء بمعنى الأمر، أو النهي يجزم الفعل بعده –أيضاً– بـ (إن) مضمرة فقال : "وما فيه معنى الأمر، والنهي، بمنزلتهما في ذلك، تقول : اتقى الله امرؤ، وفعل خيراً يثب عليه، معناه : ليتق الله، وليفعل خيراً، وحسبك ينم الناس"[2].

وتبعه في ذلك ابن يعيش، وبين سبب الجزم في جواب ما جاء بمعنى الأمر أو النهي فقال : "ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أجيب يكون مجزوماً؛ لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت في جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان فيه معنى الأمر"[3].

وأسماء فعل الأمر يجزم جوابها أيضاً كما في فعل الأمر، نحو : نزالِ أكرمْك، وعليك زيداً يحسنُ إليك، ومكانك تسترح[4].

ومنه قول الشاعر :

وقُولي كلَّما جشَأتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمِدي أو تَسْتَرِيحي[5]

الشاهد : وقع الفعل "تحمدي" مجزوماً لاسم فعل الأمر "مكانك" وعلامة جزمه حذف حرف النون من آخره؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

---

(1) طه : 77.

(2) المفصل في علم العربية 253، وانظر : شرح المفصل 49/7.

(3) شرح المفصل 49/7.

(4) ارتشاف الضرب 1685/4.

(5) البيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة الخارجي، الخصائص 37/3، المقرب 299، اللسان 148/3، والرواية فيه : وقولي كلما جشأت لنفسي.
اللغة : جشأت : تطلعت ونهضت جزعاً وكراهة، اللسان، (جشأ) 148/1.

عامل الجزم في جواب الطلب :

اتفق النحاة على جزم الفعل الواقع جواباً للطلب إذا لم يقترن بـ (الفاء) حيث قال ابن مالك : "أمَّا الجزم عند التعري من الفاء فجائز بالإجماع"[1].

ولكنهم اختلفوا في عامل الجزم في جواب الطلب على أربعة مذاهب، هي :

1- أرجع الخليل سبب جزم الفعل المضارع في جواب الطلب إلى التضمين، فهو يرى أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط، مثل أسماء الشرط التي تضمنت معنى حرف الشرط "إن"؛ لذا جزمت، وإن هذا التضمين أغنى عن تقدير لفظها بعد الطلب، ولقد نقل لنا رأيه هذا سيبويه حيث قال : "وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى "إن"؛ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : ايتني آتِكَ، فإن معنى كلامه إن لم يكنْ منك إتيانٌ آتِكَ، وإذا قال : أين بيتك أزرك، فكأنه قال "إن أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأن قوله أين بيتك؟ يريد به : أعلمني، وإذا قال : ليته عندنا يُحدثْنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يُحدثْنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انزل"[2]. وأخذ بهذا المذهب ابن خروف، وابن مالك[3].

ورد على أصحاب هذا المذهب بعديد من الاعتراضات :

1) إن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع، أو غير كثير، بخلاف تضمين الاسم معنى الحرف[4].
2) وقال ابن عصفور : إن تضمين الفعل معنى الحرف يتطلب أن يكون العامل جملة، ولا يكون العامل جملة[5].
3) إن في تضمين الطلب معنى الشرط معنيين : معنى "إن"، ومعنى الفعل، ولا يوجد في لسان العرب تضمين معنيين، فالتضمين يكون لمعنى واحد، وإنَّ معنى "إن تأتني" معنى غير طلبي، فلو تضمن فعل الطلب لكان الشيء الواحد مضمناً لمعنيين مختلفين[6].
4) وقال الأشموني : لا يجوز تضمين الطلب معنى حرف الشرط "إن"؛ لأن حرف الشرط لا بد له من فعل[7].

---

(1) شرح الكافية 1553/3.
(2) الكتاب 94/3.
(3) ارتشاف الضرب 1684/4.
(4) حاشية الصبان 309/3.
(5) شرح جمل الزجاجي 192/2.
(6) حاشية الصبان 309/3.
(7) شرح الأشموني 568/3.

ولقد أجيب على هذا الاعتراض بأن هذا يكون في الشرط الحقيقي لا في الشرط التقديري[1].

2- إن عامل الجزم في جواب الطلب هو الطلب نفسه حيث ناب مناب الشرط؛ أي : إن جملة الشرط قد حذفت، وناب الطلب عنها في العمل، ومثله في ذلك قولهم : ضرباً زيداً؛ أي اضرب، وهذا مذهب السيرافي[2]، وأخذ به ابن عصفور[3].

ورد خالد الأزهري على أصحاب هذا المذهب قائلاً : إن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط، وإن زيداً في قولنا "ضرباً زيداً" منصوبة بالفعل المحذوف، لا بالمصدر؛ لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري[4].

3- إنّ عامل الجزم في جواب الطلب هو لام مقدرة[5].

ورد الأشموني على ذلك قائلاً : "إن هذا ضعيف لا يَطردُ إلا بتجوز وتكلف"[6]؛ وبين الصبان المراد بقول الأشموني، فقال : "فأمّا التجوز فلأن أمر الإنسان نفسه لا يكون إلا إذا أنزلها منزلة الأجنبي، وأمّا التكلف فلأن لام الأمر لا تدخل على فعل المتكلم إلا قليلاً"[7].

4- إن عامل الجزم في جواب الطلب هو شرط مقدر قبله دل عليه، وقال بهذا أكثر المتأخرين، وهو المذهب الذي اختاره أبو حيان[8]، وارتضاه الأشموني[9]، ورجحه خالد الأزهري، وقال: إنه مذهب الجمهور[10].

ويغلب على ظني أن الرأي الأقرب إلى الصواب في عامل الجزم في جواب الطلب هو رأي الجمهور، والذي أخذ به أكثر المتأخرين من النحاة، ألا وهو : الشرط المقدر قبله؛ وذلك لدقة التعليلات التي ساقها النحاة.

---

(1) حاشية الصبان 310/3.
(2) انظر : ارتشاف الضرب 1684/4.
(3) انظر : شرح جمل الزجاجي 192/2.
(4) انظر : شرح التصريح 383/2.
(5) ارتشاف الضرب 1684/4.
(6) شرح الأشموني 568/3.
(7) حاشية الصبان 310/3.
(8) ارتشاف الضرب 1684/4.
(9) شرح الأشموني 568/3.
(10) شرح التصريح 383/2.

الجزم في جواب النهي :

يرى ابن مالك[1] أن شرط صحة الجزم في جواب النهي، هو : وقوع "لا" بعد "إنَّ" الشرطية المقدرةدون أن يقع فساد في المعنى، نحو : لا تفعل الشر يكن خيراً لك، "فيكن" هنا جواب للنهي؛ لأن المعنى يصح بقولنا : إن لا تفعل الشر يكن خيراً لك، بخلاف قولك : "لا تفعل الشر يكون شراً لك" فيمتنع الجزم هنا؛لعدم صحة المعنى بقولك : إن لا تفعل الشر يكن شراً لك، وإلى هذا أشار بقوله :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع إنْ قبل لا دون تخالف يقع[2]

وقال ابن عصفور : إنَّ هذا هو مذهب أهل البصرة[3].

وبناءً على رأي ابن مالك، بين خالد الأزهري[4] أنه صح جزم الفعل "تسلم" الواقع في جواب النهي في قولنا "لا تدن من الأسد تسلم"، فالسلامة مسببة عن عدم الاقتراب من الأسد، ولم يصح الجزم في "لا تدن من الأسد يأكلك"، ووجب فيه الرفع؛ لعدم صحة قولك : "إن لا تدن من الأسد يأكلك"؛ لأن الأكل لا يتسبب عن البعد عن الأسد، وإنما يتسبب بالاقتراب منه؛ ولهذا الشرط أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله –تعالى– : ﴿**وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ**﴾[5].

وأجاز الكسائي جزم الفعل الواقع في جواب النهي فيما لا يصح فيه دخول "إن" على "لا" وقال : إنه يكتفي بتقدير إن[6].

وقال خالد الأزهري[7] : إنه نسب عدم اشتراط صحة وقوع "إن" قبل "لا" الناهية إلى الكوفيين كافة، وأنهم احتجوا على صحة رأيهم بالقياس على النصب، فكما هو جائز النصب في قولنا : "لا تدن من الأسد فيأكلك" وفي قوله –تعالى– : ﴿**لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى**﴾[8].

---

(1) انظر : شرح الكافية 3/1551–1552.
(2) ألفية ابن مالك 58.
(3) شرح جمل الزجاجي 2/192.
(4) انظر : شرح التصريح 2/384.
(5) المدثر : 6.
(6) انظر : شرح الكافية 3/1552.
(7) انظر : شرح التصريح 2/384.
(8) طه : 61.

بثبوت "الفاء" فالجزم جائز بسقوطها، واحتجوا كذلك بقول طلحة ﷺ للنبيﷺ : "لا تشرف يصبك سهم"، وبما روي عن النبي ﷺ "لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكُم رِقَابَ بعضٍ"[1].

ورد ابن عصفور على استدلال الكوفيين بقول طلحة ﷺ قائلاً : إن هذا يعد من تسكين المرفوع والذي لا يجوز إلا في الضرورة، أو في قليل من الكلام، ومنه قول الشاعر :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مَنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[2]

الشاهد : جاء الفعل المضارع "أشرب" مجزوماً، رغم إنه لم يسبق بجازم؛ وذلك للضرورة الشعرية.

وقال العُكبري[3] في حديث النبي ﷺ : إن هذا الحديث الذي يرويه المحدثون غير محقق، وفيه كلام يحتاج إلى بسط، فالفعل "يضرب" إذا رفع كان في محل نصب صفة لـ "كفار"، فيكون النهي هنا عن الكفر وضرب بعضهم رقاب بعض، فأيهما فعلوا فقد وجد المنهي عنه، إلا أنهما إذا اجتمعا كان النهي أشد.

وقال بعض العلماء : إن النهي في الحديث عن الصفة الثانية، ألا وهي ضرب بعضهم رقاب بعض، ومثله قول الرجل لزوجته : أنت طالق إن كلمت رجلاً طويلاً، فإن كلمت رجلاً قصيراً لم تطلق، فكذلك إذا رجعوا كفاراً ولم يضرب بعضهم رقاب بعض، وهذا القول فيه بعد؛ لأن الكفر قد علم النهي عنه بدون أن يضرب بعضهم رقاب بعض.

ويجوز أن يروى "يضرب" بالجزم على تقدير شرط مضمر؛ أي : إن ترجعوا كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، ومثله قوله –تعالى– على لسان زكريا ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي**﴾[4] بالرفع والجزم في مثل هذا المعنى.

ولكن أكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل هذا الحديث؛ لأن الجزم فيه ضد المعنى، فلو قال : لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا، كان المعنى مستقيماً؛ لأن التقدير: إن لا ترجعوا كفاراً تسلموا، ومثله في ذلك : لا تدن من الأسد تنج، أي : إن لا تدن من الأسد تنج، ولكن إن قلت لا تدن من الأسد يأكلك، فهو غير صحيح وفاسد.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، 52/1، ح 121، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، 81/1، ح 65، سنن الترمذي، أبواب الفتن، 486/4، ح 2193.

(2) البيت من السريع، لامرؤ القيس، ديوانه 253، والرواية فيه "أسقى" وإن كانت صحيحة فلا شاهد في البيت، الخصائص 75/1، شرح جمل الزجاجي 193/2.

(3) انظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث 139.

(4) مريم : 6.

علة امتناع جزم الفعل المضارع بعد النفي :

أجاز الكوفيون جزم الفعل المضارع الواقع بعد النفي[1]، وأيّد ذلك الزجاجي فقال : "وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً، كان بغير الفاء مجزوماً، وجواب الجزاء مجزوم"[2].

وقد خطأ الزجاجي في ذلك ابن عصفور[3]، وابن هشام[4]. وقال العُكبري : "إذا حذفت الفاء فإن الفعل بعدها يجزم، إلا في النفي؛ لأنه عدم، والعدم لا يجازى به، ولا يكون سبباً لغيره، والفاء تدل على أن الأول سبب للثاني"[5].

وقال ابن مالك : إن جواب النفي إن خلا من الفاء فهو مرفوع، ويمتنع جزمه؛ لأن النفي لا يشبه الطلب في دلالته على الشرط، واقتضائه له[6].

وقال أبو حيان : "والصحيح أنّ الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس"[7].

ويبدو للباحثة مما سبق عرضه أن جزم جواب النفي غير جائز؛ لأن النفي إخبار ولا يحتاج إلى جواب كالطلب.

خلاصة :

1- بلغ عدد مواضع الجملة الشرطية وجوابها مائة واثنين وثلاثين موضعاً في الصحيح، وكان أكثر وجوه الجملة الشرطية وجوابها وروداً في الصحيح هو : أن يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، حيث إنه بلغ عدد المواضع التي وردت فيها مائة وثلاثة مواضع، وإن التعبير عن الجزاء بلفظ الماضي فيه دلالة على تحقق وقوع هذا الفعل، وكان أقلها وروداً في الصحيح هو : أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضياً، حيث إنه لم يرد في الصحيح إلا مرتين فقط، وهذا يخالف أقوال أكثر النحاة في أن هذا الوجه خاص بالضرورة الشعرية فقط.

---

(1) شرح التصريح 383/2.
(2) الجمل 210.
(3) شرح جمل الزجاجي 192/2.
(4) شرح قطر الندي 81.
(5) اللباب 64/2.
(6) شرح التسهيل 39/4.
(7) ارتشاف الضرب 1683/4.

2- وردت قواعد نحوية في كتب النحاة، لكنها لم ترد في الصحيح، وهي :

أ- جزم الفعل المضارع الواقع بعد النفي؛ وذلك لأن النفي إخبار، ولا يحتاج إلى جواب كالطلب، وما ورد فيه هو نصب الفعل المضارع الواقع بعد الطلب أو النفي.

ب-جزم الفعل المضارع الواقع بعد النهي، حيث إن الحديث الوحيد الذي وقع فيه الفعل المضارع بعد النهي، وهو قوله ﷺ "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بضعكم رقاب بعض"[1] لا يمكن تقدير "إن" فيه دون فساد المعنى.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم 52/1.

المبحث الرابع
نماذج تطبيقية من صحيح البخاري

أولاً : نماذج تطبيقية على وجوه فعل الشرط وجوابه

تأتي الجملة الشرطية وجوابها على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين.

وقد ورد هذا الوجه اثنتي عشرة مرة في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "من يُردْ الله بهِ خيراً يُصب منه"[1].

الشاهد : من يُرد ... يُصب.

مَنْ : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

يردِ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وحرك الفعل هنا بالكسر؛ منعاً لالتقاء ساكنين، وهو "فعل الشرط".

يُصبْ : فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وهو "جواب الشرط" والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة المكونة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ.

الوجه الثاني : أن يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، ويكونان في محل جزم.

وقد ورد هذا الوجه مائة وثلاث مرات في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "من ماتَ وعليه صيامٌ صام عنه وليه"[2].

الشاهد : من مات ... صام.

مَنْ : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

مات : فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

صام : فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، والجملة المكونة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ.

الوجه الثالث : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وجوابه مضارعاً.

وقد ورد هذا الوجه خمس عشرة مرة في الصحيح، منها قوله ﷺ : "من نِيحَ عليه يُعذبْ بما نِيحَ عليه"[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المرضى 75/4، ح 5645.

(2) السابق، كتاب الصوم 22/2، ح 1952.

(3) السابق، كتاب الجنائز 358./1، ح 1291.

الشاهد : من نيح ... يعذب.

مَنْ : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

نيحَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محل جزم "فعل الشرط"، والفعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور.

يُعذَّب : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وهو "جواب الشرط"، والفعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

الوجه الرابع : أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضياً.

وقد ورد هذا الوجه مرتين في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "... فإن يتركُوهم ومـــا أرادوا هلكوا جميعاً ..."[1].

الشاهد : فإن يتركوهم ... هلكوا.

إنْ : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يتركوهم : فعل مضارع مجزوم بـــ (إنْ) الشرطية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وهو "فعل الشرط"، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محـــل رفـــع فاعل، وهم : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

هلكوا : فعل ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بـــ (واو الجماعة)، والواو : ضمير متصل مبنـــي في محل رفع فاعل، وهو "جواب الشرط".

ثانياً : نماذج تطبيقية على الفعل المرتفع الواقع بين مجزومين

إن الفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه دون حرف عطف لـــه وجهـــان مـــن الناحيـــة الإعرابية وهما : الرفع أو الجزم على البدل، وقد بلغ عدد الأفعال المضارعة المرفوعـــة بـــين مجزومين أحد عشر فعلاً في الصحيح، ومنها :

* قوله ﷺ : "مَنْ بنى مسجداً يبتغي به وجهَ الله بنى اللهُ له مِثْلهُ في الجنّة"[2].

الشاهد : رفع الفعل "يبتغي" الواقع بين فعلين ماضيين في محل جزم فعل الشرط وجوابه؛ وذلـــك لأنه ليس بشرط ولا جزاء.

* وقوله ﷺ : "مَنْ ماتَ يشركُ بالله شيئاً دَخَل النَّار"[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الشركة 173/2، ح 2493، كتاب الشهادات 232/2، ح 2686.

(2) السابق، كتاب الصلاة 140/1، ح 450.

(3) السابق، كتاب الجنائز 345/1، ح 1238، كتاب تفسير القرآن 217/3، ح 4497، كتاب الأيمان والنـــذور 333/4، ح 6683.

الشاهد : رفع الفعل "يشرك" الواقع بين فعل الشرط وجوابه؛ لأنه ليس بشرط ولا جـزاء، وهـو مرفوع تقديراً في موضع الحال حيث أراد : من مات مشركاً بالله.

ثالثاً : نماذج تطبيقية على الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطلب

يجزم الفعل المضارع إذا وقع جواباً للطلب، وقد بلغ عدد الأفعال المضارعة المجزومـة في جواب الطلب أربعة عشر فعلاً في الصحيح، ومنها :

* قوله ﷺ : "مُري غلامَكِ النَّجارَ يعملْ لي أعواداً أجلسُ عليهن"[1].

الشاهد : يعمل.

يَعْمَل : فعل مضارع مجزوم؛ لأنه واقع في جواب الطلب (مري)، وعلامـة جزمـه الـسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

* وقوله ﷺ : "اشفعوا تُؤْجروا"[2].

الشاهد : تؤجروا.

تؤجروا : فعل مضارع مجزوم؛ لأنه واقع في جواب الطلب (اشفعوا)، وعلامة جزمـه حـذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفـع نائب فاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة 140/1، ح 448.

(2) السابق، كتاب الزكاة 401/1، ح 1432، كتاب الأدب 164/4، ح 6026، 6027، 6028، كتاب التوحيـد 563/4، ح 7476، والرواية فيهم : "اشفعوا فلتؤجروا".

الفصل الثالث

تركيب الجملة الشرطية

المبحث الأول : اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء)، أو (إذا) الفجائية.

المبحث الثاني : الرتبة "التقديم والتأخير".

المبحث الثالث : الحذف في الجملة الشرطية.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

المبحث الأول

اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء) أو إذا الفجائية

تحتاج جملة جواب الشرط إلى رابط يربطها بجملة فعل الشرط؛ لأنه لولا الربط بين الجمل لما استطاع المتكلم التعبير عما تؤديه هذه الجملة التي يتمم بعضها بعضاً، ويفسر بعـــضها بعـــضاً، وإن ربط جواب الشرط بجملة الشرط يتم بثلاث طرق، هي: الفعل، أو(الفاء)، أو(إذا) الفجائية، وفي هذا يقول سيبويه : "واعلم أنه لا يكون الجزاء إلا بفعل أو بـــ (الفاء)، فأمَّا الجواب بالفعل، فنحـــو قولك : إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك، وأمَّا الجواب بـــ (الفاء) فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك، ولا يكون الجواب بـــ (الواو)، ولا بـــ (ثمَّ)، ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كـــذا أو كذا، فتقول : فإذن يكون كذا وكذا، ويقول : لم أُغث أمس، فتقول : فقد أتاك الغوث، ولـــو أدخلـــت (الواو)، و(ثمّ) في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز"[1].

ويقول أيضاً : "وسألت الخليل عن قوله جلّ وعز : ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْـــدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[2]، فقال : "هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت (الفاء) معلقة بـــالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بـــ (الفاء) في موضع الفعـــل، ... وممـــا يجعلهـــا بمنزلة (الفاء) أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة"[3].

ولقد تحدثت في الفصل السابق عن الفعل في جواب الشرط، وما يتعلق به، وسأتحدث فـــي هذا المبحث عن اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء)، أو (إذا) الفجائية.

أولاً : اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء)

تبع سيبويه في القول بأن جواب الشرط لا يكون إلا بالفعل، أو بـــ (الفاء) عدد من النحاة منهم : الفرّاء[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، وابن جنى[7]، والجرجاني[8]، وابن يعيش[9]، والمرادي[10].

---

(1) الكتاب 63/3.
(2) الروم : 36.
(3) الكتاب 64/3.
(4) معاني القرآن، للفرّاء 475/1-476.
(5) المقتضب 49/2.
(6) الأصول في النحو 158/2.
(7) سر صناعة الإعراب 264/1.
(8) المقتصد 1098/2.
(9) شرح المفصل 2/9.
(10) الجنى الداني 66.

نوع الفاء :

يُعد العطف من أشهر معاني حرف (الفاء)، والفاء العاطفة هي التي تشرك المتعاطفين في الإعراب، والحكم، ومعناها : التعقيب، جاء زيد فعمرو[1]، ولكن إذا اقترن جواب الشرط بـ (الفاء)، فإنها تنسلخ من تلك الوظيفة الأساسية لها، وتتخذ دلالة وظيفية جديدة، وهي : الربط بين جزئي الجملة الشرطية.

لم يطلق سيبويه على (الفاء) الواقعة في جواب الشرط اسماً معيناً، بل فعله من جاء بعده، فالأخفش أطلق عليها فاء الابتداء، حيث قال : "والفاء إذا كانت جواب المجازاة، كان ما بعدها أبداً مبتدأ، وتلك فاء الابتداء، لا فاء العطف، ألا ترى أنك تقول : إن تأتني فأمرك عندي على ما تحب، فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيء لما بعد (إن) بجواب"[2].

أمّا معناها عند ابن السراج فهو فالاتباع؛ لأنها تصحب الثاني الأول، وتتبعه إياه[3].

وتبعه في ذلك ابن جنى، الذي أوضح مفهوم الاتباع، وبيّن أن الفاء تأتي على ثلاثة أضرب في الكلام : ضرب للعطف والاتباع، وضرب تكون فيه للاتباع، مجرداً عن العطف، وضرب تكون فيه زائدة، فقال : "الثاني، وهو الذي تكون فيه الفاء للاتباع دون العطف، إلا أن الثاني ليس مدخلاً في إعراب الأول، ولا مشاركاً له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علةً للآخر، ويكون فيه الآخر مسبب عن الأول، فمن ذلك جواب الشرط، نحو قولك : إن تحسن إليَّ فالله مجازيك، فهذه هنا للاتباع، مجردة عن معنى العطف، ألا ترى أن الذي قبل (الفاء) من الفعل مجزوم، وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم، وإنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر"[4]، وهي للاتباع –أيضاً– عند الجرجاني[5]، وابن يعيش[6]، وأطلق عليها الرضي مصطلح علامة الجزاء[7].

---

(1) الجنى الداني 61.
(2) معاني القرآن، للأخفش 68/1.
(3) الأصول في النحو 161/2.
(4) سر صناعة الإعراب 263/1.
(5) المقتصد 1099/2.
(6) شرح المفصل 2/9.
(7) شرح الرضي 110/4.

أمّا معناها عند المرادي فهو الربط، "وأمَّا الفاء الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم والترتيب أيضاً"[1].

ومهما يكن من خلافات حول تسمية الفاء الواقعة في جواب الشرط، فإن وظيفتها الظاهرة هي : ربط جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط.

لماذا يربط بـ (الفاء) :

اكتفى سيبويه بإخراج "الفاء" من بين حروف العطف، لتصلح للربط بين ركني الجملة الشرطية، وبيّن أن (الواو)، و(ثم) لا يصلحان لذلك، لكنه لم يعلل السبب في اختياره (الفاء) دون غيرها من حروف العطف، وإنما علل لذلك من جاء بعده.

قال المبرد : "ولا تكون المجازاة إلا بفعل؛ لأن الجزاء إنما يقع بالفعل، أو بـ (الفاء)؛ لأن معنى الفعل فيها"[2].

وقال ابن جني : "وإنما اختاروا (الفاء) هنا [في جواب الشرط]، من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء"[3].

وقال الرضي : "إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به (الفاء)؛ لمناسبته للجزاء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط، كذلك إلى خفتها لفظاً"[4].

يتضح مما سبق أن سبب اختيار (الفاء) دون غيرها من حروف العطف للربط بين ركني الجملة الشرطية، يعود إلى كونها تفيد الترتيب والتعقيب، فإذا قلت مثلاً : "جاء زيد فعمرو"، دل ذلك على مجيء عمر بعد زيد مباشرة بلا مهلة، وهذا مناسب للشرط حيث إن جواب الشرط يكون عقب فعل الشرط مباشرة وبلا مهلة؛ ولأنها تفيد الاتباع، وتدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها، بخلاف (الواو) فإنها تفيد مطلق الجمع، فإذا قلت : "جاء زيد وعمرو" دل ذلك على مجيء الاثنين معاً، و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، فإذا قلت : "جاء زيد ثم عمرو"

---

(1) الجنى الداني 66.
(2) المقتضب 48/2.
(3) سر صناعة الإعراب 263/1.
(4) شرح الرضي 110/4.

دل ذلك على وجود فترة زمنية بين مجيء زيد وعمرو، وهذا غير مناسب لجواب الشرط الذي يتعقب الشرط، وأضف إلى ذلك أنها خفيفة في اللفظ كما بين الرضي.

مواضع اقتران جواب الشرط بـ (الفاء) :

بين الجرجاني أن جواب الشرط تدخل فيه (الفاء) في المواضع التي لا يقدر فيها على الجزم، فقال : "ينبغي أن يُعلمَ أن (الفاء) يدخل حيث لا يُقْدَرُ فيه على الجزم، فعلاً كان ما بعده أو اسماً"[1].

وبين ابن هشام المواضع التي يقترن جواب الشرط فيها بـ (الفاء)، وهي[2] :

1- إذا كان جواب الشرط ماضياً في اللفظ والمعنى، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ**﴾[3].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "صدقت" مقترناً بـ (الفاء)؛ لأنه ماضٍ في اللفظ والمعنى.

2- إذا كان جواب الشرط جملة طلبية، نحو قوله -تعالى- : ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ**﴾[4].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "اتبعوني" مقترناً بـ (الفاء)، لأنه فعل أمر، والأمر من أنواع الطلب.

3- إذا كان جواب الشرط فعلاً جامداً، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قَرِينًا**﴾[5].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "ساء" مقترناً بـ (الفاء)؛ لأنه فعل جامد دال على الذم.

4- إذا كان جواب الشرط مقروناً بحرف تنفيس، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء**﴾[6].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "يغنيكم" مقروناً بـ (الفاء)؛ لاقترانه بحرف التنفيس "سوف".

وقوله -تعالى- : ﴿**وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيهِ جَمِيعًا**﴾[7].

---

(1) المقتصد 1100/2.

(2) شرح شذور الذهب 451-453.

(3) يوسف : 26.

(4) آل عمران : 31.

(5) النساء : 38.

(6) التوبة : 28.

(7) النساء : 172.

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "يحشر" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لاقترانه بحرف التنفيس "السين".

5- إذا كان جواب الشرط مقروناً بـــ (قد) نحو قوله -تعالى- حكاية على لسان إخوة يوســف : ﴿**إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ**﴾[1].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "سرق" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لاقترانه بـــ "قد".

6- إذا كان جواب الشرط فعلاً منفياً بغير (لم)، و(لا)، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَــا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾[2].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه فعل منفي بـــ (ما).

ونحو قوله -تعالى- : ﴿**وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْــهِ فَلَــن يَــضُرَّ اللّــهَ شَــيْئًا وَسَــيَجْزِي اللّــهُ الشَّاكِرِينَ**﴾[3].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "يضر" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه منفي بـــ (لن).

7- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، نحو قوله -تعالى- : ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ**﴾[4].

الشاهد : مجيء جواب الشرط مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه جملة اسمية.

وأضاف المرادي موضعين[5] :

1- الجملة المصدرة بالقسم، نحو : إن تكرمني فوالله لأكرمنك.

2- الجملة المصدرة بـــ (رُبَّ)، أو بحرف النداء، نحو قول الشاعر :

فَإِنْ أُمْسِ مَكْروباً فيارُبَّ قَينةٍ مُنَعَّمَــةٍ أَعْمَــلْتَهــا بِكــرانِ[6]

الشاهد : مجيء جواب الشرط مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأن الجملة مصدرة بـــ (رُبَّ)، أو بالنداء.

حذف الفاء :

بين سيبويه أثناء حواره مع الخليل أن (الفاء) الرابطة جواب الشرط بفعل الشرط تحذف؛ للضرورة الشعرية فقط، فقال : "وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم، فقال : لا يكون هذا إلاّ أن

---

(1) يوسف : 77.

(2) المائدة : 67.

(3) آل عمران : 144.

(4) الأنعام : 17.

(5) انظر : الجنى الداني 68-69.

اللغة : قينة : الأمة المغنية، اللسان، (قين) 239/12.

كران : العود، اللسان، (كرن) 57/13.

(6) البيت من الطويل، لامرؤ القيس، ديوانه : 92، الجنى الداني 69، ارتشاف الضرب 1874/4.

يضطر شاعر، من قبل أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه (الفاء)"[1].

ومن حذف الفاء قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُ بالشَّرِّ عَنْدَ اللهِ مِثْلان[2]

الشاهد : حذف (الفاء) من جملة جواب الشرط الاسمية "الله يشكرها" الواجب اقترانها بها؛ وذلك للضرورة الشعرية.

وقول الآخر :

وَمَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ والهَوَى سَيُلْفَى على طول السَّلاَمَةِ نَادِماً[3]

الشاهد : حذف الفاء من جملة جواب الشرط "سيلفى" رغم اقتران جواب الشرط بحرف التنفيس "السين"؛ وذلك للضرورة الشعرية.

وقال بعضهم : يجوز حذفها في الضرورة، أو في الندور، ومُثِّل للندور بما روي عن النبي ﷺ : "... فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"[4].

الشاهد : حذف الفاء من جواب الشرط "الجملة الطلبية استمتع" الواجب اقترانه بها، والتقدير : فإن جاء صاحبها فهي له وإن لم يأت فاستمتع بها، وهذا نادر في النثر.

وأجاز الأخفش حذفها في الاختيار[5].

ثانياً : اقتران جواب الشرط بـ (إذا) الفجائية

يقول سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله جلّ وعز : ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[6]، فقال : "هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت (الفاء) معلقة بالكلام

---

(1) الكتاب 65/3.

(2) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت، ديوانه 516/1، جمل الفراهيدي 201، والرواية فيه "السيء بالسيء"، الكتاب 65/3، المقتضب 70/2، المقتصد 1102/2، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث 77، شرح الكافية 1597/3، الضرائر الشعرية 160، شرح الرضي 97/4، المحرر في النحو 1072/3، خزانة الأدب 49/9، الكواكب الدرية 514/2.

(3) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، شرح الكافية 1598/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 702، أوضح المسالك 194/3، شرح الأشموني 588/3، والرواية فيه "والصِّب"، حاشية الصبان 21/4.

(4) صحيح البخاري، كتاب في اللقطة، 156/2، ح 2437.

(5) انظر : الجنى الداني 69.

(6) الروم : 36.

الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بـــ (الفاء) في موضع الفعـــل، ... ومما يجعلها بمنزلة (الفاء) أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة"[1].

يرى الخليل أن (إذا) الواقعة في جواب الشرط تؤدي وظيفة الفاء في جواب الشرط وهي ربط جواب الشرط بجملة الشرط؛ وذلك للتشابه الواقع بينهما، فكلاهما لا يبتدأ به، وتبع الخليـــل في القول بأن (إذا) بمنزلة الفاء في جواب الشرط : الأخفـــش[2]، والمبـــرد[3]، وابـــن جنـــى[4]، والهروي[5]، والجرجاني[6]، والزمخشري[7]، وابن يعـــيش[8]، وابـــن مالـــك[9]، والمـــالقي[10]، والمرادي[11]، وأبو حيان[12].

سبب اقتران جواب الشرط بـــ (إذا) الفجائية :

بين ابن جني أن سبب اقتران جواب الشرط بـــ (إذا) الفجائية يعود إلى كونهـــا تحمـــل معنىً مطابقاً للجواب، فقال : "ولهذا أيضاً ما جاز أن يجازى بـــ (إذا)، التي للمفاجأة، نحو قولـــه –عز اسمه– ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[13]، فقوله "إذا هم يقنطـــون" في موضع قنطوا، وإنما جاز (إذا) هذه أن يجاب بها الشرط؛ لما فيهـــا مـــن المعنـــى المطـــابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة، ولا بد هناك من عملين، كما لا بدَّ للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه، ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما"[14].

---

(1) الكتاب 64/3.
(2) معاني القرآن، للأخفش 475/2.
(3) المقتضب 56/2.
(4) سر صناعة الإعراب 265/1.
(5) الأزهية 203.
(6) المقتصد 1101/2.
(7) الكشاف 135/3.
(8) شرح المفصل 3/9.
(9) شرح الكافية 1958/3.
(10) رصف المباني 150.
(11) الجنى الداني 375.
(12) ارتشاف الضرب 1871/4.
(13) الروم : 36.
(14) سر صناعة الإعراب 265/1.

شروط اقتران جواب الشرط بـــ (إذا) الفجائية :

يقترن جواب الشرط بـــ (إذا) الفجائية بشروط، وقد أشار الرضي إلـــى شـــرطين مـــن شروط اقتران جواب الشرط بـــ (إذا) : أولهما : أن تكون الجملة إســـمية، ثانيهمـــا : ألا تكـــون طلبية، فقال : "وأمّا "إذا" فاستعمالها قبل الاسمية أقل من "الفاء"؛ لثقل لفظها، وكون معناهـــا فـــي الجزاء أبعد من معنى "الفاء"؛ وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجئ لوجـــود الجـــزاء مـــتهجم عليه..... وألا تكون طلبية"[1].

وأضاف أبو حيان إلى الشرطين السابقين شرطين آخرين، وهما[2] :

1- ألا يدخل عليها أداة نفي، نحو : إن قام زيد إذا ما عمر قائم.

2- ألا تدخل "إن" عليها، نحو : إن قام زيد إذا إن عمراً قائم.

الجمع بين (الفاء) و(إذا) :

في الجمع بين (الفاء) و(إذا) في جواب الشرط خلاف بين النحاة، فمنهم من أجاز الجمـــع بينهما، ومنهم من منع ذلك.

يقول سيبويه : "وزعم الخليل أن إدخال (الفاء) على (إذا) قبيح، ولو كان إدخـــال الفـــاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء، كما استغنت الفـــاء عـــن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جواباً، كما صارت الفاء جواباً"[3].

يستقبح الخليل دخول (إذا) على (الفاء) في جواب الشرط؛ وذلك لأن كلاً منهما تفيد ربـــط جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط، وأيهما وجدت في الجواب فإنها تغني عن الأخرى.

وقال أبو حيان : "لا يجوز الجمع بين (الفاء) و(إذا) في الشرط، ولكنه يجوز في غيره"[4].

ونقل السيوطي قولاً عنه يبين فيه السبب في عدم الجمع بينهما، وهو : أن (إذا) عـــوض عن (الفاء) والعوض والمعوض عنه لا يجتمعان معاً[5].

---

(1) شرح الرضي 110/4.

(2) ارتشاف الضرب 1871/4.

(3) الكتاب 64/3.

(4) ارتشاف الضرب 1872/4.

(5) الأشباه والنظائر 132/1.

وقال بعدم جواز الجمع بينهما أيضاً الجرجاني؛ لأن الجمع بينهما كالجمع بين فائين؛ فـ (إذا) بمنزلة "الفاء" في جواب الشرط[1].

ويرى الزمخشري جواز الجمع بين (الفاء) و(إذا)؛ لأنهما إذا اجتمعتا تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد[2].

ويبدو لي أن أصح الأقوال هو : عدم صحة الجمع بين (إذا)، و(الفاء) في جواب الشرط؛ لأن (إذا) عوض عن (الفاء)، ولا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا مثله في النحو كثير، مثل : "اللهم" الميم فيه عوض من حرف النداء المحذوف، ولا يجوز يا اللهم، وقولهم في النداء : "يا أبت" و"يا أمت"، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة؛ لذا لا يجمع بينهما، وقولهم : عدة، وزنة، ونحو ذلك، الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة، والأصل "وعد – وزن"؛ لذا لا يجتمعان[3].

تقول العرب : خرجت فإذا زيد.

يقول ابن جني[4] : اختلف العلماء في هذه الفاء، فقال أبو عثمان المازني : إنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط، وذهب مَبْرَمان[5] إلى أنها عاطفة.

وعد ابن جني أن أصح الأقوال هو قول المازني؛ وذلك لأن (إذا) الفجائية فيها معنى الاتباع؛ ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء، في قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[6].

كما جاز الجواب بـ (الفاء)، في قولك : إن تحسن إليَّ فأنا أشكرك؛ لأن فيها معنى الاتباع، جاز الجواب على الشرط بـ (إذا) الفجائية؛ لأن فيها معنى الاتباع أيضاً، وإذا كانت

---

(1) المقتصد 1101/2.
(2) الكشاف 135/3.
(3) الأشباه والنظائر 131/1.
(4) سر صناعة الإعراب 271/1–274.
(5) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر النحوي العسكري، من عسكر مكرم "بلد بنواحي خوزستان" نزل البصرة، وأخذ عن المبرد، وطبقته، وهو من أطلق عليه لقب مبرمان؛ لكثرة ملازمته له، وسؤاله إياه، أخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي ... مات سنة ست وعشرين وثلاثمائة بالأهواز، من تصانيفه : كتاب العيون، النحو المجموع على العلل، شرح شواهد كتاب سيبويه ... إلخ. انظر : أنباه الرواة على أبناء النحاة 189/3.
(6) الروم : 36.

(إذا) الفجائية تفيد الاتباع، فإن (الفاء) في قولنا : خرجت فإذا زيد زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الاتباع، عن (الفاء) التي تفيد معنى الاتباع، كما استغنى عنها في قوله – تعالى–: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾.

أمَّا ما ذهب الزيادي إليه وهو أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط فهو غير صحيح؛ لأنه لا وجود لمعنى الشرط والجزاء في العبارة، وإنما هو إخبار عن حال منقضية، والشرط لا يصلح إلا مع الاستقبال، ولو كان في الكلام معنى الشرط لاستغنى بما في (إذا) من معنى الاتباع عن (الفاء).

وأمّا ما ذهب إليه مَبْرَمان أن (الفاء) هنا للعطف فقد جانب الصواب فيه أيضاً؛ لأن "خرجت" جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل، وجملة "فإذا زيد" جملة اسمية مركبة من مبتدأ وهو زيد، وخبر وهو إذا، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، بحرف العطف (الفاء) ولكنه يجوز مع حرف العطف (الواو)؛ لقوتها، وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت : قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بـ (الواو)، لم يكن للفاء هنا مدخل؛ لأن الثاني ليس معلقاً بالأول، وحكم (الفاء) إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الاتباع والتعليق.

المبحث الثاني

الرتبة "التقديم والتأخير"

إن الصورة الأساسية للجملة الشرطية لها ترتيب معين من الناحية النظرية، يبدأ بالأداة، يليها فعل الشرط، فالفاعل، ففعل الجواب، ولكن من حيث التطبيق صادف النحاة كثيراً من النصوص تختلف عن هذا الترتيب، فوجدوا مثلاً : تقديم الفاعل في جملة الشرط، وجملة الجواب على الفعل، وتقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، ووجدوا أن الأداة أحياناً يسبقها الجواب، ودار خلاف بين النحاة حول هذه القضايا، وسأناقش في هذا المبحث بعض القضايا التي تتعلق بالتقديم والتأخير.

صدارة الأداة :

الصدارة لغةً : التقدم[1].

يرى ابن السراج أن أدوات الشرط لها الحق في الصدارة كأسماء الاستفهام، فيقول : "ولكن لا يجوز أن تقدم تضرب على "أي"؛ لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاءً، أو استفهاماً فلها صدر الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها، فكذلك "من"، و"ما"، إذا قلت : "من تكرم أكرم، وما تصنع أصنع"[2].

وتبعه في القول بصدارة أدوات الشرط : الجرجاني[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، وابن الأنباري[7].

وقال أبو حيان[8]، والسيوطي[9] : إن مذهب البصريين يتمثل في أن لأداة الشرط صدر الكلام؛ لذا فهم لا يجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها.

وقال أبو حيان : ومذهب جمهور البصريين هو عدم جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط، ومذهب الكوفيين، وأبي زيد، والأخفش والمبرد جواز ذلك[10]. وسأعرض في الصفحات التالية المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين حول التقديم والتأخير.

---

(1) المنجد، صدر 419.
(2) الأصول في النحو 159/2.
(3) المقتصد 1120/2.
(4) المفصل في علم العربية 322.
(5) شرح المفصل 7/9.
(6) شرح التسهيل 85/4.
(7) البيان 246/1.
(8) ارتشاف الضرب 1879/4.
(9) همع الهوامع 559/2.
(10) ارتشاف الضرب 1879/4.

ولاية الفعل الأداة :

يقول سيبويه : "واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها الأفعال؛ وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها "فعل" و"يفعل""[1].

يرى سيبويه قبح الفصل بين أداة الشرط وفعلها إلا في الشعر فقط؛ وذلك لأن الفعل بعدها قد يكون ماضياً أو مضارعاً، ولكنه في نفس الوقت يجوِّز الفصل بين "إن" وبين فعلها بالاسم في الشعر، والكلام، بشرط أن يكون الفعل في الكلام ماضياً، وبين أن السبب في ذلك يعود إلى كون "إن" أصل الجزاء؛ لأنها لا تفارق الجزاء، بخلاف بقية أدوات الجزاء فمنهما من يفارق الجزاء إلى معانٍ أخرى، مثل : "من"، و"ما" فإنهما تفارقان الجزاء للاستفهام، فقال : "وإنما جاز هذا في "إن"؛ لأنها أصل الجزاء، ولا تفارقه، فجاز كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : "إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، أما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام؛ لأنها ليست كـ "إن"، فلو جاز في "إن" وقد جزمت، كان أقوى إذا جاز فيها فَعَل"[2].

وتبعه في ذلك الأخفش، فقال في قوله –تعالى– : ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا**﴾[3]، "فجعل الاسم يلي "إن"؛ لأنها أشد حروف الجزاء تمكناً، وإنما حسن هذا فيها، إذا لم يكن لفظ ما وقعت عليه جزماً"[4].

ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير "إن" قول الشاعر :

فَمَتى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ه وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ الساقِي[5]

الشاهد : الفصل بين اسم الشرط "متى" وفعل الشرط "ينبهم" بالاسم "واغل"؛ وهذا غير جائز مع غير "إن" إلاّ للضرورة الشعرية.

وقول الآخر :

صَعْدةٌ نابتة في حَائِرٍ أينما الريحُ تُميِّلها تمِلْ[6]

---

(1) الكتاب 112/3.
(2) السابق 113/3.
(3) النساء : 128.
(4) معاني القرآن : للأخفش 267/1.
(5) البيت من الخفيف، لعدي بن زيد، الكتاب 113/3، المقتضب 74/2، الإنصاف 617/2، شرح الكافية 1599/3، شرح الرضي 92/4، خزانة الأدب 37/9.
اللغة : واغل : الداخل على القوم في شرابهم من غير دعوة، اللسان، (وغل)، 248/15.
(6) البيت من الرمل، لكعب بن جعيل، الكتاب 113/3، المقتضب 73/2، الإنصاف 618/2، شرح الكافية 1599/3، شرح الرضي 92/4، اللسان 285/4، 239/8، خزانة الأدب 38/9.
اللغة : صعدة : القناة المستوية تنبت كذلك، لا تحتاج إلى تثقيف، اللسان، (صعد) 239/8.
حائر : المكان المطمئن يجتمع فيه الماء فيتحير، لا يخرج منه، اللسان، (حير) 285/4.

الشاهد : الفصل بين اسم الشرط "أينما"، وفعل الشرط "تميلها" بالاسم "الريح"، وهذا غير جائز مع غير "إن" إلاّ للضرورة الشعرية.

ويقول أبو حيان : إنَّ الكسائي أجاز تقديم الاسم على فعل الشرط بعد "مَنْ" وأخواتها، نحو : مَنْ زيدٌ يضربُه أضربْه، وأجاز كذلك إضمار كان بعد "من"، ومنع ذلك الفراء، ومن الكوفيين من منع تقديم الاسم في المرفوع، وأجازه في المنصوب والمجرور، نحو : "مَنْ زيداً يضربْ أضربْه"، و"مَنْ بزيدٍ يُمرُرْ أُكرِمُهُ"، ومنهم من قال : لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمر نحو : متى، وأمّا ما يمكن فلا يجوز تقديم الاسم، لا تقول : من هو يضرب زيداً أضربه، ويجوز "متى زيدٌ يقمُ أَقُمْ معه"[1].

بيّن ابن الأنباري[2] أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين لم يقف عند هذا الحد، بل امتد الخلاف إلى تحديد عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية، نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته". فذهب الكوفيون إلى أن الاسم المتقدم المرفوع بعد "إن" الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وحجتهم في ذلك أن المكْنِيَّ المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فيجب أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا : "جاءني الظريف زيد"، وإذا كان مرفوعاً به فإنه لا يفتقر إلى تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المتقدم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية يرتفع بتقدير فعل، يفسره الفعل المذكور بعده، وحجتهم في ذلك هي : عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، فلا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً في الاسم؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفع الاسم لبقي مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدل هذا على أن الاسم المرفوع الواقع بعد "إن" الشرطية يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعده يدل على ذلك.

وردوا على الكوفيين قولهم إنه يرتفع بالعائد عليه من الفعل، وقالوا : إنَّ "إنْ" هي الأصل في أدوات الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلام العرب، فوجب أن يكون الاسم مرفوعاً بتقدير فعل، يفسره الفعل المذكور.

وحكى عن الأخفش أن الاسم المتقدم بعد "إن" الشرطية يرتفع بالابتداء.

ورد البصريون عليه قوله؛ لأن حرف الشرط يتطلب فعلاً بعده وهو يختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان متطلباً فعلاً، ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء يرتفع به

---

(1) انظر : ارتشاف الضرب 1869/4.

(2) انظر : الإنصاف 616/2-620.

الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية الظاهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم.

ولكني وجدت –في كتاب "معاني القرآن" للأخفش– ما يثبت أنه كان يذكر للاسم المتقدم بعد "إن" الشرطية إعرابين، الأول : الرفع على الابتداء، والثاني : فاعل لفعل مضمر، مع ترجيحه للإعراب الثاني وهذا نص قوله : "وقال : ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[1] فابتدأ بعد "إن"، وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في "إن"؛ لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[2].

ونسب العكبري القول برفع الاسم الواقع بعد "إن" الشرطية على الابتداء إلى الكوفيين عامة[3]، ونسبه ابن الحاجب إلى بعضهم[4].

تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط :

بيّن ابن الأنباري[5] أن الكوفيين أجازوا تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: "زيداً إن تضرب أضرب"، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي، ومنعه الفرَّاء.

وحجة الكوفيين في جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، هي أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على "إن"، كقولك : "أضربُ إن تضربْ" وكان يجب أن يكون مرفوعاً، ولكنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار، وإن كان حقه أن يكون مرفوعاً، والذي يدل على أن مرتبته التقديم قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حَابسٍ يا أقرعُ إنّكَ إنْ يصرعْ أخوك تصرعُ[6]

والتقدير فيه : إنك تصرعُ إن يصرع أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم، لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً.

---

(1) التوبة : 6.

(2) معاني القرآن : للأخفش 354/1.

(3) التبيان 395/1.

(4) الكافية 255/2.

(5) انظر : الإنصاف 623/2–628

(6) سبق تخريج البيت، انظر : 69، حاشية 3.

وقول الآخر :

وإنْ أَتَاهُ خليلٌ يومَ مَسْأَلةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[1]

والتقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقديم، لما جاز أن يكون مرفوعاً.

ومنع البصريون جواز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط له صدر الكلام كالاستفهام، وكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، وكما لا يجوز أن يقال "زيداً أضربت؟"، فكذلك لا يجوز أن يقال : "زيداً إن تضرب أضرب".

وبالنسبة لقول الكوفيين : إن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط، فهذا قول لا نسلم به، فمرتبة الجزاء تكون بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب، ألا ترى أنك لا تقول : "إن أشكرك تعطني"، وأنت تريد "إن تعطني أشكرك"؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر :

يا أَقْرعُ بَن حَابسٍ يا أَقرعُ إنَّكَ إنْ يُصْرعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه نوى به التقديم وجعله خبراً لـ (إنّ)؛ للضرورة الشعرية، وما جاء للضرورة الشعرية فلا حجة فيه.

وأما قول زهير :

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غائبٌ مالي وَلا حَرِمُ

فنحن لا نسلم بأن الشاعر رفعه على نية التقديم، ولكنه رفعه؛ لأن فعل الشرط ماض، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو : إن قمت أقومُ، فإنه يجوز في جوابه الرفع؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط، ترك الجواب على أول أحواله، وهو الرفع، وهو إن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى، كقولك : "يغفر الله لفلان" لفظه مرفوع، ومعناه دعاء مجزوم كقولهم : "ليغفر الله لفلان"[2].

---

(1) سبق تخريج البيت، انظر : 69، حاشية 1.

(2) انظر : الإنصاف 623/2-628.

تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب في جملة جواب الشرط :

أجاز الكوفيون تقديم الاسم المرفوع في جملة جواب الشرط، وقالوا : إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط امتنع جزم جواب الشرط، ووجب رفعه، نحو : "إنْ تأتني زيدٌ يُكْرِمُكَ"؛ وذلك لأن العامل في جزم جواب الشرط عندهم هو مجاورته فعل الشرط، فإذا فارق جواب الشرط فعل الشرط بتقديم الاسم، بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب الرفع.

أما تقديم الاسم المنصوب في جواب الشرط، نحو : "إن تأتني زيداً أكرمُ" اختلف الكوفيون، فأجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفرَّاء.

أمّا البصريون فإنهم أجازوا تقديم المرفوع والمنصوب على جواب الشرط؛ لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط؛ لأن حرف الشرط يعمل في الاثنين، وكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط، وجب تقديره مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما.

ودلل ابن الأنباري على فساد ما ذهب إليه الفرّاء من منع جواز تقديم المنصوب بقول الشاعر :

وللخيلِ أَيَامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها ويَعْرِفْ لَهَا أيّامها الخيرَ تُعْقِبِ[1]

الشاهد : تقدم الاسم المنصوب "الخير" على جواب الشرط "تعقب" وكسر الباء هنا؛ لأن القصيدة مجرورة.

وبإجماع أكثر النحاة على أن المنصوب فضله في الجملة، بخلاف المرفوع، فيجب ألا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع[2].

---

(1) البيت من الطويل، لطفيل الغنوي، الإنصاف 621/2، شرح الكافية 1600/3، شرح الرضي 95/4، خزانة الأدب 49/9.

(2) انظر : الإنصاف 620/2-623.

المبحث الثالث

الحـــــذف

اهتم النحاة بدراسة قضية الحذف في الجملة الشرطية، وسأتحدث في هذا المبحـــث عـــن أهم ما تعرض له النحاة في هذه القضية.

أولاً : حذف الأداة

انفرد السيوطي[1] بنقل رأي أحد النحاة، ولم يذكر اسمه، والذي يقول فيه بجواز حـــذف أداة الشرط، وهو يرفض ذلك، فيقول : "لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت (إن) في الأصح، كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم. ولا حذف حرف الجر، وجـــوز بعـــضهم حـــذف (إن) فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك، وخرج عليه قوله –تعالى– : ﴿**تَحْبِـــسُونَهُمَا مِـــن بَعْـــدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ**﴾[2].

ولم أجد في كتب النحو من قال بجواز حذف أداة الشرط، فالمشهور أنها لا تحذف، وإذا حذفت فإن الشرط يفقد عنصراً أساسياً لا يقوم بدونه.

ثانياً : حذف فعل الشرط

قال ابن هشام[3] : يحذف فعل الشرط وحده بشرطين، هما : دلالة الدليل عليه، وأن يقـــع الشرط بعد (إلاّ)، كقولك : تب وإلاّ عاقبتك، ومنه قول الشاعر :

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَهَا بِكُفءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[4]

الشاهد : حذف فعل الشرط؛ لدلالة السياق عليه؛ ووقوع الشرط بعد إلا، وتقدير المحـــذوف، وإن لا تطلقها.

وقال ابن مالك[5] : إن حذف فعل الشرط وحده أقل من حذف جواب الشرط، ومن حذف فعل الشرط –أيضاً– قول الشاعر :

---

(1) همع الهوامع 563/2.

(2) المائدة : 106.

(3) انظر : شرح شذور الذهب، 455.

(4) البيت من الوافر، لمحمد بن عبد الله الأحوص، شعر الأحوص 238، والرواية فيه "فلست لهـــا بأهـــل وإلا شق"، المقرب 303، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 705، ارتشاف الضرب 1883/4، شرح التـــصريح 252/2، البهجة المرضية 159، شرح الأشموني 591/3.

(5) انظر : شرح الكافية 1609/3.

مَتَى تُؤْخَذُوا قسراً بِظِنَّة عامِرٍ ولا يَنْجُ إلاّ في الصِّفادِ يَزيدُ[1]

الشاهد : حذف فعل الشرط؛ لدلالة السياق عليه، وتقدير المحذوف : متى تثقفوا تؤخذوا.

ثالثاً : حذف أداة الشرط وفعل الشرط

يشترط لحذف أداة الشرط، وفعلها، أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط، والطلب يشمل : الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، كما بين ابن السراج في قوله : "يحذف حرف الجزاء مع ما عمل فيه، [أي مع فعله]، وفيما بقي من الكلام دليل عليه، وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، تقول : "آتني آتك"، فالتأويل : أئتني فإنك إن تأتني آتك، وهذا أمر، ولا تفعل يكن خيراً لك، وهذا نهي، والتأويل : لا تفعل فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك، ... ففي هذا كله معنى إن تفعل، فإن كان للاستفهام وجه من التقدير لم تجزم جوابه"[2].

وقال ابن هشام[3] : إن شرط الحذف بعد النهي هو كون الجواب أمراً محبوباً، مثل : دخول الجنة والسلامة في قولك : لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الأسد تسلم، فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار، وأكل الأسد في قولك : لا تكفر تدخل النار، ولا تدن من الأسد يأكلك، تعين الرفع خلافاً للكسائي، الذي أجاز الجزم قياساً على النصب.

ويحذف حرف الشرط مع فعله دون أن يسبق بطلب، ومنه جعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿**يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾[4]، أي : إن لم يتأت للإنسان عبادة الله في البلدة التي يقطن فيها فليهاجر إلى بلد آخر، يعبد الله فيه وهو آمن على نفسه[5].

وقوله –تعالى– : ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي المَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[6]، الفاء في قوله ﴿**فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ**﴾ جواب شرط مقدر، كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سوى الله : إن أرادوا ولياً بحق، فالله هو الولي، ولا ولي سواه[7].

---

(1) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، شرح الكافية 1609/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 706، همع الهوامع 563/2، شرح الأشموني 592/3، حاشية الصبان 26/4.

(2) الأصول في النحو 162/2.

(3) انظر: شرح شذور الذهب 459.

(4) العنكبوت : 56.

(5) الكشاف 460/3.

(6) الشورى : 9.

(7) الكشاف 211/4.

وقوله –تعالى– : ﴿**أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا**﴾[1].

أي : إن صدقتم فيما كنتم تعدّون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من ربكم فحذف الشرط، وهو من أحاسن الحذوف[2].

وجعل منه أيضاً قوله –تعالى– : ﴿**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ**﴾[3]، فقال : إن (الفاء) جواب شرط محذوف تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم؛ لأنه هو الذي أنزل الملائكة، وألقى الرعب في قلوب الكافرين، ونزعه من قلوبكم وقواها[4].

ولقد وافق ابن هشام الزمخشري فيما ذهب إليه، إلا في الآية السابقة؛ لأن الجواب المنفي بـ (لم) لا تدخل عليه الفاء[5].

وجعل العُكبري من حذف حرف الشرط، وفعله، قوله –تعالى– : ﴿**فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ**﴾[6]، حيث قال : (الفاء) جواب شرط مقدر، تقديره : إن تأملته، أو إن طلبت علمه[7].

ووافقه على ذلك ابن هشام[8].

ومما جاء محذوفاً منه دون أن يسبقه بطلب في الصحيح قول النبي ﷺ عندما جاء رجل يسأله عن ضالة الغنم، فقال : "هي لك، أو لأخيك أو للذئب".

والتقدير : إن لم تجد صاحبها فهي لك، وإن لم تأخذها فهي لأخيك، وإن تركتها فهي للذئب.

وفي الشق الثاني من الحديث نفسه، قال : فضالة الإبل؟ قال : "مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر فذرها حتى يلقاها ربها"[9].

والتقدير : إن كان أمرها كذلك فذرها حتى يلقاها ربها[10].

---

(1) الأنعام : 157.
(2) الكشاف 81/2.
(3) الأنفال : 17.
(4) الكشاف 207/2.
(5) مغني اللبيب 848.
(6) الماعون : 2.
(7) التبيان 1306/2.
(8) مغني اللبيب 848.
(9) صحيح البخاري، كاب المساقاة 136/2، ح 2372، كتاب في اللقطة 152/2، ح 2427، ح 2429، 156/2، ح 2438، كتاب الطلاق 553/3، ح 5292.
(10) انظر : عمدة القاري 164/2.

رابعاً : حذف جواب الشرط

يُحذف جواب الشرط في كلام العرب بشروط؛ وقد بيّن النّحاة هذه الشروط في أقوالهم، فقال الفرّاء : "وإنما تفعله العرب [حذف جواب الشرط] في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : "إن استطعت أن تتصدق"، "إن رأيت أن تقوم معنا" بترك الجواب، لمعرفته به، فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته؛ كقولك للرجل : إن تقم تصب خيراً، لا بدّ في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يعرف إلا به[1].

وقال المبرد : "لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً، بما يدل عليه من متقدم خبر، أو مشاهدة، أو حال"[2].

يتضح من الأقوال السابقة جواز حذف جواب الشرط؛ إن كان معلوماً، وقال ابن مالك[3]: إن الاستغناء عن جواب الشرط كثير، ومنه قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ**﴾[4].
الشاهد : حذف جواب الشرط في الآية الكريمة؛ وذلك لتقدم ما يدل عليه، والتقدير : فافعل.

وقوله –تعالى– : ﴿**قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ* قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم**﴾[5].
الشاهد : حذف جواب الشرط في الآية الكريمة؛ وذلك لتقدم ما يدل عليه، والتقدير : أئن ذكرتم تطيرتم.

وقال أبو حيان : إن جواب الشرط يكثر حذفه إذا دخل عليه ما ينوب عنه كجواب القسم[6]، وسأتحدث عن اجتماع الشرط والقسم في الفصل التالي.

ويرى الفراء[7] –أيضاً– أن جواب الشرط يحذف إذا توسطت الأداة، ونوي بها الاستئناف، وجاء بعدها الفعل مجزوماً، واكتفى بما جاء قبلها من الجواب، ومثّل لذلك بقوله – تعالى– : ﴿**وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾[8].

---

(1) معاني القرآن : للفرّاء 331/1–332.
(2) المقتضب 81/2.
(3) انظر : شرح الكافية 1608/3.
(4) الأنعام : 35.
(5) ياسين : 19.
(6) ارتشاف الضرب 1883/4.
(7) انظر : معاني القرآن، للفرّاء 197/1.
(8) آل عمران : 97.

يرى الزمخشري أن الجزاء يجب أن يتعقب الشرط، وألا يكون سابقاً له، فإن لم يتعقبه وكان سابقاً له؛ فإن جواب الشرط يحذف ويقدر، ومثل له بالآيات الآتية :

* قال –تعالى– : ﴿**فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ**﴾(1).

الشاهد : حذف جواب الشرط؛ وذلك لأن الإبلاغ كان قبل التولي، وتقدير الجواب : فلا لومَ عليَّ؛ فقد أبلغتكم(2).

* قال –تعالى– : ﴿**وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ**﴾(3).

الشاهد : حذف جواب الشرط؛ وذلك لأن الجزاء يجب أن يتعقب الشرط، وألا يكون سابقاً له، وتقدير الجواب : فتأسَ بتكذيب الرسل من قبلك.

وقد وضع تكذيب الرسل موضع التأسي؛ وذلك استغناءً بالسبب عن المسبب؛ أي : استغناءً بالتكذيب عن التأسي(4).

* قال –تعالى– : ﴿**مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾(5).

الشاهد : حذف جواب الشرط؛ لأن الجواب يجب أن يتعقب الشرط، وتقدير الجواب : فليبادر إلى العمل الصالح؛ فإن أجل الله لآت لا محالة، سواءً أوجد الرجاء أم لم يوجد(6).

ويرى الزمخشري –أيضاً– أن الجزاء يجب ألا يطابق الشرط في اللفظ والمعنى، فإن طابقه فإنه يحذف ويقدر، ومنه قوله –تعالى– : ﴿**وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾(7).

الشاهد : حذف جواب الشرط؛ لأنه يجب أن يخالف الشرط في اللفظ والمعنى، وتقدير الجواب : فاعلم أنه غني عن جهرك؛ فإنه يعلم السر وأخفى(8).

ووافق ابن هشام(9) الزمخشري فيما ذهب إليه، وأضاف إلى الآيات السابقة آيات أخرى حذف منها الجواب، وقام بتقدير الجواب فيها وهي :

قال –تعالى– : ﴿**وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾(10).

---

(1) هود : 57.
(2) انظر : الكشاف 404/2.
(3) فاطر : 4.
(4) انظر : الكشاف 598/3.
(5) العنكبوت : 5.
(6) انظر : الكشاف 440/3.
(7) طه : 7.
(8) انظر : الكشاف 52/3.
(9) انظر : مغني اللبيب 850–851.
(10) البقرة : 227.

تقدير الجواب : فلا تؤذوهم بقول أو فعل؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه.

* قال –تعالى– : ﴿**إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ**﴾[1].
تقدير الجواب : فاصبروا فقد مس القوم قرحٌ مثله.

* قال –تعالى– : ﴿**وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾[2].
تقدير الجواب : يغلب؛ فإن حزب الله هم الغالبون.

* قال –تعالى– : ﴿**وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ**﴾[3].
تقدير الجواب : يفعل الفواحش والمنكرات؛ فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر.

ووافق محيي الدين درويش ابن هشام في إعرابه للشرط في ثلاث آيات فقط، وهي :

* قوله –تعالى– : ﴿**وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[4]، وقدّر جواب الشرط المحذوف : فليوقعوه[5].

* وقوله –تعالى– : ﴿**إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ**﴾، وقدّر جواب الشرط المحذوف : فتأسوا[6].

* وقوله –تعالى– : ﴿**وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾، فذكر وجهين لإعراب جواب الشرط، وهما :
الوجه الأول : عد ﴿**فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ هي جواب الشرط.
الوجه الثاني : قال : يجوز أن يكون جواب الشرط محذوفاً؛ لدلالة الكلام عليه، تقديره : يغلب، كما رجح ابن هشام في المغني[7].

أما بقية الآيات فعد المذكور فيها بعد الشرط هو جواب الشرط[8].

---

(1) آل عمران : 140.
(2) المائدة : 56.
(3) النور : 21.
(4) البقرة : 227.
(5) إعراب القرآن وبيانه 336/1.
(6) إعراب القرآن وبيانه 59/2.
(7) إعراب القرآن وبيانه 508/2.
(8) انظر : إعراب القرآن وبيانه 381/4، 165/6، 400/7، 123/8، 585/6.

ويبدو لي –والله أعلم– أن ما ذهب إليه ابن هشام، وهو أن جواب الشرط في الآيات السابق ذكرها محذوف، هو الأقرب إلى الصواب من ناحية المعنى.

ومما جاء في الصحيح محذوفاً منه جواب الشرط؛ للاتحاد بين الشرط والجزاء في اللفظ قوله ﷺ : "فمن كان هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[1].

الشاهد : حذف جواب الشرط؛ نتيجة الاتحاد بين الشرط والجواب في اللفظ والمعنى، وتقدير الجواب في الشق الأول من الحديث : فقد استحق الثواب العظيم[2].

وتقدير الجواب في الشق الثاني من الحديث : فلا ثواب له عند الله[3].

أمّا إذا اتحد الشرط والجزاء في اللفظ واختلفا في المعنى فهذا جائز، وجاء منه قول النبي ﷺ : "طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنانِ فرسِه في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبَرَّةٍ قدماه، إن كانَ في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في السّاقةِ كان في السّاقة..."[4].

يقول ابن حجر : اتحد الشرط والجزاء في هذا الحديث، ولكنهما اختلفا في المعنى، والتقدير هنا : إن كان المهم في الحراسة فإنه يكون في الحراسة، وقيل : معناها : فهو في الحراسة؛ أي : هو في ثواب الحراسة، وقيل هو للتعظيم؛ أي : إن كان في الحراسة فهو في أمر عظيم، والمراد منه : انشغاله بهذا العمل، وإتيانه بلوازمه، وقال ابن الجوزي : إن المعنى هنا : أنه لا يقصد من عمله السمو، فإن اتفق على السير سار، فكأنه قال : إن كان في الحراسة استمر فيها، وإن كان في الساقة استمر فيها[5].

يقول ابن مالك[6] : وقد يغني عن جواب الشرط خبر مقدّم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط، ومثل للأول بقول الشاعر :

وإنِّي مَتَى أُشْرِفْ مِنَ الجَانِبِ الذي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجوانِبِ ناظِرُ[7]

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العتق 182/2، ح 2529، كتاب مناقب الأنصار 39/3، ح 3898.

(2) انظر : مغني اللبيب 132.

(3) انظر : عمدة القاري 56/1.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير 298/2، ح 2887.

(5) انظر : فتح الباري 177/6.

(6) انظر : شرح الكافية 1610/3–1612.

(7) البيت من الطويل، لذي الرمة، ديوانه 116، والرواية فيه "على الجانب"، الكتاب 68/3، المقتضب 69/2، والرواية فيهما مطابقة لرواية الديوان، شرح الكافية 1612/3، شرح الرضي 97/4.

الشاهد : "ناظر" في البيت ليست جواباً للشرط، بل هي خبر إن، فالتقدير : إني ناظر متى أشـــرف، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف.

وقول الآخر :

هَـــــذَا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إن يَلْقَها ذِيبُ[1]

الشاهد : "ذيب" في البيت ليست جواباً للشرط، بل هي خبر للمرء، والتقدير : والمرء ذيب عند لقاء الرشا، فأخر خبر المبتدأ بعد الشرط، والجملة دليل على الجواب المحذوف.

ومثّل للثاني بقول الشاعر :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالمُ[2]

الشاهد : "ظالم" في البيت ليست جواباً للشرط، وإنما جواب الشرط محذوف، وحذف الجواب هنـــا؛ لأنه وقع خبراً لمبتدأ مقدر بعد الشرط، تقديره : هو ظالم.

وإذا تقدم على أداة الشرط ما هو في معنى الجواب فهو دليل الجواب عند أكثر النحـــويين، والجواب محذوف، ومذهب أبي زيد أن الذي تقدم هو الجواب نفسه؛ لذا جاء مقروناً بـــ (الفاء) في قول الشاعر :

فَلَمْ أُزقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْها وإن يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا نِكْسٍ ولا بِمُغَمَّرِ[3]

الشاهد : عد أبو زيد "فلم أزقه" المتقدم على أداة الشرط جواباً للشرط؛ بسبب اقترانه بـــ (الفاء).

خامساً : حذف فعل الشرط والجواب

يقول ابن يعيش : "واعلم أن (إن) أم هذا الباب [باب المجازاة]؛ للزومها هـــذا المعنـــى؛ وعدم خروجها عنه إلى غيره؛ ولذلك اتسع فيها؛ وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحو : "إن

---

(1) البيت من البسيط، لم ينسب لقائل، الكتاب 67/3، شرح الكافية 1612/3، شرح الرضـــي 97/4، خزانـــة الأدب 61/9.

اللغة : سراقة : رجل من القرّاء، نسب إليه الرياء، وقبول الرشوة، وحرصه عليهـــا حـــرص الـــذئب علـــى الفريسة، حاشية كتاب سيبويه 67/3.

(2) البيت من الطويل، لرجل من بني أُسد، الكتاب 65/3، المحتسب 122/1، شرح الكافية 1612/3، وبلا نسبة في شرح الأشموني 588/3.

اللغة : بنو ثغل : قبيلة من طيء، وهم بنو عمرو بن الغوث، حاشية شرح الكافية 1612/3.

لا تنكعوا : النكع هو : المنع، اللسان، (نكع) 355/14.

شربها : الشرب هو : النصيب من الماء، اللسان، (شرب)، 45/8.

(3) البيت من الطويل، لزهير بن مسعود، الإنصاف 626/2، شرح الكافية 1611/3، اللسان 355/14.

اللغة : نكس : الضعيف، اللسان، (نكس)، 354/14.

مغمر : غير المشهور، اللسان، (غمر)، 81/11.

الله أمكنني من فلان فعلت"، وقد يُقتصر عليها، ويوقف عندها، نحو قولك : "صلِّ خلف فلان وإن" أي : وإن كان فاسقاً، ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يجازى به"[1].

بين ابن يعيش أن من بين الامتيازات التي امتازت بها (إن) الشرطية عن غيرها من أدوات الشرط، هو : جواز الوقف عليها، وحذف فعل الشرط والجواب معها، ومنه قول الشاعر:

قالتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سلمى وإنْ
كَانَ فَقيراً مُعْدَماً قَالتْ وإن[2]

الشاهد : حذف فعل الشرط مع (إن) الشرطية الثانية، وهذا لا يجوز إلا معها؛ لأنها أم أدوات الشرط؛ والأصل في المجازاة، وتقدير المحذوف : وإن كان فقيراً تمنيته.

سادساً : حذف الفاء

تُعد "الفاء" من الوسائل التي تُستخدم لربط جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط، ورغم أنَّ وسيلة الربط بين الجمل لها أهمية كبرى، إلا أنَّ الفاء تُحذف في بعض الأحيان، وقد تقدّم الحديث عن حذف الفاء في المبحث الأول من هذا الفصل صفحة (100).

خلاصة :

1- بلغ عدد المواضع التي اقترن بها جواب الشرط بـ (الفاء) في صحيح البخاري مائتين وواحداً وثلاثين موضعاً، وأكثر اقترانه بـ (الفاء) كان مع الجملة الطلبية، حيث إنه بلغ عدد المواضع التي اقترن بها بـ (الفاء) مائة وسبعة وثلاثين موضعاً؛ وذلك لأن التكاليف الشرعية في الإسلام محصورة في افعل ولا تفعل، وأقل اقترانه بـ (الفاء) كان مع حرف "السين"، حيث إنه لم يرد اقترانه به إلا في ثلاثة مواضع فقط.
2- لم يرد اقتران جواب الشرط بـ (إذا) الفجائية؛ لثقل لفظها؛ ولأن معناها في الجزاء أبعد من معنى "الفاء".
3- بلغ عدد المواضع التي وقع فيها الحذف في الجملة الشرطية وجوابها في صحيح البخاري واحداً وثمانين موضعاً، وكان أكثر الحذف وروداً هو حذف جواب الشرط، حيث إنه بلغ عدد المواضع التي حذف فيها خمسة وثلاثين موضعاً؛ لدلالة ما سبق عليه، وحذف ثمانية

---

(1) شرح المفصل 156/8.

(2) البيتان من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب 186، شرح الكافية 1610/3، المقرب 304، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، 707، البهجة المرضية 160، خزانة الأدب 14/9.

مرات للاجتماع بينه وبين القسم، وكان حذف حرف "الفاء" من جواب الشرط هو الأقل وروداً حيث إنه لم يحذف إلا مرة واحدة فقط في الصحيح.

4- لم يفصل بين "إن" وفعلها في الصحيح؛ وذلك لأن أكثر النحاة اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد "إن" الشرطية كما في قوله ﷺ : "... فإن أحد ترخص لقتال رسول الله فقولوا ..." [1] يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور؛ أي إن فعل الشرط محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، وتقديره : إن ترخص أحد ترخص ... .

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي 154/3، ح 4295.

المبحث الرابع
نماذج تطبيقية من صحيح البخاري

أولاً : نماذج تطبيقية على اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء)

يقترن جواب الشرط بـــ (الفاء) في المواضع التي لا يقدر فيها على الجزم، وقد بلغ عدد المواضع التي اقترن فيها جواب الشرط بـــ (الفاء) مائتين وواحداً وثلاثين موضعاً في الصحيح، ومـــن هـــذه المواضع :

1- إذا كان جواب الشرط جملة طلبية، نحو قول النبي ﷺ : "من كَذَبَ عليَّ فليتبوأْ مقعَده من النّار"[1].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "يتبوأ" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه فعل مضارع مسبوق بـــــ (لام الأمر).

قال النبي ﷺ : "إنْ رأيتمونا تخطفنا الطيرُ فلا تبرحوا مكانكم حتى أُرسلَ إليكم..."[2].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "تبرحوا" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه فعل منهي عنه، والنهي من أنواع الطلب.

2- إذا كان جواب الشرط فعلاً جامداً، نحو قول النبي ﷺ : "مَنْ حملَ علينا السلاحَ فليس منا"[3].

الشاهد : مجيء جواب الشرط "ليس" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه فعل جامد.

3- إذا كان جواب الشرط مقروناً بـــ (قد)، نحو قول النبي ﷺ : " مَنْ قـــالَ لا إلـــه إلا الله فقـــد عصم مني نفسَه ومالَه"[4].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "عصم" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه مقروناً بـــ (قد).

4- إذا كان جواب الشرط مقترناً بحرف تنفيس، نحو قول النبي ﷺ : "منْ كان منَّا من أهلِ السعادةِ فسيصيرُ إلى عمل أهل السَّعادة..."[5].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "يصير" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لاقترانه بحرف التنفيس "السين".

5- إذا كان جواب الشرط فعلاً منفياً بغير "لم"، أو "لا"، نحو قول النبي ﷺ : "منْ يبسطْ رداءَه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه فلن ينسى شيئاً سمعه مني"[6].

الشاهد : مجيء فعل جواب الشرط "ينسى" مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه فعل منفي بـــ (لن).

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلـــم 49/1، ح 107، ح 108، ح 109، ح 110، كتـــاب الجنـــائز 358/1، ح 1291، كتاب أحاديث الأنبياء 476/2، ح 3461.

(2) السابق، كتاب الجهاد والسير 338/2، ح 3039، كتاب المغازي 85/3، ح 4043.

(3) السابق، كتاب الديات 385/4، ح 6874، كتاب الفتن 447/4، ح 7070، ح 7071.

(4) السابق، كتاب الجهاد والسير 315/2، ح 2946.

(5) السابق، كتاب الجنائز 378/1، ح 1362، كتاب تفسير القرآن 450/3، ح 4949.

(6) السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 523/4، ح 7354.

6- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، نحو قول النبي ﷺ : "مَنْ قُتِلَ دون مالِه فهو شهيد"[1].
الشاهد : مجيء جواب الشرط مقترناً بـــ (الفاء)؛ لأنه جملة اسمية.

ثانياً : نماذج تطبيقية على الحذف في الجملة الشرطية في صحيح البخاري

1) حذف فعل الشرط :

يحذف فعل الشرط إذا وقع بعد إلّا، وقد حذف سبع مرات بعد إلا فـــي الـــصحيح، ومنهـــا قولهﷺ : "إن كانَ عندك ماءٌ باتَ هذه الليلة في شَنَّةٍ، وإلاّ كَرَعْنَا"[2].
الشاهد : حذف فعل الشرط بعد إلا، والتقدير : وإن لا يكن عندك ماء كرعنا.

2) حذف أداة الشرط وفعل الشرط :

تحذف أداة الشرط وفعلها إذا تقدم عليهما طلب، وقد حذفت الأداة وفعلها أربع عشرة مرة في الصحيح؛ بسبب تقدم الطلب عليهما، ومنها قوله ﷺ : "ائتوني بكتابٍ أكتبْ لكم كتاباً لا تضلوا بعده"[3].
الشاهد : حذف أداة الشرط، وفعلها؛ بسبب تقدم الطلب عليهما، والتأويل : إن تأتوني بكتاب أكتبْ.

وتحذف أداة الشرط وفعلها دون أن يسبقا بطلب، وقد حذفت أداة الـــشرط وفعلهـــا دون أن تسبقا بطلب ست مرات، ومنها ما روي عن عائشة –أم المؤمنين– : أن صفية ﵂ زوج النبـــي ﷺ حاضت في حجة الوداع فقال النبي : "أحابستنا هي" فقالت: إنها قد أفاضت وطافت بالبيت يا رسول الله، فقال النبي ﷺ : "فلتنفر"[4].
الشاهد : حذف أداة الشرط وفعلها دون أن يسبقا بطلب، والتقدير هنا : إن طافت وأفاضت فلتنفر.

3) حذف جواب الشرط :

يحذف جواب الشرط إن كان معلوماً، وتقدم عليه ما يدل عليه، وقد حذف جواب الشرط خمساً وثلاثين مرة في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "صلِ قائماً، فإن لم تستطع فقاعـــداً، فـــإن لـــم تستطع فعلى جنبٍ"[5].
الشاهد : حذف جواب الشرط؛ لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير : فصلِ قاعداً، فإن لم تستطع فـــصلِ على جنب.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب 170/2، ح 2480.
(2) السابق، كتاب الأشربة 67/4، ح 5613، 69/4، ح 5621.
(3) السابق، كتاب العلم 50/1، ح 114، كتاب الجهاد والسير 344/2، ح 3053، والرواية فيه : لـــن تـــضلوا بعده، كتاب الجزية والموادعة 381/2، ح 3168، كتاب المغازي 197/3، ح 4431.
(4) السابق، كتاب المغازي 186/3، ح 4401.
(5) السابق، أبواب تقصير الصلاة 310/1، ح 1117.

4) حذف فعل الشرط والجواب :

يحذف فعل الشرط وجوابه مع "إن" فقط؛ وذلك لأنها الأصل في المجازاة، وقد حذف فعل الشرط وجوابه مرة واحدة في الصحيح، وهي قوله ﷺ : "قال لي جبريلُ : مَنْ ماتَ من أمتك لا يشركُ بالله شيئاً دخلَ الجنَّة، قال: وإن زنى، وإن سرق، قال : وإن"[1].

الشاهد : الوقف على إن الشرطية، وحذف فعلها وجوابها، وهذا جائز في حقها فقط؛ لأنها الأصل في المجازاة، وتقدير المحذوف : وإن زنى وسرق عفا الله عنه ودخل الجنة.

5) حذف المبتدأ من جواب الشرط :

حذف المبتدأ من جواب الشرط تسع مرات في الصحيح، ومنها قوله ﷺ : "إنْ كان الشَّؤمُ في شيءٍ ففي الدار والمرأة والفرس"[2].

الشاهد : حذف المبتدأ من جملة جواب الشرط، والتقدير : فهو في الدار، والمرأة، والفرس.

6) حذف الفاء من جواب الشرط :

تحذف الفاء من جواب الشرط الواجب اقترانه بها؛ للضرورة الشعرية فقط، ويندر حذفها في النثر، وقد حذفت الفاء في صحيح البخاري مرة واحدة، وتمثل ذلك في قول النبي ﷺ : "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"[3].

الشاهد : حذفت الفاء من جواب الشرط الواجب اقترانه بها؛ لأن الجملة طلبية، وهذا نادر في النثر، وهناك حذف آخر في الحديث وهو حذف أداة الشرط وفعلها بعد إلا، والتقدير : وإن لم يأتِ صاحبها فاستمتع بها.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق 398/2، ح 3222.

(2) السابق، كتاب النكاح 494/3، ح 5094، ح 5095.

(3) السابق، كتاب في اللقطة 156/2، ح 2437.

الفصل الرابع
الجملة الشرطية مع جمل أخرى

المبحث الأول : الجملة الشرطية والقسم.

المبحث الثاني : الجملة الشرطية وهمزة الاستفهام.

المبحث الثالث : توالي عبارتين شرطيتين أو أكثر على جواب واحد.

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخاري.

المبحث الأول
الجملة الشرطية والقسم

القسم لغةً :

اليمين، والجمع أقسام[1].

القسم اصطلاحاً :

قال ابن جني : "القسم ضرب من الخبر، يذكر؛ ليؤكد به خبر آخر"[2].

وقال أبو حيان : "القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى غير تعجبية، ..... وأمّا من يقول إنها إنشائية، فلا يحتاج إلى قوله غير تعجبية[3].

يجتمع الشرط والقسم، وكل منهما يتطلب جواباً، وجواب الشرط إمّا مجزوم لفظاً أو تقديراً، أو مقرون بـ (الفاء)، وجواب القسم إن كان جملة فعلية فعلها مضارع، فإنه يؤكد باللام والنون، نحو : "والله لأضربنَّ زيداً"، وإن كان فعلها ماضٍ فإنه يؤكد بـ (اللام)، و(قد)، نحو : "والله لقد قام زيد"، وإن كان جواب القسم جملة اسمية مثبتة، فإنها تؤكد بـ (إنَّ)، و(اللام)، أو يقتصر توكيدها على حرف منهما، نحو : "والله إنّ زيداً لقائم"، "والله لزيد قائم"، "والله إن زيداً قائم".

وإن كان جواب القسم جملة فعلية، أو اسمية، منفية بـ (ما)، أو (لا)، أو (إن)، فإنها تجرد من "اللام"، ويقتصر في نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها[4].

تكلم النحاة في مسألة اجتماع الشرط والقسم، وبينوا لأي منهما يكون الجواب، ويعد الرضي أكثر من فصل في هذه المسألة، حيث بين أن العبارة القسمية تنحصر في ثلاثة احتمالات فقال : "القسم إمَّا أن يتقدم الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه"[5]، وبناءً عليه فإن جواب القسم إمَّا أن يُعْتَبر، ويحذف جواب الشرط، وإمّا أن يعتبر جواب الشرط، ويحذف جواب القسم، وسأعرض في الصفحات الآتية آراء النحاة في هذه المسألة.

---

(1) اللسان ، (قسم)، 104/12.

(2) اللمع 241.

(3) ارتشاف الضرب 1763/4.

(4) انظر : شرح ابن عقيل 381/2-382.

(5) شرح الرضي 460/4.

أولاً : تقدم القسم على الشرط

يرى سيبويه أنه إذا اجتمع الشرط والقسم معاً في جملة واحدة، وكان القسم مقدماً على الشرط، ولم يتقدم عليه ما يتطلب خبراً فإن الجواب للقسم، وجواب الشرط محذوف، حيث قال في فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله) : "وذلك قولك : "والله إن أتيتني لا أفعل" لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين، ألا ترى أنك لو قلت : "والله إن تأتني آتك" لم يجز، ولو قلت : "والله من يأتني آته" كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين، وإذا قلت : "أإن تأتني آتك"، فكأنك لم تذكر الألف، واليمين ليست هكذا في كلامهم، ألا ترى أنك تقول : "زيدٌ منطلقٌ"، فلو أدخلت اليمين غيَّرتَ الكلام[1].

وتبع سيبويه في اعتبار الجواب للقسم الفرّاء[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، وابن الحاجب[5]، والرضي[6]، وأبو حيان[7]، والأشموني[8].

وبين الرضي أن السبب في الحكم بالجواب للقسم إن تقدم على الشرط، يعود إلى أن القسم له حق الصدارة، فقال : "إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى؛ لتقوي القسم بالتصدر، الذي هو أصل، وضعف الشرط بالتوسط[9].

ورغم أن الفرّاء جعل الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، ولم يتقدم عليهما ما يتطلب خبراً، إلا أنه جوز أن يكون الجواب مجزوماً، إذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، فقال : "وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك، وجزمته، فقلت : "لئن تقم لا يَقُمْ إليك"[10].

وبين في موضع آخر أن هذا الجزم إنما هو إجراء لفظي، وليس الجواب على ذلك للشرط، فقال : "وإنما جزمته، ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء كقول الشاعر :

---

(1) الكتاب 84/3.
(2) معاني القرآن، للفراء 66/1.
(3) شرح المفصل 22/8.
(4) شرح التسهيل 215/3.
(5) الكافية 391/2.
(6) شرح الرضي 456/4.
(7) ارتشاف الضرب 1783/4.
(8) شرح الأشموني 593/3.
(9) شرح الرضي 458/4.
(10) معاني القرآن، للفراء 66/1.

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدْلِجِ الليلَ لا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سَائِرٌ[1]

فـ (لا يزل) في موضع رفع، إلا أنه جزم؛ لمجيئه بعد الجزاء، وصار كالجواب"[2].

ثم عاد وبين أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، ولكنه خص هذه الظاهرة بالشعر، فقال : "والعرب إذا أجابت "لئن" بـ (لا)، جعلوا ما بعد (لا) رفعاً؛ لأن "لئن" كاليمين، وجواب اليمين بـ (لا) مرفوع، وربما جزم الشاعر؛ لأن (لئن) "إن" التي يجازي بها، زيدت عليها "لام" فوجّه الفعل فيها إلى فَعَل، ولو أُوتِيَ بيفعل لجاز جزمه، وقد جزم بعض الشعراء بـ (لئن)، وبعضهم بـ (لا) التي هي جوابها"[3].

ومثل لذلك بقول الشاعر :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ[4]

الشاهد : الفعل المنفي بـ (لا) "تلفنا" هو جواب الشرط المؤخر عن القسم، وجواب القسم محذوف؛ لدلالة جواب الشرط عليه، ومما يدل على ذلك جزم الفعل بحذف حرف العلة، ولو كان الجواب للقسم لكان مرفوعاً، وهذا قليل وخاص بالشعر.

وقال : أنشدتني امرأة عُقَيليَّة فصيحة :

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْته اليَومَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِياً[5]

الشاهد : جاء الفعل "أصم" جواباً للشرط رغم تقدم القسم عليه، وجواب القسم محذوف؛ ومما يدل على أنه جواب الشرط لا القسم جزمه بالسكون.

---

(1) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل معين، معاني القرآن، للفراء 236/1، المقرب 228، شرح الرضي 457/4.
اللغة : تدلج : الدلج هو سير الليل كله، اللسان، (دلج)، 284/5.

(2) معاني القرآن، للفرّاء 236/1.

(3) معاني القرآن، للفرّاء 130/2.

(4) البيت من البسيط، للأعشى، ديوانه 225، معاني القرآن، الفرّاء 131/2، شرح التسهيل 216/3، شرح الكافية 1617/3، شرح الرضي 457/4، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 707، شرح ابن عقيل 382/2، شرح الأشموني 594/3.
اللغة : غِبِّ : بَعْدَ، اللسان، (غبب)، 5/11، ننتفل : ننصرف، اللسان، (نفل)، 124/11.

(5) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل معين، معاني القرآن، للفرّاء 131/2، شرح الكافية 1616/3، شرح الرضي 457/4، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 708، أوضح المسالك 198/3، البهجة المرضية 161، شرح الأشموني 595/3.

وتبعه في ذلك ابن مالك، حيث أجاز جعل الجواب للشرط المسبوق بالقسم، ولكنه لم يخصه بالشعر، فقال : "وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخَّر عن جواب قسم مقدَّم[1].

أمّا الرضي فإنه أجاز جعل الجواب للشرط المسبوق بالقسم، ولكنه خصه بالشعر كالفراء، فقال : "ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط، وإلغاء القسم مع تصدره"[2].

وقال الأشموني : إن الجمهور منع ذلك، وخرج الأبيات السابقة على أن اللام فيها زائدة[3].

ونقل العكبري عن بعض النحاة قولاً يخالف الأقوال السابقة، حيث بين فيه أنه إذا اجتمع الشرط والقسم، وتقدم القسم على الشرط فإن الجواب للشرط، وظهر ذلك أثناء إعرابه لقوله – تعالى– : ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[4]، فقال : "قوله –تعالى– "لا يأتون" ... قيل : هو جواب الشرط، ولم يجزمه؛ لأن فعل الشرط ماضٍ"[5].

وقال ابن مالك[6] : يشترط إذا تقدم القسم على الشرط، وحذف جواب الشرط، أن يكون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، كقوله –تعالى– : ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾[7].
الشاهد : تقدم القسم المشعر به بـ (اللام) الموطئة له، على الشرط، وحذف جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط مضارع مجزوم بـ (لم).

ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بـ (لم) عند حذف جواب الشرط إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر :

لَئِنْ يَكُ قَدْ ضَاقَتْ عليكم بُيُوتُكُم ليعلم رَبِّي أنّ بيتي واسع[8]

الشاهد : جاء فعل الشرط "يك" المحذوف جوابه مضارعاً، غير مجزوم بـ (لم)، للضرورة الشعرية، فالقياس أن يكون ماضياً، أو فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ (لم).

---

(1) شرح الكافية 1616/3.
(2) شرح الرضي 457/4.
(3) شرح الأشموني 595/3.
(4) الإسراء : 88.
(5) التبيان : 832/2.
(6) انظر : شرح الكافية 1618/3–1619.
(7) مريم : 46.
(8) البيت من الطويل، للكميت بن معروف، معاني القرآن، للفرّاء 66/1، شرح الكافية 1616/3، شرح الرضي 461/4.

وتبعه في ذلك ابن عصفور[1]، وأبو حيان الذي قال : "لا يجوز أن تقول : "والله إن يقم زيد لأقومنَّ"، ولا "والله إن لا يقم زيد لأقومنّ"، ولا "والله إن قام زيد لقمت"، إلا أن يكون الماضي وقع موقع المستقبل، كقوله –تعالى– : ﴿**وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ**﴾[2]؛ أي : لَيَظَلُّنَ، وهو قليل[3].

وقال الأشموني : إن الكوفيين أجازوا الاستغناء عن جواب الشرط، إذا لم يكن فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم) إلا الفرّاء[4].

وبين ابن مالك أن السبب في حذف جواب الشرط عند اجتماع الشرط والقسم، يعود إلى كون جواب القسم أغنى عنه[5]،وتبعه في قبول هذا التعليل ابن الأنباري[6]، والرضي[7]، وأبو حيان[8].

ويرى ابن مالك أن الحكم بالجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، ولم يتقدم عليه ما يتطلب خبراً، إنما يكون إذا لم تكن أداة الشرط "لو"، أو "لولا"؛ لأنه لو كانت أداة الشرط "لو"، أو "لولا"، فإن الجواب للشرط مطلقاً، ويستغنى بجوابه عن جواب القسم، نحو : "والله لو فعلت لفعلت"[9].

ولكن الرضي اعتبر الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، سواءٌ أكانت أداة الشرط "إن"، أو كانت من الأسماء، أو كانت أداة شرط امتناعية فقال : "إذا تقدم [أي القسم] الشرط، سواء كانت "إن"، أو "لو"، أو "لولا"، أو أسماء الشرط، فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم، ويستغنى عن جواب فعل الشرط؛ لقيام جواب القسم مقامه"[10].

وقال ابن مالك[11] : يغني عن لفظ القسم المقدم على الشرط، لام مفتوحة تقترن بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً، ومثل للام المظهرة بقوله –تعالى– : ﴿**وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ**

---

(1) المقرب 228.
(2) الروم : 51.
(3) ارتشاف الضرب 1783/3.
(4) شرح الأشموني 595/3.
(5) شرح التسهيل 215/3.
(6) البيان 8/2.
(7) شرح الرضي 456/4.
(8) ارتشاف الضرب 1783/4.
(9) شرح التسهيل 216/3.
(10) شرح الرضي 456/2.
(11) انظر : شرح الكافية 1616/3.

الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[1]، ومثَّل للمقدرة بقوله –تعالى– : ﴿**وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[2].

وقد أطلق سيبويه على هذه اللام "لام القسم"[3]، وأطلق عليها ابن الأنباري[4]، والعكبري[5]، وابن مالك[6] "اللام الموطئة للقسم".

وبين الزجاجي أن هناك من أطلق عليها "لام الشرط"؛ لاتصالها بحرف الشرط، ولكنها من وجهة نظره هي "لام القسم"، فقال : "فهذه اللام يسميها البعض لام الشرط؛ للزومها حرف الشرط، واستقبالها الجزاء مؤكداً، وهي في الحقيقة لام القسم؛ كأن قبلها قسماً مقدراً هذا جوابه"[7].

وإن تقدم على القسم والشرط ما يتطلب خبراً فإن سيبويه يرى أن الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، حيث يقول : "وتقول "أنا والله إن تأتني لا آتك"؛ لأن هذا الكلام مبني على أنا، ألا ترى أنه حسن أن تقول : "أنا والله إن تأتني آتك"، فالقسم هنا لغو"[8].

وأخذ بذلك الزمخشري، فقال : "وتقول : "والله إن أتيتني لا أفعل كذا" بالرفع، و"أنا إن تأتني لا آتك بالجزم"؛ لأن الأول لليمين، والثاني للشرط"[9].

وتبعه في ذلك ابن يعيش، حيث اعتبر القسم إذا تقدم عليه ما يتطلب خبراً من الجمل المعترضة، التي لا إعراب لها، فقال : "إذا تقدم القسم شيء، ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء، وألغي القسم، نحو قولك : "أنا والله إن تأتني لا آتك"، اعتمد الشرط والجزاء على أنا، وصار القسم حشواً ملغىً، كأنه ليس له في اللفظ، ... وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام، فأنا مبتدأ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والقسم اعتراض بين المبتدأ وخبره لا حكم له"[10].

---

(1) هود : 7.
(2) الأعراف : 23.
(3) الكتاب 84/3.
(4) البيان 8/2.
(5) التبيان 831/2.
(6) شرح التسهيل 217/3.
(7) اللامات 160.
(8) الكتاب 84/3.
(9) المفصل في علم العربية 256.
(10) شرح المفصل 58/7.

ويرى ابن مالك أن الجواب للشرط مطلقاً، إذا تقدم عليه وعلى القسم ما يتطلب خبراً، سواءً أكان القسم مقدماً على الشرط، أو الشرط مقدماً عليه[1].

وقال الرضي : إذا تقدم على القسم والشرط ما يتطلب خبراً فهناك احتمالان : أولهما : أن يكون الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، ومثّل لذلك بقوله : "أنا والله إن أتيتني آتك"، فآتك جواب للشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر للمبتدأ، والقسم لغو.
وثانيهما : أن يكون الجواب للقسم، وجواب الشرط محذوف، ومثّل لذلك بقوله : "أنا والله إن أتيتني لآتينَّك"، فلآتينك جواب للقسم، والجملة القسمية وجوابها خبر للمبتدأ[2].

وقال أبو حيان : إن بعض النحاة أجاز أن يحذف جواب الشرط والقسم، مع تقدم ما يتطلب خبراً على القسم والشرط، ويكون الفعل مرفوعاً على أنه خبر للمبتدأ، فتقول : "زيد والله إن أكرمته يكرمُك"[3].

ثانياً : تقدم الشرط على القسم

تتوسط العبارة القسمية الجملة، ويسبقها أحياناً الشرط فقط؛ أي : لا يتقدم عليها ما يتطلب خبراً، وأحياناً يتقدم عليهما ما يتطلب خبراً، وبين النحاة في كلتا الحالتين لمن يكون الجواب للقسم، أم للشرط على النحو الآتي :

إذا تقدم الشرط على القسم، ولم يتقدم عليهما ما يتطلب خبراً، فإن الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، حيث قال ابن يعيش : "إذا اجتمع الشرط والقسم فأيهما سبق الآخر، وتصدر كان الجواب له، ومثال تصدر الشرط، قولك : "إن تقم والله أقم" جزمت الجواب بحرف الجزاء؛ لتصدره، وألغيت القسم؛ لأنه حشو"[4].

وقال ابن عصفور : "إذا اجتمع القسم والشرط بني الجواب على المتقدم منهما، وحذف جواب الآخر؛ لدلالة المتقدم عليه"[5].

وقال الرضي[6] : إذا تقدم الشرط على القسم، فالجواب له؛ لتقويه بالتصدر، مع كونه في الأصل أقوى من القسم، ومثَّل له بقوله : "إن أتيتني والله آتك"، فآتك جواب الشرط، والشرط وجوابه دال على جواب القسم، وساد مسده.

---

(1) انظر : شرح التسهيل 215/3.
(2) انظر : شرح الرضي 459/4.
(3) انظر : ارتشاف الضرب 1784/4.
(4) شرح المفصل 22/9.
(5) المقرب 228.
(6) انظر : شرح الرضي 459/4.

ولكنه في نفس الوقت أجاز أن يكون للشرط جواب، وللقسم جواب، ومثل لذلك بقوله : "إن أتيتني فوالله لآتينك"، فالقسم وجوابه "فوالله لآتينك" جواب الشرط.

وبين أن اعتبار القسم مع الشرط إنما يكون مع الشرط غير الامتناعي، فإذا تقدم الشرط الامتناعي بـ (لو)، أو (لولا)، على القسم فالواجب إلغاء القسم؛ لأن جواب (لو)، و(لولا) جملة فعلية خبرية، ولا يصح أن يكون جملة قسمية، فلا يصح أن تقول : لو جئتني والله لأكرمنك"، و"لولا زيد والله لضربتك".

ونجد أن أبا حيان أيضاً أجاز أن تقع الجملة القسمية جواباً للشرط أيضاً، ومثّل لذلك بقوله : "إن تزرني فوالله لأكرمنَّك"[1].

وإذا تقدم الشرط على القسم، وتقدم عليهما ما يتطلب خبراً، فالجواب للشرط مطلقاً عند ابن مالك؛ لأن سقوط الشرط مخل بالجملة التي هو منها، وسقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ[2].

وتبعه أبو حيان في اعتبار الجواب للشرط مطلقاً إذا تقدم الشرط على القسم، وتقدم عليهما ما يتطلب خبراً، ومثَّل لذلك بقوله : "زيد إن يزرنا والله نَزُرْهُ"[3].

وقال الرضي : إذا تقدم الشرط على القسم، وتقدم عليهما ما تطلب خبراً، وجب اعتبار الشرط؛ أي إن الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، ومثّل لذلك بقوله : "أنا إن أتيتني والله آتك" فآتك جواب الشرط، وجواب القسم محذوف، ولكنه في نفس الوقت أجاز أن يكون للقسم جواب كما للشرط جواب، ومثّل لذلك بقوله : "أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك" فالقسم وجوابه "فوالله لآتينّك" جواب للشرط، والجملة الشرطية مع جوابها "إن أتيتني" خبر للمبتدأ[4].

وقال أبو حيان : إنّ بعض النحاة أجاز أن يحذف جواب الشرط والقسم، إذا تقدم الشرط والقسم ما يتطلب خبراً، ويكون الفعل المرفوع خبراً عن المبتدأ، فتقول : "زيد إن أكرمته والله يكرمُك"[5].

---

(1) ارتشاف الضرب 1784/4.
(2) شرح التسهيل 215/3.
(3) ارتشاف الضرب 1784/4.
(4) شرح الرضي 460/4.
(5) ارتشاف الضرب 1784/4.

المبحث الثاني
الجملة الشرطية وهمزة الاستفهام

الاستفهام لغةً :

طلب فهم الشيء، أو الإخبار عنه[1].

الاستفهام اصطلاحاً :

هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بأداة خاصة[2].

يرى سيبويه أن همزة الاستفهام إذا تقدمت على الشرط فالاعتماد على الشرط، وكأن الاستفهام لم يكن، حيث يبقى الجواب مجزوماً، ثم يعلل لذلك فيقول : "وذلك قولك : أإن تأتني آتك" ولا تكتفي بـ (مَنْ)؛ لأنها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثمَّ أُدخل عليه الألف، تقول : أمتى تشْتمني أشتمْك، وأمن يفعل ذاك أزرْه؛ وذلك لأنك أدخلت الأول على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيِّره، وإنَّما الألف بمنزلة "الواو"، و"الفاء"، و"لا"، ونحو ذلك، لا تغيِّر الكلام عن حاله، وليست كـ "إذ" و"هل" وأشبهاهما، ألا ترى أنها تدخل على المجرور، والمنصوب، والمرفوع، فتدعه على حاله، ولا تغيّره عن لفظ المستفهم، ألا ترى أنه يقول : مررت بزيدٍ، فتقول : أزيدٍ؟ وإن شئت قلت: أزيدنِيه؟ وكذلك تقول في النصب والرفع، وإن شئت أدخلتها على كلام المخبِر، ولم تحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال : "مررت بزيد"، قلت : "أمررت بزيد"، ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها"[3].

ثمّ بين علاقة الهمزة بالجملة التي بعدها، فقال : "فإن قيل : فإنّ الألف لابدّ لها من أن تكون معتمدةً على شيء، فإنَّ هذا الكلام معتَمدٌ لها، كما تكون صلة للذي إذا قلت : "الذي إن تأتِه يأتِك زيدٌ" فهذا كله وصل"[4].

ثمّ نقل سيبويه لنا رأي "يونس" في هذه المسألة، المخالف لرأيه، حيث يرى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على الشرط فالاعتماد على الاستفهام، ويكون الفعل الثاني عنده مرفوعاً، وسيبويه يستقبح ذلك، فيقول : "وأمَّا يونس فيقول : "آإن تأتني آتيك"، وهذا قبيح، يكره في الجزاء،

---

(1) المنجد، (فهم) 598.

(2) علم المعاني 96.

(3) الكتاب 82/3-83.

(4) السابق 83/3.

وإن كان في الاستفهام، وقال ﷻ : ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾[1]، ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه "إن"، كما يقبح أن تقول : "أتذكر إذ إن تأتني آتيك"، فلو قلت : إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً[2].

ونقل أبو حيان عن يونس قوله أنه إذا تقدمت الهمزة على أداة الشرط فإنه يُبنى على أداة الاستفهام، وينوى به التقديم، ويجب أن يكون فعل الشرط ماضياً، ولا يجوز عنده جزم الفعلين، ولا أن يجزم الفعل الأول، ويرفع الفعل الثاني، نحو : "إنْ تَأْتِني آتيك" إلاّ في الشعر[3].

وتبع الأخفش سيبويه في القول بأنّ "إنْ" الشرطية إذا تقدمت عليها همزة الاستفهام لا يبطل عملها، والجواب لها، فقال : إن الله ﷻ قال : ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾، ولم يقل : أهم الخالدون؛ لأنه جواب المجازاة[4].

وابن الأنباري الذي قال : حق همزة الاستفهام إذا دخلت على حرف الشرط أن تكون رتبتها قبل جواب الشرط، وفي قوله –تعالى– : ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾ دليل على أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على "إن" الشرطية فإنها لا تبطل عملها، كقولك : إن تأتني آتك؛ لدخول الفاء في فَهُم.

ورد قول يونس بأن همزة الاستفهام إذا تقدمت على الشرط فالاعتماد على الهمزة، وكأن الشرط لم يكن، وحقها أن تدخل على جواب الشرط، وهو في نية التقديم، وقال : لو كان الأمر كما زعم لكان تقدير الآية : أفهم الخالدون فإن مت، وهذا لا يجوز بالإجماع، فلا يجوز أن يقال: أنت ظالم فإن فعلت، وإنما يقال : أنت ظالم إن فعلت، ولا يمكن دعوى زيادة "الفاء"؛ لأنها نظيرة "ثمَّ" في قوله –تعالى– : ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ**﴾[5]، وكما أنَّ "ثمّ" غير زائدة هنا فكذلك "الفاء"[6].

ورجح العكبري ما ذهب إليه سيبويه لسببين :

أولهما : أن جواب الشرط لو قدم فإنّه لا يكون للفاء وجه، إذ لا يصح أن تقول : "أتزورني فإن زرتك" ومنه قوله –تعالى– : ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾.

---

(1) الأنبياء : 34.

(2) الكتاب 83/3.

(3) انظر : ارتشاف الضرب 1875/4.

(4) انظر : معاني القرآن، للأخفش 234/1.

(5) يونس : 51.

(6) انظر : البيان 161/2–162.

ثانيهما : أن همزة الاستفهام لها صدر الكلام، وكذلك "إنْ" لها صدر الكلام، وقد وقعت كلٌ منهما في موضعها، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد[1].

ورجح الرضي قول سيبويه على قول يونس أيضاً، فقال : "ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام، بل يقول : "من إنْ أَضْرِبْه يضربْني"، بالجزم، لا غير اتفاقاً؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام، ويقول في الهمزة : "أَئِن أتيتني آتيك" بتقدير : "آتيك إن تأتني"، وكذا "أمَنْ تزرْه يكرمْك" بالرفع، والحق هو الأول، أعني مذهب سيبويه؛ لأن كلمات الشرط إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يجعل الجواب للشرط، ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصول عليهما معاً، نحو : "جاءني الذي إن تأته يشكرك"، بجزم يشكرك، والدليل عليه قوله -تعالى- : ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾[2]، والفاء في (فَهُم) لجواب الشرط، وفي "أفإن" للسببية، ولو كان التقدير "أفهم الخالدون"، لم يقل : فإن مت، بل كان يقول : أئن مت فهم الخالدون؛ أي : "أفهم الخالدون إن مت"، والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء"[3].

وذهب الفرّاء إلى أنه إذا دخل الاستفهام على الشرط، فإن الجواب للاستفهام المقدمة أداته على الشرط، لا للشرط، وإن كان فعل الشرط مجزوماً، وقال : "كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه، والجزاء شرط لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنّما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء"[4].

يتضح من السابق أن معظم النحاة ذهبوا إلى ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن ألف الاستفهام إذا تقدمت على الشرط، فإنها لا تحدث أي تغيير على الجملة الشرطية، فالاعتماد على الشرط، وكأن الاستفهام لم يكن.

أمَّا بالنسبة لبقية أدوات الاستفهام، فأبو حيان ينقل لنا آراء بعض النحاة حولها، فيقول : "فلو كان الحرف (هل)، فالقياس جريان الخلاف كالهمزة، وأجاز الفرّاء في الثاني الجزم والرفع، نحو : "هل إن تزرني أزرْك وأزورُك؟"، وأجاز الكسائي دخول (الفاء)، فتقول : فأزورك، فإن تقدم (ما) على (إن)، فأجاز الفرّاء فيه الجزم والرفع، نحو : "ما إن تزرني أزورُك وأزُرك، وأبطل الفرّاء دخول (الفاء) في الفعل إذا تقدمت (ما)، بخلاف (هل)، وحكم (لا) النافية حكم (ما) في هذه المسألة"[5].

---

(1) انظر : التبيان 296/1.
(2) الأنبياء : 34.
(3) شرح الرضي 463/4-464.
(4) معاني القرآن، للفرّاء 236/1.
(5) ارتشاف الضرب 1875/4-1876.

المبحث الثالث

توالي عبارتين شرطيتين أو أكثر

تتوالى عبارتان شرطيتان أو أكثر على جواب واحد، ويتم هذا التوالي إمّا بحرف عطف، وإمّا بدونه، وقد اختلف النحاة في اعتبار الجواب لأي منهما على النحو الآتي :

يرى ابن مالك أنه إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب للشرط الأول، والشرط الثاني مستغنٍ عن جوابه؛ لقيامه مقام ما لا جواب له، وهو الحال ومنه قول الشاعر :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا منَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ[1]

الشاهد : توالت عبارتان شرطيتان دون عطف على جواب واحد "تجدوا"، ويعد هذا الجواب جواباً للشرط الأول "إن تستغيثوا"، والشرط الثاني لا جواب له؛ لأنه مقيد للشرط الأول تقييده بحال واقعة موقعه، فكأنه قال في هذا البيت : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا معاقل عز.

وعدّ ابن مالك من هذا النوع قوله –تعالى– : ﴿**وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ**﴾[2].

فقوله –تعالى– : "ولا ينفعكم نصحي" دليل الجواب المحذوف، وصاحب الجواب هو الشرط الأول "إن أردت أن أنصح لكم"، وجواب الشرط الثاني مقيد له مستغنٍ عن جوابه، والتقدير : إن أردت أن أنصح لكم والله يريد غيّكم لا ينفعكم نصحي[3].

ويرى العكبري أنه إذا توالت عبارتان شرطيتان على جواب واحد فالجواب للشرط الثاني، والشرط الثاني وجوابه جواب للشرط الأول، ويتضح لنا رأيه من خلال إعرابه لقوله –تعالى– : ﴿**وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ**﴾[4] حيث قال[5] : "قوله –تعالى– : إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله" حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط الأول، كقولك : "إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك، فقولك: "إن كلمتني أكرمتك"، جواب إن أتيتني، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر

---

(1) البيت من البسيط، لم ينسب لقائل، شرح الكافية 1614/3، ارتشاف الضرب 1885/4، بدائع الفوائد 60/1، مغني اللبيب 801، شرح الأشموني 596/3، الأشباه والنظائر 84/4.

(2) هود : 34.

(3) انظر : شرح الكافية 1614/3–1615.

(4) هود : 34.

(5) التبيان 696/2–697.

مؤخراً في المعنى، حتى لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه؛ وعلة ذلك: أن الجواب صار مَعُوقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه قوله –تعالى– : **﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾**"[1].

أما الرضي[2] فهو يرى أنه إذا توالت عبارتان شرطيتان على جواب واحد، وأريد جعل العبارة الشرطية الثانية وجوابها جواباً للعبارة الشرطية الأولى فلا بد من دخول (الفاء) على أداة الشرط الثانية، وإذا أريد جعل الجواب للعبارة الشرطية الأولى، وجعلها وجوابها جواباً للعبارة الشرطية الثانية، فلا حاجة لدخول الفاء على أداة الشرط الثانية، فقال : "واعلم أن الشرط إذا دخل على الشرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاءً للأول، فلا بد من الفاء في الأداة الثانية، ... وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني؛ لتخللها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤها معنى، أعني الشرط الأول مع الجواب فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء، كقوله :

فإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ رِجْلِي مِنْ هَاتَا فَقُولا لا لعا[3]

الشاهد : توالت عبارتان شرطيتان "إن عثرت"، "إن وألت" على جواب واحد "فقولا"، وعد الجواب هنا للشرط الأول، والشرط الأول وجوابه جواباً للشرط الثاني؛ لذا لم يتصل بأداة الشرط الثانية حرف (الفاء).

أمّا بالنسبة لأبي حيان فهو يرى أنه إذا توالى شرطان بغير عاطف فالجواب للسابق منهما، ويحذف جواب المتأخر؛ لدلالة جواب الأول المتقدم عليه، ويشترط لما حذف جوابه :

أولاً : أن يكون الفعل بصيغة الماضي، وإن يكن قد جاء بصيغة المضارع في قول الشاعر :

إِنْ تَستَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا منَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ[4]

ثانياً : تقييده بالحال الواقعة موقعه كما ذكر بعض النحاة، وكأنه قال في البيت السابق إن تستغيثوا بنا تجدوا منا معاقل عز إن تذعروا، فأول الشرط يصير أخيراً سواء أكانت مترتبة في الوجود أم غير مترتبة.

---

(1) الأحزاب : 50.

(2) شرح الرضي 465/4.

(3) البيت من الرجز، لابن دريد، شرح الرضي 465/4، بدائع الفوائد 60/1، مغني اللبيب 801، والرواية فيهما : "وألت نفسي".

اللغة : لعا : كلمة يدعى بها للعاثر، معناها : الارتفاع، اللسان، (لعا)، 210/13، وأل : لجأ إلى موضع ونجا، اللسان، (وأل)، 137/15.

(4) سبق تخريج البيت، انظر 137، حاشية 1.

ومثل للمرتبة بقوله : "إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حر".

فهذه الأمور مرتبة : أولاً : السؤال ثمّ الوعد ثمّ الإعطاء.

ومثل لغير المرتبة بقوله : "إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدي حر".

فهذه الأمور غير مرتبة، ويكون ترتيبها أولاً : الضحك، ثمّ الأكل، ثمّ المجيء.

ثمّ بين أن أقوال الفقهاء اختلفت في هذه المسألة، فمنهم من أجاب بما ذكره وهو الصحيح، وبه ورد السماع، ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وجواب الشرط الأول الشرط الثاني وجوابه، فإذا وقع الشرط الأول، ثمّ الثاني، ثمّ الثالث عتق العبد، وكأن الفاء عنده محذوفة، ولا يلزم على هذا المذهب أن يكون فعل الشرط ماضياً، ومنهم من قال : العتق يلزم بحصول هذه الأفعال كلها دون التفات إلى تقديم فعل وتأخيره[1].

ولخص ابن القيم اختلاف الفقهاء في مسألة اعتراض الشرط على الشرط، وبين أن الأفعال في العبارتين الشرطيتين من حيث الوجود، إمّا أن يكون فيها الفعل الأول متقدماً، والثاني متأخراً، وإمَّا العكس، وإمّا أن يكونا متعادلين في ذلك فقال : "أن الشرط الثاني إن كان متأخراً في الوجود عن الأول كان مقدراً بـ (الفاء)، وتكون الفاء جواب الأول، والجواب المذكور جواب الثاني، مثاله : "إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر"، تقديره : فإن صليت فيه، وحذفت الفاء؛ لدلالة الكلام عليها، وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول فهو في نية التقديم، وما قبله جوابه، والفاء مقدرة فيه، ومثله قوله –تعالى– : ﴿**وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ**﴾[2]؛ أي : فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، وتقول : "إن دخلت المسجد إن توضأت فصل ركعتين"، تقديره : إن توضأت فإن دخلت المسجد فصل ركعتين، فالشرط الثاني هنا متقدم، وإن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود على الآخر، بل كان محتملاً للتقدم والتأخر، لم يحكم على أحدهما بتقدم ولا تأخر، بل يكون الحكم راجعاً إلى تقدير المتكلم ونيته، فأيهما قدر شرطاً كان الآخر جواباً له، وكان مقدراً بـ (الفاء) تقدم في اللفظ أو تأخر،وإنلم يظهر نيته ولا تقديره احتمل الأمرين، فمما ظهر فيه تقديم المتأخر قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا منَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ[3]

---

(1) انظر : ارتشاف الضرب 1885/4.

(2) هود : 34.

(3) سبق تخريج البيت، انظر : 137، حاشية 1.

لأن الاستغاثة لا تكون إلا بعد الذعر...، ومن المحتمل قوله –تعالى– : ﴿**وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1] يحتمل أن تكون الهبة شرطاً، ويكون فعل الإرادة جواباً له، ويكون التقدير : إن وهبت نفسها للنبي، فإن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها فهي خالصة له"[2].

ولم يعد ابن هشام قوله –تعالى– : ﴿**وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ**﴾[3] وكذلك قوله –تعالى– : ﴿**وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[4] من اعتراض الشرط على الشرط، وعد جواب الشرط محذوفاً فيهما، وهو بذلك يخالف جماعة من النحويين منهم ابن مالك وغيره وقال : "وحجتنا على ذلك أنا نقول : نقدِّر جواب الأول تالياً مدلولاً عليه بما تقدم عليه، وجواب الثاني كذلك، مدلولاً عليه بالشرط الأول، وجوابه المُقَدَّمَيْن عليه، فيكون التقدير في الأولى : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، فإذا أردت أن أنصح فلا ينفعكم نصحي، وكذا التقدير في الثانية"[5].

وقال : إن من اعتراض الشرط على الشرط، نحو : "إن ركبت إن لبست فأنت طالق"، وقد اختلف في صحة هذا التركيب، فمنعه بعض النحاة، وأجازه الجمهور، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة، والتي لا تعد من اعتراض الشرط على الشرط، وإنما الدليل في قوله –تعالى– : ﴿**وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاء مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاء لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾[6].
الشاهد : اعترض الشرط الثاني بـ (لو) على الشرط الأول بـ (لولا)، وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وهو "لعذبنا".

ومثال اعتراض الشرط على الشرط أيضاً عنده قوله –تعالى– : ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾[7].

---

(1) الأحزاب : 50.
(2) بدائع الفوائد 60/1.
(3) هود : 34.
(4) الأحزاب : 50.
(5) اعتراض الشرط على الشرط، 2.
(6) الفتح : 25.
(7) البقرة : 180.

وذلك على تقدير (الفاء) على مذهب أبي الحسن؛ أي : فالوصية للوالدين، وأمَّا إذا رُفِعت "الوصية" بالفعل "كُتِبَ" فهي كالآيات السابقة في حذف الجوابين، وقال : إن هذين الموطنين خطرا له قديماً، ولم يرهما لأحد غيره[1].

أمّا إذا توالى شرطان بعطف، فإن ابن مالك يرى أن الجواب لهما معاً[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ**﴾[3].
الشاهد : توالى شرطان بعطف "إن تؤمنوا وتتقوا"، على جواب واحد "يؤتكم"، والجواب لهما معاً.

ولم يعد ابن هشام هذه الآية من اعتراض الشرط على الشرط، خلافاً لابن مالك، وعدها من عطف فعل شرط على فعل شرط آخر[4].

لم يحدد ابن مالك حرف العطف، الذي يكون معه الجواب للشرطين معاً، وجاء الأشموني وبين أن غير ابن مالك من النحاة فصل في هذه المسألة، فقال : إن توالى الشرطان بعطف بـ (الواو) فالجواب لهما، نحو : "إن تأتني وإن تحسن إليَّ أحسن إليك"، وإن توالى الشرطان بعطف بـ (أو) فالجواب لأحدهما، نحو : "إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها"، وإن توالى الشرطان بـ (الفاء) فالجواب للشرط الثاني، والشرط الثاني وجوابه جواب للشرط الأول، وبناءً على كلامهم يحمل كلام ابن مالك على العطف بحرف (الواو)[5].

يتضح مما سبق أن النحاة عدوا جواب الشرطين المتتاليين بعطف بـ (الواو) للشرطين معاً؛ لأن حرف العطف (الواو) يفيد مطلق الجمع بين الشيئين، وعدوا جواب الشرطين المتتاليين بـ (أو) لأحد الشرطين؛ لأن (أو) حرف عطف لأحد الشيئين فهو يفيد التخيير، وعدوا جواب الشرطين المتتاليين بعطف بـ (الفاء) للشرط الأول؛ وذلك لأن (الفاء) حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب.

وذكر أبو حيان أنه إذا عطفت على فعل الشرط بـ (ثمّ)، نحو : "إن آتك ثم إن أدخل دارك فعبدي حر" فإن العتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأول[6].

وذكر ابن القيم حكم العطف على فعل الشرط بـ (لا)، نحو : "إن خرجت لا إن لبست فأنت طالقٌ، فقال : "فيحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما : جعل الخروج شرطاً ونفي اللبس أن يكون

---

(1) انظر : اعتراض الشرط على الشرط 2-3.
(2) انظر : شرح الكافية 165/3.
(3) محمد : 36.
(4) انظر : اعتراض الشرط على الشرط : 2.
(5) انظر : شرح الأشموني 596/3.
(6) انظر : ارتشاف الضرب 1888/4.

شرطاً، الثاني : أن يجعل الشرط هو الخروج المجرد عن اللبس، والمعنى : إن خرجت لا لابسة؛ أي غير لابسة، ويكون المعنى إن كان منك خروج لا مع اللبس فعلى هذا التقدير الأول يحنث بالخروج وحده، وعلى الثاني لا يحنث إلا بخروج لا لبس معه"[1].

وذكر كذلك حكم العطف على فعل الشرط بـ (بل)، نحو : "إن خرجت بل إن لبست فأنت طالق" فقال : "ويحتمل هذا التعليق أمرين، أحدهما : أن يكون الشرط هو اللبس دون الخروج، فيختص الحنث به؛ لأجل الإضراب، والثاني : أن يكون كل منهما شرطاً فيحنث بأيهما وجد، ويكون الإضراب عن الاقتصار فيكون إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء، كما تقول : أعطه درهماً بل درهماً آخر"[2].

وذكر –أيضاً– حكم العطف على فعل الشرط بـ (لكن)، نحو : "إن لبست لكن إن خرجت فأنت طالق" فقال : "فالشرط الثاني إذا وقع لغا الأول؛ لأجل الاستدراك بـ (لكن) [3].

خلاصة :

1- اجتمع الشرط والقسم معاً في صحيح البخاري في خمسة عشر موضعاً، عُدَّ الجواب للقسم المتقدم على الشرط في ثمانية مواضع، وعُد الجواب للشرط الامتناعي، وحذف جواب القسم في ستة مواضع، وكان الجواب في الموضع الخامس عشر للقسم والشرط معاً.
2- لم يجتمع الشرط وهمزة الاستفهام في صحيح البخاري.
3- توالى شرطان على جواب واحد في صحيح البخاري في أربعة مواضع، وكان التوالي بحرف العطف (الفاء).

---

(1) بدائع الفوائد 58/1.
(2) السابق 59/1.
(3) السابق 59/1.

المبحث الرابع
نماذج تطبيقية من صحيح البخاري

أولاً : نماذج تطبيقية على الجمع بين الشرط والقسم في صحيح البخاري

اجتمع الشرط والقسم خمس عشرة مرة في الصحيح، منها :

* قوله ﷺ : "لئنْ أدبرتَ لَيَعْقِرَنَّك اللهُ"[1].

الشاهد : اجتمع القسم والشرط معاً في الحديث، وكان القسم مقدماً على الشرط؛ لذا فالجواب له وجواب الشرط محذوف، ومما يدل على أن الجواب للقسم هو تأكيد الفعل المضارع بـ (اللام) والنون معاً.

ليعقرنَّكَ : اللام : هي اللام الواقعة في جواب القسم، هي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

يعقرنك : فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بـ "نون التوكيد" اتصالاً مباشراً، والكاف : ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم.

الله : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب قسم، وقد أغنت عن جواب الشرط؛ لتقدم القسم على الشرط.

* وقوله ﷺ : "وايمُ الله لو أنَّ فاطمة ابنة محمدٍ سرقت لقطعتُ يدها"[2].

الشاهد : اجتمع القسم والشرط الامتناعي في الحديث معاً، وكان القسم مقدماً على الشرط، ورغم ذلك فالجواب للشرط الامتناعي، ومما يدل على ذلك هو دخول اللام على الجواب، والتي تسمى لام "لو"، والتي تدخل على جواب "لو" إذا كان الجواب مثبتاً، وجواب القسم محذوف.

لقطعتُ : اللام : حرف واقع في جواب "لو" لا محل له من الإعراب.

قطعت : فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بـ "تاء المتكلم"، و"التاء" : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم.

* وقوله ﷺ : "وإنْ هم أبَوا فوالذي نفسي بيده لأُقاتِلَنَّهم على أمري هذا"[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب 516/2، ح 3620، كتاب المغازي 179/3، ح 4373، كتاب التوحيد 559/4، ح 7461.

(2) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 481/2، كتاب المغازي 157/3، ح 4304، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 362/4، ح 6787، ح 6788.

(3) السابق، كتاب الشروط 251/2، ح 2731، ح 2732.

الشاهد : اجتمع الشرط والقسم في الحديث معاً، وكان الشرط مقدماً على القسم، ورغم ذلك فالجواب للقسم لا للشرط، وهذا جائز، ويكون القسم وجوابه جواباً للشرط.

لأقاتلنهم : اللام هي : اللام الواقعة في جواب القسم، وهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

أقاتلنهم : فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بـ (نون) التوكيد اتصالاً مباشراً، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا يعود على رسول الله ﷺ، وهم : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة القسمية جواباً للشرط.

ثانياً : نماذج تطبيقية على توالي شرطين على جواب واحد في صحيح البخاري

توالى شرطان على جواب واحد أربع مرات في الصحيح، وكان التوالي بحرف العطف "الفاء" فقط، نحو قوله ﷺ : "إذا وُضِعتْ الجنازةُ فاحتملها الرجالُ على أعناقهم، فإنْ كانت صالحةً قالت : قدموني..."[1].

الشاهد : توالى شرطان في هذا الحديث على جواب واحد، بحرف العطف (الفاء)؛ لذا يعد الجواب "قالت" جواباً للشرط الثاني "فإن كانت صالحة"، والشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول "إذا وضعت الجنازة"؛ وذلك لأن (الفاء) حرف يفيد الترتيب والتعقيب.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 365/1، ح 1316.

الملاحـــــــق

أولاً : مواضع العوامل الجازمة لفعل واحد في صحيح البخاري.

ثانياً : مواضع العوامل الجازمة لفعلين في صحيح البخاري.

ثالثاً : مواضع البناء في محل جزم في صحيح البخاري.

رابعاً : مواضع الجملة الشرطية وجوابها في صحيح البخاري.

خامساً : مواضع الفعل المضارع المجزوم في جواب الطلب في صحيح البخاري.

سادساً : مواضع المرتفع بين مجزومين في صحيح البخاري.

سابعاً : مواضع اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء) في صحيح البخاري.

ثامناً : مواضع الحذف في صحيح البخاري.

تاسعاً : مواضع اجتماع الشرط والقسم في صحيح البخاري.

عاشراً : مواضع توالي عبارتين شرطيتين على جواب واحد في صحيح البخاري.

أولاً : مواضع العوامل الجازمة لفعل واحد في صحيح البخاري

1) لم :

- سأل رجلٌ النبي ﷺ : أيُّ الإسلام خيرٌ؟ قال : "تُطعِمُ الطَّعامَ، وتَقرأُ السَّلامَ على من عَرفتَ، ومَنْ لم تَعْرِفْ"[1].
- "... ألم ترَ أنَّها تخرجُ صفراءَ مُلْتَوِيَةً"[2].
- "... مَثَلُ مَنْ لم يَرْفعْ بذلك رأساً، ولم يَقبلْ هُدى الله الذي أُرْسِلتُ به"[3].
- "ما مِنْ شيءٍ لم أكُنْ أُرِيتَهُ إلا رَأَيتُهُ في مقامي حتى الجنةُ والنارُ"[4].
- "... حتى إذَا لم يُبق عَالماً..." [5].
- "إنّ مكة حَرَّمَها اللهُ، ولم يُحرِّمها الناسُ، ... فإنْ أحدٌ ترخّصَ لِقتالِ رسول الله ﷺ فقولوا : إنّ الله قد أَذِنَ لرسوله، ولم يأذنْ لكم..." [6].
- "إنَّها لم تحِلَّ لأحدٍ قبلي، ولم تحِلَّ لأحدٍ بعدي ..." [7].
- "لا تأكلْ إنَّما سمَّيتَ على كلبك، ولم تُسَمِّ على الآخر"[8].
- "لا يَزالُ العَبْدُ في صَلاةٍ ما كانَ في المسجدِ يَنتظِرُ الصّلاةَ ما لم يُحْدِثْ"[9].
- "هَرِيقُوا عَليَّ مِنْ سبعِ قِرَبٍ لم تُحْلَلْ أَو أَوْ كِيَتُهُنَّ لعلي أَعْهدُ إلى النَّاسِ"[10].
- "لَعَلَّهُ أَنْ يُخفِّفَ عَنْهُما ما لم يَيْبَسَا"[11].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان 19/1، ح 12، كتاب الاستئذان 218/4، ح 6236.

(2) السابق، كتاب الإيمان 21/1، ح 22، كتاب الرقاق 302/4، ح 6560.

(3) السابق، كتاب العلم 41/1، ح 79.

(4) السابق، كتاب العلم 42/1، ح 86، كتاب الوضوء 71/1، ح 184، كتاب الجمعة 256/1، ح 922، كتاب الكسوف 295/1، ح 1053، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 506/4، ح 7287.

(5) السابق، كتاب العلم 47/1، ح 100.

(6) السابق، كتاب العلم 48/1، ح 104، كتاب جزاء الصيد 510/1، ح 1832، كتاب المغازي 154/3، ح 4295.

(7) سبق تخريجه، انظر ص : 54، حاشية 3.

(8) صحيح البخاري، كتاب الوضوء 68/1، ح 175، كتاب البيوع 49/2، ح 2054.

(9) السابق، كتاب الوضوء 69/1، ح 176، كتاب الصلاة 139/1، ح 445، 148/1، ح 447، كتاب الأذان 189/1، ح 659، كتاب البيوع 66/2، ح 2119، كتاب بدء الخلق 400/2، ح 3229.

(10) السابق، كتاب الوضوء 74/1، ح 198، كتاب المغازي 200/3، ح 4442، كتاب الطب 92/4، ح 5714.

(11) سبق تخريجه، انظر : 55، حاشية 1.

- "... فإنَّما بُعِثتُم مُيَسِّرينَ، ولم تُبْعَثوا مُعَسِّرينَ"[1].
- "... فناداه ربُّهُ : يا أَيُّوبُ، ألم أَكُنْ أَغنَيْتُكَ عمَّا ترى؟ ..." [2].
- "... أَليسَ إِذَا حَاضَتْ لم تُصَلِّ ولم تَصُمْ؟"[3].
- "لَعَلَّهَا تَحبِسُنَا، ألم تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ؟"[4].
- "أُعطِيتُ خَمْساً لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ من قبْلِي، ... وأُحِلَّتْ ليّ المغَانِمُ، ولم تحِلَّ لأَحدٍ قبلي ..."[5].
- "... لم يخطُ خَطْوةً إلا رَفَعهُ اللهُ بها درجةً ... وتُصَلِّي عليه الملائكَةُ ما دامَ في مجلسه ... ما لم يُحدِثْ"[6].
- "لم أَنسَ ولم تُقصَرْ"[7].
- "عُرِضَتْ عليَّ الجنَّةُ والنَّارُ في عَرَضِ هذا الحائطِ فلم أَرَ كالخَيرِ والشَّرِ"[8].
- "... إنَّكُم لم تزالّوا في صلاةٍ ما انتظرتُم الصَّلاةَ..."[9].
- "... اذكُرْ كَذَا، اذكر كذا، لما لم يَكُنْ يَذكُرُ حتى يَظَلَّ الرجلُ لا يدري كم صلَّى"[10].
- "لو يَعلَمُ النَّاسُ ما في النِّداءِ والصَّفِ الأولِ، ثمَّ لم يَجِدُوا إلاَّ أَنْ يَستَهِمُوا عليه لاسْتَهَمُوا"[11].
- "لا صلاةَ لِمنْ لم يَقْرأْ بفاتحةِ الكتابِ"[12].
- "ارجعْ فَصَلِّ، فإنَّكَ لم تُصلِّ"[13].
- "إِنِّي لم أَكْسُكَهَا لتلبسها"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء 79/1، ح 220، كتاب الأدب 188/4، ح 6128.
(2) السابق، كتاب الغسل 93/1، ح 279، كتاب أحاديث الأنبياء 448/2، ح 3391، كتاب التوحيد 568/4، ح 7493.
(3) السابق، كتاب الحيض 99/1، ح 304، كتاب الصوم 21/2، ح 1951.
(4) السابق، كتاب الحيض 106/1، ح 328.
(5) السابق، كتاب التيمم108/1، ح 335، كتاب الصلاة 137/1، ح 438.
(6) السابق، كتاب الصلاة 148/1، ح 477، كتاب الأذان 187/1، ح 647.
(7) السابق، كتاب الصلاة 148/1، ح 482، كتاب السهو 341/1، ح 1229، كتاب الأدب 169/4، ح 6051.
(8) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 162/1، ح 540، كتاب الأذان 212/1، ح 749، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 508/4، ح 7294، كتاب الرقاق 280/4، ح 6468.
(9) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 176/1، ح 600، كتاب الأذان 190/1، ح 661، كتاب اللباس 130/4، ح 5869.
(10) السابق، كتاب الأذان 179/1، ح 608، كتاب العمل في الصلاة 339/1، ح 1222، كتاب السهو 342/1، ح 1231.
(11) السابق، كتاب الأذان 180/1، ح 615، 188/1، ح 653، كتاب الشهادات 223/2، ح 2689.
(12) السابق، كتاب الأذان 214/1، ح 756.
(13) السابق، كتاب الأذان 214/1، ح 757، 223/1، ح 793، كتاب الاستئذان 222/4، ح 6251، كتاب الأيمان والنذور 329/4، ح 6667.
(14) السابق، كتاب الجمعة 247/1، ح 886، كتب الهبة وفضلها 207/2، ح 2612، 209/2، ح 2619، كتاب الأدب 154/4، ح 5981، كتاب البيوع 62/2، 2104، والرواية فيه: "إني لم أرسل بها لتلبسها".

- "أَمَّا بَعدُ؛ فإِنَّه لم يَخْفَ عليَّ مَكَانَكُم ..."[1].
- قال : "ولا الجهادُ، إلا رَجُلٌ خَرَجَ يخاطرُ بنفسِه ومَالِه فلم يَرجعْ بشيءٍ"[2].
- "... ولم يَمْنَعْني من الخروجِ إليكم؛ إلا أنِّي خَشِيتُ أنْ تفرضَ عليكُم"[3].
- "ألم أُخبَرْ أَنَّكَ تقومُ الليلَ، وتصومَ النَّهارَ؟"[4].
- "ما مِنَ النّاس من مسلمٍ يُتوفّى له ثلاثُ لم يبلغوا الحنث إلا أدخلَه الله الجنّةَ"[5].
- "هلْ مِنْكُم رجلٌ لم يُقَارِفِ الليلة؟"[6].
- "واللهِ لأَستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنكَ"[7].
- "أدخلاني داراً لم أرَ أَحسنَ مِنْها، ... والذي رَأَيتُهُ يُشدَخُ رَأسُهُ، فرجلٌ علَّمُه اللهُ القرآنَ، فَنَامَ عنه بالليلِ، ولم يعملْ فيه بالنهارِ، ... قالا : ذَاكَ مَنْزِلُكَ، قلتُ : دَعَانِي أدخلُ منزلي، قالا : إنّه بَقِيَ لكَ عُمُرٌ لم تَستكمِلْهُ"[8].
- "تأتي الإبلُ على صَاحِبها على خيرِ ما كانتْ إذا هُوَ لم يُعْطِ فيها حَقَّها..."[9].
- "... ثمَّ لَيقَفَنَّ أحدكُم بينَ يدي الله، ليسَ بينهُ وبَينَهُ حجابٌ، ولا ترجمانٌ يترجُم لهُ، ثمَّ ليقولنَّ لهُ : ألم أُوتِكَ مالاً؟ ... ألم أُرسِلْ إليك رسولاً؟"[10].
- "ألم تَرَى أَنَّ قَومَكِ لما بنُوا الكعبةَ اقتصرُوا على قواعدِ إبراهيم؟"[11].
- "قَاتَلَهُمُ اللهُ، أَمَا واللهِ قد عَلِمُوا أَنَّهما لم يَسْتَقْسِمَا بها قط"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجمعة 257/1، ح 924.

(2) السابق، كتاب العيدين 270/1، ح 969.

(3) السابق، كتاب أبواب التهجد 314/1، ح 1129.

(4) السابق، كتاب أبواب التهجد 320/1، ح 1153، كتاب الصوم 27/2، ح 1975، ح 1977، كتب أحاديث الأنبياء 462/2، ح 3419 والرواية فيه "ألم أنبأ"، كتاب النكاح 526/3، ح 5199، كتاب الأدب 189/4، ح 6134.

(5) السابق، كتاب الجنائز 348/1، ح 1248، 383/1، ح 1381.

(6) السابق، كتاب الجنائز 357/1، ح 1285، 371/1، ح 1342.

(7) السابق، كتاب الجنائز 377/1، ح 1360، كتاب مناقب الأنصار 33/3، ح 3884، كتاب تفسير القرآن 290/3، ح 4675، 357/3، ح 4772.

(8) السابق، كتاب الجنائز 384/1، ح 1386.

(9) السابق، كتاب الزكاة 391/1، ح 1402، كتاب الحيل 413/4، ح 6958.

(10) السابق، كتاب الزكاة 395/1، ح 1413، كتاب المناقب 509/2، ح 3595.

(11) السابق، كتاب الحج 443/1، ح 1583، كتاب أحاديث الأنبياء 441/2، ح 3368، كتاب تفسير القرآن 212/3، ح 4484.

(12) السابق، كتاب الحج 449/1، ح 1601.

- "إنَّا لم نردَّهُ عليكَ إلا أنّا حُرُمٌ"[1].
- "فإذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فلم يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ"[2].
- "هذا يومُ عَاشُوراءَ ولم يُكْتَبْ عليكُم صِيَامُهُ..."[3].
- "البَيِّعَانِ بالخيارِ ما لم يَتفرَّقَا"[4].
- عن النبي ﷺ قال الله –عز وجل– "ثلاثةٌ أنَا خَصمُهُمْ يومَ القيامةِ، ... ورجلٌ استأجَر أجيراً واستوفى منه ولم يُعْطِه أَجرَهُ"[5].
- "إنّا لا ندري من أَذِنَ منكُم في ذَلِكَ، مِمَّن لم يأذنْ؟"[6].
- "ثَلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُم اللهُ يومَ القيامةِ، ... ورجلٌ مَنَعَ فَضْلَ ماءٍ، فيقولُ اللهُ : اليومَ أمنعكَ فَضْلِي، كما منعتَ فَضلَ ما لم تعملْ يَدَاكَ"[7].
- "الخيلُ لرجلٍ أجرٌ، ولرجلٍ سترٌ، وعلى رجلٍ ورزٌ ... ولو أنها مرت بنهرٍ فشربتْ منُه، ولم يُرِدْ أن يسقيَ كانَ ذلكَ حسناتٍ له، فهي لذلكَ أَجرٌ، ورجلٌ رَبَطها تَغنياً وتَعَفُّفاً، ثمَّ لم ينسَ حقَ اللهِ في رقَابِها ولا ظُهورِهَا فهي لذلكَ سترٌ..."[8].
- "إنّ اللهَ تجاوَزَ لي عَنْ أُمَّتِي ما وسوستْ به صُدُورُهَا، ما لم تعملْ، أو تَكلَّمْ"[9].
- "... فإنّ الوحيَ لم يأتِنِي وأَنَا في ثوبِ امرأةٍ إلا عائشة"[10].
- "إنَّا لم نَجِيءْ لقتال أحدٍ ولكنّا جئنا معتمرين"[11].
- "لم تراعوا، لم تراعوا"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد 508/1، ح 1825، كتاب الهبة وفضلها 196/2، ح 2573.

(2) السابق، كتاب الصوم 6/2، ح 1896.

(3) السابق، كتاب الصوم 34/2، ح 2003.

(4) السابق، كتاب البيوع 55/2، ح 2079، ح 2082، 63/2، ح 2107، ح 2108، ح 2109، ح 2010.

(5) السابق، كتاب البيوع 91/2، ح 2227، كتاب الإجارة 102/2، ح 2270.

(6) السابق، كتاب الوكالة 116/2، ح 2307، ح 2308، كتاب العتق 186/2، كتاب الهبة وفضلها 206/2، ح 2607، ح 2608، كتاب فرض الخمس 369/2، ح 3131، كتاب المغازي 160/3، ح 4318.

(7) السابق، كتاب المساقاة 135/2، ح 2369، كتاب التوحيد 555/4، ح 7446.

(8) السابق، كتاب المساقاة 136/2، ح 2371، كتاب المناقب 522/2، ح 3646، كتاب تفسير القرآن 456/3، ح 4962، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 524/4، ح 7356.

(9) السابق، كتاب العتق 182/2، ح 2528، كتاب الطلاق 546/3، ح 5269، كتاب الأيمان والنذور 328/4، ح 6664.

(10) السابق، كتاب الهبة وفضلها 197/2، ح 2581.

(11) السابق، كتاب الشروط 249/2، ح 2731.

(12) السابق، كتاب الجهاد والسير 304/2، ح 2908، 339/2، ح 3040.

- "فلم تسمَعِي ما قلتُ : وعليكم"[1].
- "يا أهلَ اليمنِ أقبلوا البُشرى إذ لم يقبلْها بنو تميم"[2].
- "السمعُ والطاعةُ حقٌ ما لم يؤمرْ بالمعصية"[3].
- "سأقولُ لَكُم قولاً لم يَقُلْهُ نبيٌ لِقَومِه"[4].
- "أقرأني جبريلُ على حرفٍ، فلم أزلْ أَستَزِيدُهُ، حتى انتهى إلى سبعة أحرفٍ"[5].
- "لقدْ لقيتُ من قَومِكِ ما لقيتُ، وكانَ أشدُ ما لقيتُ منهم يومَ العقبةَ؛ إذ عرضت نفسي على ابن عبد يَاليلَ فلم يجبْنِي إلى ما أردت، فانطلقتُ وأنا مهمومٌ على وجهي، فلم استفقْ إلا وأنا بقرنِ الثعالب"[6].
- "... إذا وُضِعَ لها ألبانُ الإبلِ لم تشربْ"[7].
- "دخَلتْ امرأةٌ النارَ في هرةٍ ربطتها، فلم تُطْعِمْها، ولم تَدَعْهَا تأكلُ من خشاشِ الأرضِ"[8].
- "... كلُّ من يَدْخلُ الجنَّةَ على صورةِ آدمَ، فلم يَزَلِ الخلقُ ينقصُ حتى الآن"[9].
- "لولا بنو إسرائيلَ لم يَخْنَزِ اللحمُ، ولولا حواءُ لم تَخُنْ أنثى زوجها"[10].
- "... ربِّي غَضِبَ غضباً، لم يغضبْ مثلَه، ولا يغضبُ بعده مثلَه..."[11].
- "إنَّهم لم يزالُوا مُرتدينَ على أَعقَابِهم منذُ فَارَقتُهم"[12].
- "لم يَكذبْ إبراهيم –عليه السلام– إلاّ ثلاثَ كذباتٍ"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير 310/2، ح 2935، كتاب الأدب 165/4، ح 6030، كتاب الدعوات 260/4، ح 3695، 262/4، ح 6401.

(2) السابق، كتاب بدء الخلق 388/2، ح 3190، 3191، كتاب المغازي 175/3، ح 4365، 182/3، ح 4386.

(3) السابق، كتاب الجهاد والسير 317/2، ح 2955، كتاب الأحكام 464/4، ح 7144.

(4) السابق، كتاب الجهاد والسير 345/2، ح 3057، كتاب أحاديث الأنبياء 426/2، ح 3337، كتاب الأدب 201/4، ح 6175، كتاب الفتن 460/4، ح 7127.

(5) السابق، كتاب بدء الخلق 397/2، ح 3219، كتاب فضائل القرآن 468/3، ح 4991.

(6) السابق، كتاب بدء الخلق 400/2، ح 3231.

(7) السابق، كتاب بدء الخلق 417/2، 3305.

(8) السابق، كتاب بدء الخلق 419/2، ح 3318.

(9) سبق تخريجه، انظر : 54، حاشية 2.

(10) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 424/2، ح 3330، 452/2، ح 3399.

(11) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 427/2، ح 3340، كتاب تفسير القرآن 314/3، ح 4712، كتاب الرقاق 303/4، ح 6565.

(12) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 433/2، ح 3349، 473/2، ح 3447، كتاب تفسير القرآن 335/3، ح 4740، 267/3، ح 4625، كتاب الرقاق 294/4، ح 6526.

(13) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 435/2، ح 3358.

- "لم يَكْمُلْ من النِّساءِ إلا آسيةُ امرأةُ فرعونَ، ومريمُ بنتُ عمران..."[1].
- "لم يتكلمْ في المهدِ إلا ثلاثةٌ ..."[2].
- "أنّ رجلاً كانَ قبلُكم رغَسَهُ الله مالاً، فقالَ لبنيه لمَّا حُضِرَ : أيُ أبٍ كنتُ لكم؟ قالوا : خير أب، قال : فإنِّي لم أعملْ خيراً قط ..."[3].
- "إنَّ مِنْ أعظمِ الفِرى... أو يُرِيَ عينَهُ ما لم ترَ، أو يقولَ على رسول الله ﷺ ما لم يقلْ"[4].
- "ألم تسمعي ما قالَ المُدْلجيُّ لزيدٍ وأسامة، ورأى أقدامهما؟..."[5].
- "... فلم أرَ عَبقريّاً في النِّاسِ يفري فَرِيّهُ، حتى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ"[6].
- "والذي نفسي بيده إنَّ الشملة التي أصابها يومَ خيبرَ مِنَ المغانِمِ لم تُصبْها المقاسمُ لتشتعلُ عليه ناراً"[7].
- "يا معشرَ الأنصار ألم أجدْكُم ضُلالاً فهداكم اللهُ بي"[8].
- "إنّي لم أُومرْ أنْ أنقِّبَ قلوبَ النّاس"[9].
- "ما خلَّفكَ ألم تكنْ قد ابتعتَ ظهركَ؟"[10].
- "إنّهُ لم يقبضْ نبيٌ –قط– حتى يرى مَقعَدَهُ من الجنَّةِ ثم يُخيَّرَ"[11].
- "ألم أنهكُم أنْ تلُدُّوني؟... لا يبقى أحدٌ في البيتِ إلاّ لُدَّ وأنا أنظرُ إلا العبّاس؛ فإنَّه لم يشهدْكُم"[12].
- "ألم يقلِ اللهُ "استجيبوا لله ورسوله إذا دعاكم"[13].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 54، حاشية 1.

(2) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 470/2، ح 3436.

(3) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 482/2، ح 3478، كتاب التوحيد 571/4، ح 7508، والرواية فيه "إنه لم يبتئر عند الله خيراً".

(4) السابق، كتاب المناقب 489/2، ح 3509.

(5) السابق، كتاب المناقب 499/2، ح 3555، كتاب الفرائض 357/4، ح 6770، 358/4، ح 6771، والرواية فيهما "ألم تَرَي أنَّ مُجَزِّزاً نظر إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد...".

(6) السابق، كتاب المناقب 520/2، ح 3634، كتاب فضائل أصحاب النبي 532/2، ح 3676، 534/2، ح 3682، 528/2، ح 3664، كتاب التعبير 433/4، ح 7019، ح 7021، كتاب التوحيد 563/4، ح 7475.

(7) السابق، كتاب المغازي 140/3، ح 4234، كتاب الأيمان والنذور 340/4، ح 6707.

(8) السابق، كتاب المغازي 164/3، ح 4330.

(9) السابق، كتاب المغازي 170/3، ح 4351.

(10) السابق، كتاب المغازي 190/3، ح 4418.

(11) السابق، كتاب المغازي 198/3، ح 4437، 204/3، ح 4463، كتاب الرقاق 290/4، ح 6509.

(12) السابق، كتاب المغازي 203/3، ح 4458، كتاب الطب 91/4، ح 5712، كتاب الديات 392/4، ح 6897.

(13) السابق، كتاب تفسير القرآن 207/3، ح 4474، 309/3، ح 4703، 278/3، ح 4647، كتاب فضائل القرآن 471/3، ح 5006.

- "قال الله : كَذَّبني ابنُ آدمَ، ولم يكنُ لهُ ذلك، وشتمني، ولم يكنْ له ذلك..." [1].
- "يا سعدُ، ألم تسمعْ ما قالَ أبو حبّاب؟"[2].
- "... تتبعُ كلَّ أُمَّةٍ ما كانت تعبدُ ... حتى إذا لم يبقَ إلا من كانَ يعبدُ اللهَ من بَرٍّ أو فاجرٍ أَتَاهُم ربُ العالمينَ ... فيقالُ : ماذا تنتظرون؟ تتبعُ كلُّ أُمَّةٍ ما كانت تعبدُ، قالوا : فارقنا النّاسَ في الدنيا، ولم نُصاحبْهم، ونحنُ ننتظرُ ربنا ..."[3].
- "أرأيتُم ما أنفق منذُ خلقَ السَّماءَ والأرضَ؟ فإنَّه لم يَغِضْ ما في يده ..."[4].
- "إنَّ اللهَ ليُملِي للظَّالِمِ حتَّى إذَا أخَذَهُ لم يُفْلِتْهُ"[5].
- "... نظرتُ عن يميني فلم أرَ شيئاً، ونظرت عن شمالي فلم أَرَ شيئاً، ونظرتُ أَمامي فلم أرَ شيئاً، ونظرتُ خلفي فلم أرَ شيئاً ..."[6].
- "سُئِلَ النَّبيُ عن الحُمُرِ؟ فقال : "لم يُنْزَلْ عليَّ منها شيءٌ إلا هذه الآية الجامعة "فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرةٍ شراً يره"[7].
- "... ربما أدركَ الشِّهابُ المستمعَ، قبل أن يَرمِيَ بها إلى صاحبِه فيحرقَه، ورُبَّما لم يُدركْهُ..."[8].
- "... أمّا شتمه إيايَ فقوله : اتخذَ اللهَ ولداً، وأنا الأحدُ الصمدُ، لم أَلد، ولم أولد، ولم يكن لي كفواً أحد"[9].
- "لم يأذنِ اللهُ لشيءٍ ما أذِنِ للنَّبيِّ أنْ يَتغنَّى بالقرآنِ"[10].
- "في الذي لم يُرتَعْ فيها"[11].
- "لم أرَ البُرْمة؟"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن 211/3، 4482.

(2) السابق، كتاب تفسير القرآن 243/3، ح 4566، كتاب الأدب 208/4، ح 6207، كتاب الاستئذان 222/4، ح 6254.

(3) السابق، كتاب تفسير القرآن 250/3، ح 4581.

(4) السابق، كتاب تفسير القرآن 296/3، ح 4684، كتاب التوحيد 542/4، ح 7411، 544/4، ح 7419، والرواية فيه "فإنه لم ينقص ما في يمينه".

(5) السابق، كتاب تفسير القرآن 298/3، ح 4686.

(6) السابق، كتاب تفسير القرآن 434/3، ح 4922.

(7) السابق، كتاب تفسير القرآن 456/3، ح 4963.

(8) السابق، كتاب تفسير القرآن 307/3، ح 4701.

(9) السابق، كتاب تفسير القرآن 462/3، ح 4974، ح 4975.

(10) السابق، كتاب فضائل القرآن 476/2، ح 5023.

(11) السابق، كتاب النكاح 489/3، ح 5077.

(12) السابق، كتاب النكاح 495/3، ح 5097، كتاب الطلاق 549/3، ح 5279، والرواية فيه "ألم أرَ البُرمةَ فيها لحماً؟".

- "لو أنَّ أحدهم يقول حينَ يأتي أهلَهُ بسمِ الله، اللهمُّ جنِّبني الشَّيطانَ وجنِّب الشَّيطانَ مَا رَزَقتَنَا، ثم قُدِرَ بينهما في ذلك، لم يَضرُّه الشيطانُ أبداً"[1].
- "المُتَشَبِّعُ بما لم يُعْط كلابسِ ثَوْبي زُورٍ"[2].
- "دخلتُ الجنة فأبصرتُ قصراً، فقلتُ : لمن هذا، قالوا : لعمرَ بنَ الخطاب، فأردتُ أن أدخله فلم يَمنعْني إلا علمي بِغَيْرَتِكَ"[3].
- "لا، ولكن لم يَكُنْ بأرضِ قومي، فَأَجدُني أَعَافُهُ"[4].
- "هذا حَمَدَ اللهَ، وهذا لم يحمدِ الله"[5].
- "يُستجابُ لأحدِكُم ما لم يَعْجلْ، يقول : دعوتُ، فلم يُستجبْ لي"[6].
- "لو يعلمُ الكافرُ بكلِّ الذي عند الله من الرحمةِ لم ييئسْ من الجنة، ولو يعلم المؤمن الذي عند الله من العذاب لم يأمنْ من النار"[7].
- "... ومالنا لا نَرضَى وقد أَعْطَيْتَنَا ما لم يُعْطِ أحداً من خَلقِكَ"[8].
- "لا يأتي ابنَ آدَمَ النُّذرُ بشيءٍ لم يكنْ قد قدرتُهُ"[9].
- "... أفلم تَرضَوا أن تكونوا ثلثَ أهلِ الجنّةِ؟"[10].
- "لن يزالَ المؤمنُ في فسحةٍ من دينه ما لم يُصبْ دماً حَرَاماً"[11].
- "لو اطّلع في بيتك أحدٌ ولم تأذنْ له حذفتَه بحصاةٍ ..."[12].
- "لم يبقَ من النُّبوةِ إلا المبشرات"[13].
- "إذا اقترب الزمانُ لم تكدْ تكذبُ رُؤَيا المؤمنُ"[14].
- "فأتى ابنُ الخطاب فَأَخَذَ مِنهُ، فلم يزلْ ينزعُ حتى تولّى النَّاس"[15].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح 515/3، ح 5165.
(2) السابق، كتاب النكاح 531/3، ح 5219.
(3) السابق، كتاب النكاح 532/3، ح 5226.
(4) السابق، كتاب الأطعمة 10/4، ح 5391، كتاب الذبائح والصيد 47/4، ح 5537.
(5) السابق، كتاب الأدب 212/4، ح 6221، 213/4، ح 6225.
(6) السابق، كتاب الدعوات 247/4، ح 6340.
(7) السابق، كتاب الرقاق 280/4، ح 6469.
(8) السابق، كتاب الرقاق 300/4، ح 6549، كتاب التوحيد 577/4، ح 7518.
(9) السابق، كتاب القدر 313/4، ح 6609، كتاب الأيمان والنذور 337/4، ح 6694.
(10) السابق، كتاب الأيمان والنذور 323/4، ح 6642.
(11) السابق، كتاب الديات 383/4، ح 6862.
(12) السابق، كتاب الديات 390/4، ح 6888.
(13) سبق تخريجه، انظر : 55، حاشية 2.
(14) صحيح البخاري، كتاب التعبير 431/4، ح 7017.
(15) السابق، كتاب 433/4، ح 7022.

- "ما من عبدٍ استرعاهُ اللهُ رعيةً يُحطْها بنصيحةٍ إلا لم يجدْ رائحةَ الجنة"[1].
- "لو دخلوها لم يزالُوا فيها إلى يومِ القيامةِ"[2].
- "إنّ أعظم المسلمينَ جُرماً، من سألَ عن شيءٍ لم يُحرَّمْ فحُرِّمَ من أجلِ مَسْأَلَتِهِ"[3].
- "كان الله ولم يكن شيء قبله..."[4].
- "... كذبتُم لم يكن لله صاحبةٌ ولا ولدٌ فماذا تريدون؟"[5].
- "ليس منَّا من لم يتغنَّ بالقرآن"[6].

2) مواضع "لا" الناهية في صحيح البخاري :

- "يَسِّروا، ولا تُعسِّروا، بَشِّروا، ولا تُنَفِّرُوا"[7].
- "لا تَكْذِبُوا عليَّ"[8].
- "تَسَمّوا باسمي، ولا تَكْتَنُوا بِكُنيَتي"[9].
- "لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّاراً"[10].
- "لا يَلْبسِ القَمِيصَ، ولا العِمَامةَ، ولا السَّراوِلَ ..."[11].
- "لا يَنصرفْ حتى يسمعَ صَوتاً أو يجدَ ريحاً"[12].
- "لا تَأْتِني بِعظمٍ ولا رَوْثٍ"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأحكام 466/4، ح 7150.
(2) السابق، كتاب أخبار الآحاد 498/4، ح 5257.
(3) السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 507/4، ح 7289.
(4) السابق، كتاب التوحيد 544/4، ح 7418.
(5) السابق، كتاب التوحيد 550/4، ح 7439.
(6) السابق، كتاب التوحيد 581/4، ح 7527.
(7) السابق، كتاب العلم 38/1، ح 69، كتاب الأدب 187/4، ح 6124، ح 6125.
(8) السابق، كتاب العلم 49/1، ح 106.
(9) السابق، كتاب العلم 49/1، ح 110، كتاب البيوع 66/2، ح 2120، ح 2121، كتاب فرض الخمس 362/2، ح 3114، ح 3115، كتاب المناقب 497/2، ح 3537، ح 3538، ح 3539، كتاب الأدب 204/4، ح 6187، ح 6188، كتاب الأدب 206/4، ح 9196.
(10) السابق، كتاب العلم 52/1، ح 121، كتاب الحج 483/1، ح 1739، 484/1، ح1741، كتاب المغازي 187/3، ح 4405، ح 4406، كتاب الأضاحي 52/4، ح 5550، كتاب الفتن 448/4، ح 7077، ح 7078، ح 7079، ح 7080، كتاب التوحيد 555/4، ح 7447.
(11) السابق، كتاب العلم 57/1، ح 134، كتاب الصلاة 119/1، ح 366.
(12) السابق، كتاب الوضوء 58/1، ح 137، 69/1، ح 177.
(13) سبق تخريجه، انظر : 58، حاشية 1.

- "لا تقلْ ذلك، ألا تَرَاهُ قد قَالَ لا إِلهَ إلا الله، يُرِيدُ بها وَجْهَ اللهِ؟"[1].
- "لا تَدْخُلُوا على هؤلاءِ المُعَذَبِينَ إلا أن تكونوا باكينَ"[2].
- "اجْعَلُوا في بُيُوتِكُم من صَلاتِكُم، ولا تتّخِذوها قُبُوراً"[3].
- "يا أبَا بَكْرٍ لا تَبْكِ"[4].
- "اعتدلُوا في السُّجودِ، ولا يَبسُطْ ذِرَاعَيْه كالكلبِ"[5].
- "لا تَحَرَّوْا بِصَلاتِكُم طُلُوعَ الشّمسِ ولا غُرُوبِها"[6].
- "إِذَا سَمِعْتُم الإقامَة فامشُوا إلى الصّلاةِ، وعليكُم بالسَّكِينةِ، والوَقَارِ ولا تُسْرِعُوا ..."[7].
- "إِنَّما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتمَّ به، فَلا تَختَلِفُوا عليه"[8].
- "لا تَقُولُوا السّلامُ على اللهِ، فإنّ اللهَ هُو السَّلامُ"[9].
- "لا يَجعَلْ أَحَدُكُم للشَّيطَانِ شيئاً مِن صَلاتِه"[10].
- "لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله"[11].
- "لا تَقُومُوا حتى تَرَوْني، وعليكم السَّكِينةُ"[12].
- "لا تُسَافِرِ المرأةُ ثَلاثةَ أيَّامٍ إلا مع ذي مَحْرَمٍ"[13].
- "يا عبدَ الله، لا تَكُنْ مِثلَ فُلان، كان يَقُومُ اللَّيلَ فَتَركَ قيامَ اللَّيل"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة 134/1، ح 425.

(2) السابق، كتاب الصلاة 136/1، ح 433، كتاب أحاديث الأنبياء 445/2، ح 3380، كتاب المغازي 195/3، ح 4419، ح 4420، كتاب تفسير القرآن 308/3، ح 4702.

(3) السابق، كتاب الصلاة 136/1، ح 432، أبواب التطوع 329/1، ح 1187.

(4) السابق، كتاب الصلاة 145/1، ح 466.

(5) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 161/1، ح 532، كتاب الأذان 231/1، ح 822، والرواية فيه : "ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب".

(6) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 172/1، ح 582، كتاب بدء الخلق 410/2، ح 3273، والرواية فيه "ولا تَحيَّنُوا بصلاتكم".

(7) السابق، كتاب الأذان 185/1، ح 636.

(8) السابق، كتاب الأذان 206/1، ح 722.

(9) السابق، كتاب الأذان 234/1، ح 835.

(10) سبق تخريجه، انظر : 57، حاشية 2.

(11) السابق، كتاب الجمعة 250/1، ح 900.

(12) السابق، كتاب الجمعة 252/1، ح 909.

(13) السابق، أبواب تقصير الصلاة 304/1، ح 1086، ح 1087، كتاب جزاء الصيد 516/1، ح 1862، كتاب الصوم 33/2، ح 1995.

(14) السابق، أبواب التهجد 320/1، ح 1152.

- "لا تُحَنِّطُوه، ولا تُخَمِّروا رَأْسَهُ"[1].
- "لا تَسُبُّوا الأمواتَ، فَإنَّهم قَدْ أَفْضَوا إلى ما قَدَّمُوا"[2].
- "أن تَصدَّقَ وأنتَ صحيحٌ شحيحٌ، وتخشى الفقَر، وتأملُ الغِنى، ولا تُمْهِلْ"[3].
- "لا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللهُ عَليكِ"[4].
- "لا تُوعِي فَيُوعِيَ اللهُ عَليكِ"[5].
- "لا تَشْتَرِ، ولا تَعُدْ في صَدَقَتِكَ"[6].
- "لا تَلْبِسُوا القميصَ، ... ولا تَلبسُوا شيئاً مَسَّهُ زَعْفَرانَ، ولا الوَرْسُ، ولا تنتقِبِ المرأةُ المُحْرِمةِ، ولا تلبسِ القُفَّازَين"[7].
- "لا تَصُومُوا حتى تَرَوا الهِلالَ، ولا تُفْطِرُوا حتى تَرَوْه"[8].
- "لا تُوَاصِلُوا"[9].
- "صُمْ صِيامَ دَاوُدَ ولا تَزِدْ عَلَيْهِ"[10].
- "لا تَعْجَلِي حتى أَنصرف معكِ"[11].
- "لا تَأْكُلْ، إنَّما سَمَّيتُ على كَلبِكَ، ولم تُسمِّ على الآخر"[12].
- "لا تُصرُّوا الإبلَ والغَنمَ"[13].
- "لا تَلَقَّوُا الرُّكبَانِ، ... ولا تَنَاجَشُوا"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 352/1، ح 1265، ح 1266، ح 1267، ح 1268، كتاب جزاء الصيد 514/1، ح 1849، ح 1850، ح 1851.

(2) سبق تخريجه، انظر : 57، حاشية 4.

(3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة 397/1، ح 1419، كتاب الوصايا 259/2، ح 2748.

(4) السابق، كتاب الزكاة 401/1، ح 1433.

(5) السابق، كتاب الزكاة 401/1، ح 1434.

(6) السابق، كتاب الزكاة 418/1، ح 1490، كتاب الهبة وفضلها 209/2، ح 2623، 212/2، ح 2636، كتاب الجهاد والسير 321/2، ح 2970، 329/2، ح 3003، والرواية فيهما "لا تبتعه".

(7) السابق، كتاب جزاء الصيد 511/1، ح 1838، كتاب اللباس 115/4، ح 5803.

(8) السابق، كتاب الصوم 9/2، ح 1906، ح 1907.

(9) السابق، كتاب الصوم 24/2، ح 1961، 25/2، ح 1963، ح 1967.

(10) السابق، كتاب الصوم 27/2، ح 1975.

(11) السابق، كتاب الاعتكاف 43/2، ح 2038.

(12) السابق، كتاب الوضوء 68/1، ح 175، كتاب البيوع، 49/2، ح 2054.

(13) السابق، كتاب البيوع 72/2، ح 2148.

(14) السابق، كتاب البيوع 73/2، ح 2150، 75/2، ح 2158.

- "لا يَبِعْ بعضُكم على بيعِ بَعضٍ، ولا تَلَقَّوُا السّلعَ حتى يُهبطَ بها إلى السُّوق"[1].
- "لا تَبيعُوا الذَّهَبَ بالذَّهَبِ إلا مِثْلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا بَعْضَها على بَعْضٍ، ولا تَبيعُوا الوَرِقَ بالوَرِقِ إلا مِثلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا بَعْضَها على بعضٍ، ولا تَبيعُوا منها غَائِباً بِنَاجِزٍ"[2].
- "لا تَبِيعُوا التمرَ حتى يبدوَ صَلاَحُه، ولا تَبِيعُوا التمر بالتّمرِ"[3].
- "لا تفعلْ بِعِ الجمعَ بالدّرَاهِمِ"[4].
- "لا تَفْعَلُوا، أَكْمِلُوا بقيةَ يَوْمِكُم"[5].
- "لا تفعلْ، ولكن إذا أردتَ أن تَشتريَ، فَبِعِ التَّمرَ ببيعٍ آخر ثمَّ اشْتَرِه"[6].
- "لا تَفعلُوا ازْرعُوها أَو أَمْسِكُوها"[7].
- "لا تَمنَعُوا فَضْلَ الماءِ"[8].
- "لا تَخْتَلِفُوا، فإنَّ من كانَ قَبلكُمُ اخْتَلَفُوا فَهلَكُوا"[9].
- "لا تُخَيِّروني على مُوسَى"[10].
- "لا يمنعْ جارٌ جارَه أنْ يغرزَ خشبةً في جداره"[11].
- "لا يَقُلْ أحَدُكُم : أَطعِمْ ربَّكَ، ... ولا يَقُلْ أَحدُكُم : عَبْدِي، أُمَتِي"[12].
- "لا تُؤْذِيني في عَائِشةَ"[13].
- "لا تُشْهِدْنِي على جَوْرٍ"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع 76/2، ح 2165.

(2) السابق، كتاب البيوع 78/2، ح 2177.

(3) السابق، كتاب البيوع 79/2، ح 2183، 83/2، ح 2199.

(4) السابق، كتاب البيوع 83/2، ح 2202، كتاب الوكالة 115/2، ح 2302، ح 2303، كتاب المغازي 142/3، ح 4244، ح 4245.

(5) السابق، كتاب 102/2، ح 2271.

(6) السابق، كتاب الوكالة 118/2، ح 2312.

(7) السابق، كتاب المزارعة 127/2، ح 2339.

(8) السابق، كتاب المساقاة 132/2، ح 2354.

(9) السابق، كتاب الخصومات 147/2، ح 2410، كتاب أحاديث الأنبياء 482/2، ح 3476.

(10) السابق، كتاب الخصومات 147/2، ح 2411، كتاب أحاديث الأنبياء 457/2، ح 3408، كتاب الرقاق 292/4، ح 6517، كتاب التوحيد 563/4، ح 7472، كتاب تفسير القرآن 275/3، ح 4638، كتاب الديات 398/4، ح 6917، والرواية فيهما "لا تخيروني من بين الأنبياء".

(11) السابق، كتاب المظالم والغصب 163/2، ح 2463.

(12) السابق، كتاب العتق 188/2، ح 2552.

(13) السابق، كتاب الهبة وفضلها 198/2، ح 2582، كتاب فضائل أصحاب النبي 588/2، ح 3775.

(14) السابق، كتاب الشهادات 218/2، ح 2650.

- "لا تسأل المرأةُ طَلاقَ أُخْتِها لِتَستكْفِئَ إناءَها"[1].
- "لا يَقْتَسِمْ وَرَثَتِي دِيناراً"[2].
- "لا تُبَشِّرهُم فيتَّكِلُوا"[3].
- "لا تَتَمنَّوا لِقاءَ العَدُوِّ"[4].
- "لا تُعَذِّبُوا بِعَذابِ اللهِ"[5].
- "يَسِّرا، ولا تُعَسِّرا، بَشِّرا، ولا تُنَفِّرا، وتَطَاوَعَا، ولا تَخْتَلِفَا"[6].
- "... لا يَتبعْني رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امرَأَةٍ ..."[7].
- "لا تَقْتُلُوا الجِنَّانَ إلا كلَّ ذي أبترٍ ذي طُفْتَينِ"[8].
- "لا تُطرُونِي كما أَطرتِ النَّصارى ابنَ مريمَ"[9].
- "لا تَحزنْ إنَّ اللهَ مَعَنَا"[10].
- "لا تَسُبّوا أَصحَابِي"[11].
- "لا تَقُولي هَكَذَا"[12].
- "لا تَقتُلْهُ"[13].
- "لا تَنزعِ البُرمَةَ ولا الخبزَ من التَّنُّور حتى آتي ... ادخُلوا ولا تضاغَطُوا"[14].
- "اقدَحِي من بُرْمَتِكُم ولا تُنْزِلُوها"[15].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 57، حاشية 3.

(2) صحيح البخاري، كتاب 269/2، ح 2726، كتاب فرض الخمس 358/2، ح 3096.

(3) السابق، كتاب الجهاد والسير 291/2، ح 2856.

(4) السابق، كتاب الجهاد والسير 319/2، ح 2966، 336/2، ح 3025، ح 3026، كتاب التمني 493/4، ح 7237.

(5) السابق، كتاب الجهاد والسير 333/2، ح 3017.

(6) السابق، كتاب الجهاد والسير 338/2، ح 3038، كتاب المغازي 168/3، ح 4341، ح 4342، كتاب الأحكام 474/4، ح 7172.

(7) السابق، كتاب فرض الخمس 364/2، ح 3124.

(8) السابق، كتاب بدء الخلق 418/2، ح 3311.

(9) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 472/2، ح 3445.

(10) السابق، كتاب فضائل أصحاب النبي 525/2، ح 3652.

(11) السابق، كتاب فضائل أصحاب النبي 531/2، ح 3673.

(12) السابق، كتاب المغازي 71/3، ح 4001.

(13) السابق، كتاب المغازي 75/3، ح 4019، كتاب الديات 384/4، ح 6865.

(14) السابق، كتاب المغازي 103/3، ح 4101.

(15) السابق، كتاب المغازي 104/3، ح 4102.

- "لا تُبغِضْهُ؛ فإنَّ له في الخُمُسِ أكثرَ من ذَلِكَ"[1].
- "لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتابِ، ولا تُكَذِّبُوهم"[2].
- "اقرَأْهُ في سَبْعٍ ولا تَزِدْ على ذلك"[3].
- "لا تَجَسَّسُوا، ولا تَحسَّسُوا، ولا تَبَاغَضُوا"[4].
- "لا يَجْلِدْ أَحَدُكُم امرأته جَلدَ العَبْدِ"[5].
- "لا تُبَاشِرِ المرأةُ المرأةَ فَتَنْعَتَها لزَوجِها"[6].
- "لا تَكَحَّلْ"[7].
- "لا تَقُلْ، ألا تَرَاه قالَ : لا إله إلا اللهَ، يُرِيدُ بها وَجْهُ اللهِ"[8].
- "لا تَلْبسُوا الحريرَ، ولا تَشْرَبُوا في آنيةِ الذهبِ، ولا تَأكُلُوا في صِحافِهَا"[9].
- "لا تأكلُوا إلا ثَلاثةَ أَيَّام"[10].
- "لا تَنْتَبِذوا في الدُّبَاءِ"[11].
- "لا تُعَذِّبُوا صِبيَانَكُم بالغَمْزِ من العُذرَةِ"[12].
- "لا تُورِدُوا المُمْرِضَ على المُصِحِ"[13].
- "لا تُزْرِمُوه"[14].
- "لا تناجشوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا ..."[15].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي 170/3، ح 4350.

(2) السابق، كتاب تفسير القرآن 213/3، ح 4485، كتاب التوحيد 587/4، ح 7542، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 526/4، ح 7362.

(3) السابق، كتاب فضائل القرآن 483/3، ح 5054.

(4) السابق، كتاب النكاح 510/3، ح 5143، كتاب الفرائض 347/4، ح 6724.

(5) السابق، كتاب النكاح 528/3، ح 5204.

(6) السابق، كتاب النكاح 536/3، ح 5240، ح 5241.

(7) السابق، كتاب الطلاق 566/3، ح 5338.

(8) السابق، كتاب الأطعمة 12/4، ح 5401.

(9) السابق، كتاب الأطعمة 18/4، ح 5426، كتاب الأشربة 71/4، ح 5633.

(10) السابق، كتاب الأضاحي 57/4، ح 5570.

(11) السابق، كتاب الأشربة 61/4، ح 5587، كتاب الأدب 202/4، ح 6176، والرواية فيه "لا تشربوا".

(12) السابق، كتاب الطب 88/4، ح 5696.

(13) السابق، كتاب الطب 107/4، ح 5774.

(14) السابق، كتاب الأدب 163/4، ح 6025.

(15) السابق، كتاب الأدب 173/4، ح 6064، ح 6065، ح 6066.

- عن أبي هريرة –رضي الله عنه– أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أوصني، قال : "لا تَغْضَبْ"[1].
- "لا تُسَمُّوا العنبَ الكرمَ، ولا تَقُولُوا خَيْبَةَ الدَّهْرِ"[2].
- "لا تَغْتَرُّوا"[3].
- "لا تَبْرَحْ مَكَانَكَ حتَّى آتِيكَ"[4].
- "يا عبدَ الرحمن لا تسأل الإمارة..."[5].
- "لاَ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُم"[6].
- "لا تَقُولُوا هَكَذَا، لا تُعِينُوا عليه الشَّيطانَ"[7].
- "لا تَلْعَنُوه، فَوَاللهِ ما عَلِمتُ أَنَّه يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَه"[8].
- "لا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشرةِ أسواطٍ إلا في حدٍ من حُدودِ الله"[9].
- "لا تُلِدُّوني"[10].
- "صَدَقَ، لا تَقُولُوا لَهُ إلاّ خَيْراً"[11].
- "لا تُقْسِمْ"[12].
- "لا تَتَمنَّوا الموتَ"[13].
- "لا تَفْعَلُوا، ولَكِنْ مِثْلاً بِمِثْلٍ"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب 185/4، ح 6116.

(2) السابق، كتاب الأدب 203/4، ح 6182.

(3) السابق، كتاب الرقاق 271/4، ح 6433.

(4) السابق، كتاب الرقاق 274/4، ح 6444.

(5) السابق، كتاب الأيمان والنذور 318/4، ح 6622، كتاب كفارات الأيمان 345/4، ح 6722، كتاب الأحكام 465/4، ح 7146.

(6) السابق، كتاب الفرائض 357/4، ح 6768.

(7) السابق، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 360/4، ح 6777، 361/4، ح 6781، والرواية فيه: "لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم".

(8) السابق، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 360/4، ح 6780.

(9) السابق، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 379/4، ح 6850.

(10) السابق، كتاب الديات 390/4، ح 6886.

(11) السابق، كتاب استتابة المرتدين 405/4، ح 6939.

(12) السابق، كتاب التعبير 439/4، ح 7046.

(13) السابق، كتاب التمني 492/4، ح 7233.

(14) السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 522/4، ح 7350، ح 7351.

3) لام الأمر :

- "لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ"[1].
- "لِتُلْبِسْهَا صَاحِبَتُها مِنْ جِلْبَابِهَا، ولِتَشْهَدْ الخير ودَعْوَةَ المُسْلِمِينَ"[2].
- "مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس"[3].
- "لِيخْرُجِ العوائقُ ذواتُ الخدور، ويعتزلُ الحيضُ المصلى، وليسهدْنَ الخير ودعوةَ المؤمنين"[4].
- "لِيُصَلِ أَحَدُكُم نَشَاطَه"[5].
- "فَلْتَصبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ"[6].
- "إِنَّكَ تَقْدُمُ على قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَلَ ما تَدْعُوُهُم إِلَيْه عبادةُ الله"[7].
- "فَلْيَعْمِلْ بالمَعْرُوفِ، ولْيُمسِكْ عن الشَّرِ فإِنَّها صدقة"[8].
- "فلْيَصُمْ ذَلِكَ اليوم"[9].
- "لا يَقُلْ أَحَدُكُم : أَطْعِمَ رَبَّكَ، ... وَلْيَقُلْ : سَيِّدي، ولا يَقُلْ أَحَدُكُم : عَبدِي وَأَمتِي، ولْيَقُلْ : فَتَــاي، فتاتي"[10].
- "أذّنا وأقيما، وليَؤُمَّكُما أَكبرُكُما"[11].
- "لِيُرَاجِعْها، ثمَّ يُمْسِكْهَا حتى تَطهُرَ، ثمَّ تَحِيضُ فَتَطْهُرَ"[12].
- "اذكروا اسمَ الله، وَليأكُلْ كُلُّ رَجلٍ مَمَّا يَليه"[13].
- "إِنَّهُ عَمُّكِ فليَلِجْ عَلَيْكِ"[14].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 55، حاشية 4.

(2) صحيح البخاري، كتاب الحيض 105/1، ح 324، كتاب الصلاة 116/1، ح 351، كتاب الحج 461/1، ح 1652.

(3) السابق، كتاب الأذان 194/1، ح 678، ح 679، ح 682، 203/1، ح 712.

(4) السابق، كتاب العيدين 273/1، ح 980.

(5) السابق، أبواب التهجد 319/1، ح 1150.

(6) السابق، كتاب الجنائز 357/1، ح 1284، كتاب المرضــى 77/4، ح 5655، كتــاب القــدر 312/4، ح 6602، كتاب الأيمان والنذور 326/4، ح 6655، كتاب التوحيد 352/4، ح 7377، 556/4، ح 7448.

(7) سبق تخريجه، انظر : 55، حاشية 3.

(8) صحيح البخاري، كتاب الزكاة 404/1، ح 1445.

(9) صحيح البخاري، كتاب الصوم 10/2، ح 1914.

(10) السابق، كتاب العتق 188/2، ح 2552.

(11) سبق تخريجه، انظر : 56، حاشية 1.

(12) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن 425/3، ح 4908، كتاب الطلاق 539/3، ح 5251، كتاب الأحكام 468/4، ح 7160.

(13) السابق، كتاب النكاح 515/3، ح 5163.

(14) السابق، كتاب النكاح 535/3، ح 5239.

- قال الله –عزّ وجلّ– : "وَمَنْ أَظْلَمُ مِمّنْ ذَهَب يخلِقُ كخَلْقِي، فلْيخلقوا حبَّةً، ولْيَخْلِقُوا ذرّةً"[1].
- "لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُم خَبُثَتْ نَفْسي، ولكِنْ لِيَقُلْ : لَقِسَتْ نفسي"[2].
- "... لِيَعْزِمِ المسْأَلَةَ؛ فإِنَّهُ لا مُكْرِهَ لَهُ"[3].
- "مُرْهُ فليتكلمْ، وليَستَظِلَّ، وليَقْعُدْ، وليُتِمَّ صَوْمَهُ"[4].
- "فَلْيَحْلِفْ"[5].
- "غَفَرْتُ لِعَبْدِي فلْيَعْمَلْ ما شَاءَ"[6].

4) لمّا :

لم ترد "لمّا" الجازمة إلا مرة واحدة في صحيح البخاري، وذلك في قول النبي ﷺ : "غزا نبيٌ من الأنبياء، فقال لقومه : لا يتبعْني رجل ملكَ بُضعَ امرأة، ولمّا يبِن بها ..."[7].

ثانياً : مواضع العوامل الجازمة لفعلين في صحيح البخاري

وردت العوامل الجازمة لفعلين في صحيح البخاري في : مواضع الجملة الشرطية وجوابها، ومواضع المرتفع بين مجزومين، ومواضع اقتران جواب الشرط بـ (الفاء)، ومواضع الفصل بين (إن) وفعلها، ومواضع الحذف، ومواضع توالي عبارتين شرطيتين على جواب واحد.

ثالثاً : مواضع البناء في محل جزم في صحيح البخاري

1) البناء على الفتح في محل جزم :

- "لا يبولَنَّ أَحدُكُم في الماءِ الدائمِ الذي لا يجري، ثمَّ يغتسلُ فيه"[8].
- "لا يَتْفُلَنَّ أحدُكُم بينَ يَدَيْهِ، ولا عن يَمِينِه، ولكن عن يسارِه، أو تحتِ رجلِهِ"[9].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 56، حاشية 3.
(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب 202/4، ح 6179، ح 6180.
(3) السابق، كتاب الدعوات 247/4، ح 6339.
(4) السابق، كتاب الأيمان والنذور 338/4، ح 6704.
(5) السابق، كتاب الأحكام 477/4، ح 7184.
(6) السابق، كتاب التوحيد 571/4، ح 7507.
(7) سبق تخريجه، انظر : 58، حاشية 2.
(8) صحيح البخاري، كتاب الوضوء 83/1، ح 239.
(9) السابق، كتاب الصلاة 131/1، ح 412.

- "لا يَبْقَيَنَّ في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا بابَ أبي بكر"[1].
- "لا تَغْلِبنَّكم الأعرابُ على اسمِ صلاتِكُم المغرب"[2].
- "لا يمنعنَّ أحدكم آذان بلال من سحوره"[3].
- "من أكَلَ من هذه الشَّجرةِ –يعني الثوم– فلا يَقْربنَّ مسجدنا"[4].
- "لا يُصلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قريظة"[5].
- "أَمَا إنَّها ستهبُّ الليلةَ ريحٌ شديدةٌ فلا يقومنَّ أحدٌ"[6].
- "لا يتقدمَنَّ أحدُكُم رمضانَ بصومِ يومٍ أو يومين"[7].
- "لا يَصُومَنَّ أحدُكُم يومَ الجمعةِ إلا يوماً قبلَه أو بعدَه"[8].
- "لا يَحلُبَنَّ أحدٌ ماشيةَ امرئٍ بغيرِ إذنِه"[9].
- "لا تَحقِرَنَّ جارةٌ لجارتها ولو فِرسِنَ شَاةٍ"[10].
- "لا تَرجِعَنَّ في صَدَقَتِك"[11].
- "لا يَخلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ، ولا تُسافِرَنَّ امرأةٌ إلا ومعها مَحْرَمٌ"[12].
- "لا أُلفينَّ أحدَكُم يومَ القيامةِ على رقبته شاةٌ لها ثُغَاءٌ"[13].
- "قِفْ مكانكَ لا تَتُركنَّ أحداً يلحقُ بنا"[14].
- "لا يَدْخُلَنَّ هؤلاءِ عليكُنّ"[15].
- "من ضحَّى فلا يُصبِحَنَّ بعدَ ثالثةٍ في بيته منهُ شيءٌ"[16].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة 145/1، ح 466، كتاب فضائل الصحابة 526/2، ح 3654، كتاب مناقب الأنصار 40/3، ح 3904.

(2) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 167/1، ح 563.

(3) سبق تخريجه، انظر : 62، حاشية 1.

(4) صحيح البخاري، كتاب الآذان 239/1، ح 853، كتاب الأطعمة 24/4، ح 5451، كتاب الآذان 240/1، ح 856، والرواية فيه : "فلا يصلينَّ معنا".

(5) السابق، كتاب صلاة الخوف 264/1، ح 946، كتاب المغازي 107/3، ح 4119.

(6) السابق، كتاب الزكاة 416/1، ح 1481.

(7) السابق، كتاب الصوم 10/2، ح 1914.

(8) السابق، كتاب الصوم 31/2، ح 1985.

(9) السابق، كتاب في اللقطة 155/2، ح 2435.

(10) السابق، كتاب الهبة وفضائلها 194/2، ح 2566، كتاب الأدب 162/4، ح 6017.

(11) السابق، كتاب الوصايا 269/2، ح 2775.

(12) السابق، كتاب الجهاد والسير 330/2، ح 3006، كتاب النكاح 534/3، ح 5233.

(13) السابق، كتاب الجهاد والسير 350/2، ح 3073.

(14) السابق، كتاب مناقب الأنصار 45/3، ح 3911.

(15) السابق، كتاب المغازي 162/3، ح 4324، كتاب النكاح 535/3، ح 5235، كتاب اللباس 135/4، ح 5887.

(16) السابق، كتاب الأضاحي 57/4، ح 5569.

- "لا يتمنينَّ أَحدُكُم الموتَ من ضُرٍّ أصَابَهُ"[1].
- "لا يُوردَنَّ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ"[2].
- "لا يقُولَنَّ أَحدُكُم خَبُثَتْ نفسي"[3].
- "لا يقُولنَّ أحدُكُم اللهمَّ اغفرْ لي، اللهمّ ارحمني إن شئت"[4].
- "... فمن سَمِعَ بأرضٍ فلا يُقْدِمَنَّ عليه ..." [5].
- "لا يقضيَنَّ حَكَمٌ بينَ اثنينِ وهُوَ غضبانُ"[6].
- "... ولا يَزِيدَنَّ على بَيْعِ أَخِيه، ولا يَخْطُبَنَّ على خِطْبَةِ أَخِيهِ"[7].

2) مواضع البناء على السكون في محل جزم :

- "... وليشهدْنَ الخيرَ ودعوة المسلمين"[8].
- "لا تَشِمْنَ ولا تَستَوشِمْن"[9].
- "لا تَعْرِضْنَ عليَّ بناتكُنَ ولا أَخَوَاتِكُن"[10].

رابعاً : مواضع الجملة الشرطية وجوابها في صحيح البخاري

- "ثلاثٌ من كنَّ فيه وجدَ حلاوة الإيمانِ"[11].
- "... إن شَاءَ عَفَا عنهُ، وإنْ شَاءَ عَاقَبَهُ"[12].
- "أربعٌ من كُنَّ فيه كان منافقاً خَالِصَاً، ومن كانت فيه خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كانت فيه خصلةٌ من النِّفاق حتى يَدَعَها ..." [13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المرضى 82/4، ح 5671، ح 5673، كتاب الدعوات 249/4، ح 6351.
(2) سبق تخريجه، انظر : 62، حاشية 2.
(3) صحيح البخاري، كتاب الأدب 202/4، ح 6179، ح 6180.
(4) السابق، كتاب الدعوات 247/4، ح 6339.
(5) السابق، كتاب الحيل 418/4، ح 6974.
(6) السابق، كتاب الأحكام 468/4، ح 7158.
(7) السابق، كتاب الشروط 245/2، ح 2723.
(8) سبق تخريجه، انظر : 57، حاشية 1.
(9) صحيح البخاري، كتاب اللباس 145/4، ح 5946.
(10) سبق تخريجه، انظر : 63، حاشية 1.
(11) صحيح البخاري، كتاب الإيمان 19/1، ح 16، 21/1، ح 21، كتاب الإكراه 407/4، ح 6941.
(12) السابق، كتاب الإيمان 20/1، ح 18، كتاب مناقب الأنصار 37/3، ح 3892، كتاب تفسير القــرآن 419/3، كتاب الحدود 361/4، ح 6784، كتاب الأحكام 486/4، ح 7213، كتاب التوحيد 562/4، ح 7468.
(13) السابق، كتاب الإيمان 25/1، ح 34، كتاب المظالم والغصب 162/2، ح 2459، كتاب الجزية والموادعة 384/2، ح 3187.

- "من يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدمَ من ذنبه"[1].
- "مَنْ قامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه"[2].
- "مَنْ صامَ رَمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه"[3].
- "مَنْ يردِ اللهُ به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ"[4].
- "مَنْ حُوسِبَ عُذِب"[5].
- "من لقي اللهَ لا يشركُ به شيئاً دَخَلَ الجنة"[6].
- "مَنْ تَوَضَأَ نَحو وُضُوئي هذا، ثمَّ صلَّى ركعتين، لا يحدِّث فيهما نفسَهُ غُفِرَ له ما تقدَم من ذنبه"[7].
- "مَنْ بنى مسجداً يبتغي به وجه الله بنى اللهَ له مِثْله في الجنَّة"[8].
- "مَنْ صلَّى البَرْدَيْنِ دَخَلَ الجنّةَ"[9].
- "مَنْ قال حين يسمعُ النِّداء ... حلَّتْ له شفاعتي يوم القيامة"[10].
- "مَنْ غدا إلى المسجدِ وراحَ أَعَدَّ الله له نُزُلَهُ من الجنّة"[11].
- "إن أَحببتُم أن أؤُمَّكُم بذلك فعلتُ، وإن كَرِهتُم تَركتُكُم"[12].
- "... مَنْ وافقَ تأمينُه تأمينَ الملائكة غُفِر له ما تقدّم من ذنبه"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان 25/1، ح 35، كتاب الصوم 7/2، ح 1901، كتاب فضل ليلة القدر 37/2، ح 2014، والرواية فيهما : "من قام ليلة القدر ...".

(2) السابق، كتاب الإيمان 25/1، ح 37، كتاب صلاة التراويح 35/2، ح 2008، ح 2009.

(3) السابق، كتاب الإيمان 25/1، ح 38، كتاب الصوم 7/2، ح 1901، كتاب فضل ليلة القدر 37/2، ح 2014.

(4) السابق، كتاب العلم 38/1، ح 71، كتاب فرض الخمس 363/2، ح 3116، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 514/4، ح 7312.

(5) السابق، كتاب العلم 48/1، ح 103، كتاب تفسير القرآن 443/3، ح 4939، كتاب الرقاق 297/4، ح 6536.

(6) السابق، كتاب العلم 56/1، ح 129.

(7) السابق، كتاب الوضوء 64/1، ح 159، كتاب الصوم 16/2، ح 1934، كتاب الرقاق 271/4، ح 6433.

(8) سبق تخريجه، انظر : 93، حاشية 2.

(9) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة 170/1، ح 574.

(10) السابق، كتاب الأذان 180/1، ح 614، كتاب تفسير القرآن 317/3، ح 4719.

(11) السابق، كتاب الأذان 190/1، ح 662.

(12) السابق، كتاب الأذان 219/1، ح 774.

(13) السابق، كتاب الأذان 220/1، ح 780، ح 782، كتاب الدعوات 262/4، ح 6402، كتاب بدء الخلق 399/2، ح 3228، كتاب تفسير القرآن 207/3، ح 4475.

- "أَلا أحدِّثُكُم إِنْ أَخَذْتُم أَدركتُم من سبقكم، ولم يُدْرِكْكُم أحدٌ بعدكم"[1].
- "مَنْ اغبرتْ قدماهُ في سبيل الله حرّمه الله على النَّارِ"[2].
- "من اغتسلَ يومَ الجمعةِ، ... ثمَّ راح، فلم يفرق بين اثنين، فصلَّى ما كُتِب له، ثمَّ إذا خرجَ الإمامُ أنصتَ غُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى"[3].
- "... فإن استيقظَ فذكرَ اللهَ انحلَّتْ عُقدةٌ، فإن توضأَ انحلَّتْ عُقدةٌ، فإن صلَّى انحلّتْ عُقدةٌ..."[4].
- "مَنْ تعارَّ من الليل فقال : ... ثم قال : اللهمَّ اغفر لي أو دعا استُجيبَ، فإن توضأ قُبلتْ صَلاتُه"[5].
- "مَنْ ماتَ يشركُ بالله دَخَلَ النَّارَ"[6].
- "أَيُّما امرأةٍ مات لها ثلاثة من الولدِ كانوا لها حجاباً من النارِ"[7].
- "... فإنْ كانت صالحةً قالت : قدموني، وإنْ كانت غير صالحةٍ قالت : يا وَيْلها : أين يذهبون بها"[8].
- "من نِيحَ عليه يُعذبْ بما نِيحَ عليه"[9].
- "أَيُّما مُسلمٍ شهدَ له أربعٌ بخير أدخَلَه اللهُ الجنّةَ"[10].
- "مَنْ أتاهُ اللهُ مالاً فلم يؤدِّ زكاتَه مُثِّلَ له مالُهُ يومَ القيامةِ شُجاعاً أَقْرَعَ"[11].
- "مَنْ ابتُلِيَ من هذه البنات بشيءٍ كُنَّ لهُ سِتْراً من النّارِ"[12].
- "خيرُ الصّدقةِ عن ظَهرِ غنِيً، ومن يستعفف يُعفّهُ اللهُ، ومن يستغنِ يُغْنِهِ اللهُ، ومن يتصبرْ يُصبِّرهُ اللهُ"[13].
- "... فَمنْ أَخذَه بسخاوةِ نفسٍ بُورِكَ له فيه، ومَنْ أخذَه بإشرافِ نفسٍ لم يُبارِكْ له فيه"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأذان 236/1، ح 843.
(2) السابق، كتاب الجمعة 252/1، ح 907.
(3) السابق، كتاب الجمعة 253/1، ح 910.
(4) السابق، أبواب التهجد 317/1، ح 1142، كتاب بدء الخلق 410/2، ح 3269.
(5) السابق، أبواب التهجد 320/1، ح 1154.
(6) سبق تخريجه، انظر : 93، حاشية 3.
(7) سبق تخريجه، انظر : 59، حاشية 2.
(8) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 364/1، ح 1314، 365/1، ح 1316، 383/1، ح 1380.
(9) سبق تخريجه، انظر : 92، حاشية 3.
(10) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 380/1، ح 1368، كتاب الشهادات 216/2، ح 2643.
(11) السابق، كتاب الزكاة 391/1، ح 1403، كتاب تفسير القرآن 242/3، ح 4565.
(12) السابق، كتاب الزكاة 396/1، ح 1418، كتاب الأدب 157/4، ح 5995.
(13) السابق، كتاب الزكاة 399/1، ح 1427، 413/1، ح 1469، كتاب الرقاق 281/4، ح 6470.
(14) السابق، كتاب الزكاة 413/1، ح 1472، كتاب الوصايا 260/2، ح 2750، كتاب فرض الخمس 372/2، ح 3143، كتاب الرقاق 273/4، ح 6441.

- "مَنْ حَجَّ لله فلم يرفُثْ، ولم يفسُقْ رَجَعَ كيومِ وَلدتْهُ أمُّه"[1].
- "مَنْ أنفق زوجين في سبيل اللهِ نُوديَ من أبواب الجنّةِ : يا عبدَ الله، هذا خيرٌ، فمنْ كانَ من أهلِ الصلاةِ دُعِيَ من باب الصّلاة، ومن كان من أهلِ الجهاد دُعِيَ من باب الجهاد، ومن كان من أَهلِ الصِّيامِ دُعِيَ من باب الريانِ، ومن كانِ من أهلِ الصدقةِ دُعِيِ من باب الصّدقة"[2].
- "مَنْ ماتَ وعليه صيامٌ صام عنه وليُّه"[3].
- "... فمنْ تَركَ ما شُبِّهَ عليه من الإثم كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما يشُكُّ فيه من الإثم أوشَكَ أن يُواقعَ ما استبان، والمعاصي حِمَى الله، من يرتعْ حَولَ الحِمَى يُوشِكْ أنْ يُواقِعَه"[4].
- "... إنْ شئْتَ أن يرجَع رَجَعَ"[5].
- "... إنْ شاءَ أمسكَ، وإن شاءَ ردها"[6].
- "مَنْ حلفَ على يمينٍ يقتطعُ بها مالَ امرئٍ هو عليها فاجرٌ لَقِيَ الله وهو عليه غضبانُ"[7].
- "... فإنْ أعطاه منها رضِيَ، وإن لم يُعطه منها سخط"[8].
- "مَنْ أَخَذَ أموال النّاس يريدُ أداءَها أدَّى اللهُ عنهُ، ومَنْ أخذ يريدُ إتلافها أَتلفَهُ اللهُ"[9].
- "مَنْ كان في حاجة أَخيه كان اللهُ في حاجته، ومن فرَّج عن مُسلمٍ كُربةً فرَّج الله عنه كُربةً من كُربات يومِ القيامةِ، ومن سترَ مُسلماً ستره اللهُ يومَ القيامةِ"[10].
- "... إنْ كانَ له عملٌ صالحٌ أُخِذَ منه بقدرِ مظلمته، وإن لم تكنْ له حسناتٌ أُخِذَ من سيئاتِ صاحبه فحُمِل عليه"[11].
- "مَنْ ظَلَم من الأرضِ شيئاً طُوِّقَه من سبع أرضين"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الحج 426/1، ح 1521، كتاب المحصر 504/1، ح 1819، ح 1820.
(2) السابق، كتاب الصوم 6/2، ح 1897، كتاب فضائل أصحاب النبي 529/2، ح 3666.
(3) سبق تخريجه، انظر : 92، حاشية 2.
(4) صحيح البخاري، كتاب البيوع 48/2، ح 2051.
(5) السابق، كتاب البيوع 55/2، كتاب الأطعمة 20/4، ح 5434، والرواية فيه : "إن شئت أذنت له، وإن شئت تركْتَه".
(6) السابق، كتاب البيوع 72/2، ح 2148.
(7) السابق، كتاب المساقاة 132/2، ح 2356، كتاب الرهن 179/2، ح 2515، كتاب الشهادات 226/2، ح 2666، 229/2، ح 2676، كتاب تفسير القرآن 235/3، ح 4549، كتاب الأيمان والنذور 327/4، ح 6659.
(8) السابق، كتاب المساقاة 133/2، ح 2358.
(9) السابق، كتاب الحوالات 140/2، ح 2387.
(10) السابق، كتاب المظالم والغصب 158/2، ح 2442، كتاب الإكراه 411/4، ح 6951.
(11) السابق، كتاب المظالم والغصب 160/2، ح 2449، كتاب الرقاق 296/4، ح 6534.
(12) السابق، كتاب المظالم والغصب 161/2، ح 2452، ح 2453، ح 2454، كتاب بدء الخلق 390/2، ح 3195، ح 3196، ح 3198.

- "... فإنْ يتركُوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإنْ أخذَوا على أيديهم نَجَوا ونجوا جميعاً"[1].
- "أيُّما رجلٍ أعتقَ امرأً مسلماً استنفذَ اللهُ بكلِّ عُضو منه عضواً من النَّارِ"[2].
- "إن شئتَ لي أعطيتُ هؤلاءِ"[3].
- "... فإنْ شاءُوا مادَدْتُهم مُدَّةً"[4].
- "إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلا واحداً، من أحصاها دخلَ الجنّة"[5].
- "إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها"[6].
- "مَنْ آمن بالله وبرسوله، وأقامَ الصلاة، وصامَ رمضانَ كان حقّاً على الله أن يدخِلَه الجنّة..."[7].
- "مَنْ صامَ يوماً في سبيلِ اللهِ بعَّدَ اللهُ وجهَهُ عن النّار سبعينَ خَرِيفاً"[8].
- "تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ، والدِّرهم، والقطِيفة، والخَميصةِ، إن أُعطِيَ رضيَ، وإن لم يُعطَ لم يرضَ"[9].
- "... طُوبى لعبدٍ آخذٌ بِعنانِ فرسِه، ... إن كانَ في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في السَّاقِه كان في السّاقِه، إن استأذنَ لم يؤذنْ لهُ، وإن شَفَعَ لم يشفَّعْ"[10].
- "منْ قتلَ مُعاهِداً لم يرحْ رائحةَ الجنّةِ"[11].
- "فإن كانَ بينهما ولدٌ لم يضرَّه الشَّيطانُ، ولم يُسلَّط عليه"[12].
- "مَنْ قالَ : لا إلهَ إلا الله، ... كانتْ له عدلَ عشرِ رقاب"[13].
- "... فإنْ ذهبت تُقِيمُهُ كسرتُه، وإن تركتَه لم يزل أعوجَ"[14].
- "الأرواحُ جنودٌ مجندة، فما تعارفَ منها ائتلف، وما تناكرَ منها اختلف"[15].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 68، حاشية 4.
(2) صحيح البخاري، كتاب العتق 180/2، ح 2517، كتاب كفارات الأيمان 343/4، ح 6715.
(3) السابق، كتاب الهبة وفضلها 204/2، ح 2602.
(4) السابق، كتاب الشروط 249/2، ح 2731.
(5) السابق، كتاب الشروط 255/2، ح 2736، كتاب التوحيد 537/4، ح 7392.
(6) السابق، كتاب الشروط 255/2، ح 2737، كتاب الوصايا 268/2، ح 2772، ح 2773.
(7) السابق، كتاب الجهاد والسير 274/2، ح 2790، كتاب التوحيد 545/4، ح 7423.
(8) السابق، كتاب الجهاد والسير 287/2، ح 2840.
(9) السابق، كتاب الجهاد والسير 298/2، ح 2886.
(10) السابق، كتاب الجهاد والسير 298/2، ح 2887.
(11) السابق، كتاب الجزية والموادعة 380/2، ح 3166، كتاب الديات 397/4، ح 6914.
(12) السابق، كتاب بدء الخلق 412/2، ح 3283.
(13) السابق، كتاب بدء الخلق 414/2، ح 3293، كتاب الدعوات 262/4، ح 6403.
(14) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 424/2، ح 3331، كتاب النكاح 520/3، ح 5186.
(15) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 425/2، ح 3336.

- "مَنْ شهد أن لا إله إلا الله، ... أدخَلَه اللهُ الجنَّةِ"[1].
- "مَنْ جرَّ ثوبه خُيَلاء، لم ينظرْ اللهُ إليه يومَ القِيامةِ"[2].
- "فاطمةُ بضعةٌ مني فمن أغضبها أغضبني"[3].
- "الأنصارُ لا يُحبُّهم إلا مؤمن، ولا يبغضُهم إلا منافقٌ، فمن أحبَّهم أحبَّهُ اللهُ، ومن أبغضَهم أبغضَهُ اللهُ"[4].
- "... إن يكُ هذا من عندِ الله يُمضِه"[5].
- "الآيتانِ من آخرِ سورة البقرة، من قرأهُما في ليلةٍ كفتاه"[6].
- "ما تصنعُ بإزارك؟ إن لبستَه لم يكنْ عليها منه شيءٌ، وإن لبستَه لم يكنْ عليك شيءٌ"[7].
- "... إنْ عاهدَ عليها أمسكَها، وإن أطلقَها ذَهبتْ"[8].
- "مَنْ تصبَّحَ كُلَّ يومٍ سبع تمراتٍ عجوة لم يضرَّه في ذلك اليوم سُمٌ ولا سِحرٌ"[9].
- "من يردِ اللهُ به خيراً يُصبْ مِنْهُ"[10].
- "إنْ شئتِ صبرتِ ولك الجنَّةُ، وإنْ شئتِ دعوتُ اللهَ أن يُعافيك"[11].
- "فإنْ كانَ ذلك لم تحلِّي لهُ حتى يذوقَ من عُسَيْلَتِكِ"[12].
- "مَنْ صوَّرَ صورةً في الدنيا كُلِف يوم القيامةِ أن ينفخ الروح، وليس بنافخٍ"[13].
- "... فإن أخطأَه هذا نهشه هذا، وإن أخطأَه هذا نهشَهُ هذا"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 469/2، ح 3435.

(2) السابق، كتاب فضائل أصحاب النبي 528/2، ح 3665، كتاب اللباس 110/4، ح 5784، 111/4، ح 5791.

(3) السابق، كتاب فضائل أصحاب النبي 546/2، ح 3714، 556/2، ح 3767.

(4) السابق، كتاب مناقب الأنصار 7/3، ح 3783.

(5) السابق، كتاب مناقب الأنصار 38/3، ح 3895، كتاب النكاح 489/3، ح 5078، 504/3، ح 5125، كتاب التعبير 430/4، ح 7011، ح 7012.

(6) السابق، كتاب المناقب 73/3، ح 4008، كتاب فضائل القرآن 472/3، ح 5008، ح 5009، 479/3، ح 5040، 482/3، ح 5051.

(7) السابق، كتاب فضائل القرآن 477/3، ح 5030، كتاب النكاح 492/3، ح 5087، 504/3، ح 5126، كتاب اللباس 131/4، ح 5871.

(8) السابق، كتاب فضائل القرآن 478/3، ح 5031.

(9) السابق، كتاب الأطعمة 23/4، كتاب الطب 106/4، ح 5768، 107/4، ح 5769، 109/4، ح 5779.

(10) سبق تخريجه، انظر : 92، حاشية 1.

(11) صحيح البخاري، كتاب المرضى 76/4، ح 5652.

(12) السابق، كتاب اللباس 120/4، ح 5825.

(13) السابق، كتاب اللباس 148/4، ح 5963.

(14) السابق، كتاب الرقاق 267/4، ح 6417.

- "الرحمُ شِجنَةٌ فمن وصلَها وصلْتُه، ومَنْ قَطَعَها قَطَعْتُهُ"[1].
- "مَنْ قال : سبحانَ الله وبحمده في يوم مئة مرةٍ حُطَّت خطايُاه"[2].
- "مَنْ يضمنْ لي ما بين لَحْييه، وما بين رجليه أضمنْ لهُ الجنّةُ"[3].
- "فمن همَّ بحسنةٍ فلم يعملها كتبها اللهُ له عنده حسنةً كاملة، فإنْ هو همَّ بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات...، ومن همَّ بسيئةٍ فلم يعملها كتبها الله عنده حسنةً كاملة، فإن هو همَّ بها فعملها كتبها الله له سيئةً واحدة"[4].
- "مَنْ سمَّعَ سمّعَ اللهُ به، ومَنْ يُرائي يُرائي اللهُ به"[5].
- "مَنْ أحبَّ لقاءَ اللهِ أحبَّ اللهُ لقاءَه، ومن كره لقاء الله كره اللهُ لقاءَه"[6].
- "إنّي فَرَطُكُم على الحوضِ، منْ مرَّ عليَّ شربَ، ومن شربَ لم يظمأْ أبداً"[7].
- "... فإنّك إنْ أُوتيتها عن مسألةٍ وُكِلْتَ إليها، وإنْ أُوتيتها من غير مسألةٍ أُعنت عليها"[8].
- "مَنْ قَذَفَ مملوكه وهو بريءٌ جُلِدَ يوم القيامة إلا أن يكون كما قال"[9].
- "مَنْ أحسنَ في الإسلام لم يُؤاخذْ بما عملَ في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أُخذَ بالأول والآخر"[10].
- "من تحلَّمَ بِحُلْمٍ لم يَرَه كُلِّف أن يعقدَ بين شَعِيرَتين ولن يفعل، ومنْ استمعَ إلى حديث قومٍ وهم له كارهون صُبَّ في أُذُنِه الآنُكُ يومَ القيامة"[11].
- "مَنْ خرجَ من السُّلطانِ شِبراً، ماتَ ميتةً جاهليّةً"[12].
- "من يشاقق يَشْقُق اللهُ عليهِ"[13].
- "مَنْ أَطاعني دَخَلَ الجنة"[14].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 59، حاشية 1.
(2) صحيح البخاري، كتاب الدعوات 263/4، ح 6405.
(3) السابق، كتاب الرقاق 282/4، ح 6474، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 367/4، ح 6807.
(4) السابق، كتاب الرقاق 285/4، ح 6491، كتاب التوحيد 570/4، ح 7501.
(5) السابق، كتاب الرقاق 287/4، ح 6499، كتاب الأحكام 466/4، ح 7512.
(6) السابق، كتاب الرقاق 290/4، ح 6507، ح 6508.
(7) السابق، كتاب الرقاق 307/4، ح 6583، كتاب الفتن 443/4، ح 7050، ح 7051.
(8) السابق، كتاب الأيمان والنذور 318/4، ح 6622، كتاب كفارات الأيمان 345/4، ح 6722، كتاب الأحكام 465/4، ح 7146، ح 7147.
(9) السابق، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 381/4، ح 6858.
(10) السابق، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 399/4، ح 6921.
(11) السابق، كتاب التعبير 438/4، ح 7042.
(12) السابق، كتاب الفتن 444/4، ح 7053.
(13) السابق، كتاب الأحكام 466/4، ح 7152.
(14) السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 504/4، ح 7280.

- "... فإن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منهم، وإن تقرَب إليَّ شبراً تقربتُ إليه ذراعاً، وإن تقرّبَ إليَّ ذراعاً تقربتُ إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولةً"[1].

خامساً : مواضع الفعل المضارع المجزوم في جواب الطلب في صحيح البخاري

- "أسْلِمْ تسلمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أجرك مرتين"[2].
- "ائتونِي بكتاب أَكْتُبْ لكم كتاباً لا تَضِلُّوا بعده"[3].
- "أَبْغِنِي أَحجاراً استَنْفِضْ بها"[4].
- "مري غُلامَكِ النَّجَّارَ يعملْ لي أعواداً أجلِسُ عَلَيْهِنَّ"[5].
- "اشفعوا تؤجروا"[6].
- "كِيلُوا طَعَامَكُم يُبَارِكْ لكم"[7].
- "أَسلِمُوا تَسْلِمُوا، واعْلَمُوا أنّ الأرضَ لله ورسُولِهِ"[8].
- ارفعْ رَأسَكَ، واشفع تُشْفعْ، وسَلْ تُعْطَه"[9].
- قالَ اللهُ –عزَّ وجلّ– : "أنفقْ أُنفِقْ عَليكَ"[10].
- "ائْتُونِي السِّكينِ أَشُقُّهُ بينهما"[11].
- "امشوا نَسْتَنْظِرْ لجابر مِنَ اليهودي"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد 539/4، ح 7405.
(2) السابق، كتاب بدء الوحي 15/1، ح7، كتاب الجهاد والسير 312/2، ح 2941، كتاب تفسير القرآن 236/3، ح 4553.
(3) السابق، كتاب العلم 50/1، ح 114، كتاب الجهاد والسير 344/2، ح 3053، والرواية فيه "لن تضلوا بعده"، كتاب الجزية والموادعة 381/2، ح 3168، كتاب المغازي 197/3، ح 4431، كتاب المرضى 81/4، ح 5669، والرواية فيه : "هلمَّ اكتبْ لكم كتاباً".
(4) سبق تخريجه، انظر : 123، حاشية 3.
(5) سبق تخريجه، انظر : 94، حاشية 1.
(6) سبق تخريجه، انظر : 94، حاشية 2.
(7) صحيح البخاري، كتاب البيوع 68/2، ح 2128.
(8) السابق، كتاب الجزية والموادعة 380/2، ح 3167، كتاب الإكراه 408/4، ح 6944، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 522/4، ح 7348.
(9) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 427/2، ح 3340، كتاب تفسير القرآن 315/3، ح 4712، كتاب الرقاق 303/4، ح 6565، والرواية فيه "قلْ يسمعْ، واشفعْ تشفعْ، وسلْ تعطَه".
(10) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 465/2، ح 3427، كتاب الفرائض 357/4، ح 6769.
(11) السابق، كتاب تفسير القرآن 296/3، ح 4684.
(12) السابق، كتاب تفسير القرآن 403/3، ح 4860، كتاب الآدب 183/4، ح 6107، كتاب الاستئذان 236/4، ح 6301، كتاب الأيمان والنذر 325/4، ح 6650.

- "من قال لصاحبه : تعال أُقامِرْك فليتصدق"[1].
- "سدِّدوا وقاربوا، واغدُوا ورُحُوا، وشيء من الدُّلجةِ، والقصدَ القصدَ تبلغوا"[2].

وكل هذه المواضع تُعد من مواضع حذف أداة الشرط وفعلها.

سادساً : مواضع المرتفع بين مجزومين في صحيح البخاري

- "من بنى مسجداً يبتغي به وجهَ الله بنى الله له مثله في الجنة"[3].
- "مَنْ مات يشركُ بالله شيئاً دخَلَ النَّارَ"[4].
- "مَنْ حلفَ على يمين يقتطعُ بها مالَ امرئٍ هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان"[5].
- "من أخذ أموالَ الناس يريدُ أداءها أدّى الله عنه، ومن أخَذَ يريدُ إتلافها أتلَفَه الله"[6].
- "فإن ذهبتَ تُقيِّمُه كسرتَه"[7].
- "من ولي منكم شيئاً يضرُّ فيه قوماً، وينفعُ فيه آخرين فليقبل من محسنهم"[8].
- "من ادّعى إلى غيرِ أبيه وهو يعلمُ فالجنّةُ عليه حرامٌ"[9].
- "مَنْ رأى شيئاً يكرهُهُ فلينفِثْ عن شماله ثلاثاً ..." [10].
- "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر"[11].
- "... وإن أتاني يمشي أتيتُه هَرْولةً"[12].

سابعاً : مواضع اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء) في صحيح البخاري

- "فإنْ تَوليتَ، فإنَّ عليكَ إثمَ الأَرِيسِيِّين"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة 22/4، ح 5443.

(2) السابق، كتاب الرقاق 279/4، ح 6463.

(3) سبق تخريجه، انظر : 93، حاشية 2.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 345/1، ح 1238.

(5) السابق، كتاب المساقاة 132/2، ح 2356، كتاب الرهن 179/2، ح 2515، كتاب الشهادات 226/2، ح 2666، كتاب تفسير القرآن 235/3، ح 4549، كتاب الإيمان والنذور 327/4، ح 6659، كتاب التوحيد 554/4، ح 7445.

(6) السابق، كتاب الحوالات 140/2، ح 2387.

(7) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 424/2، ح 3331، كتاب النكاح 520/3، ح 5186.

(8) السابق، كتاب المناقب 518/2، ح 3628.

(9) السابق، كتاب المغازي 163/3، ح 4326، ح 4327، كتاب الفرائض 357/4، ح 6766.

(10) السابق، كتاب التعبير 426/4، ح 6995.

(11) السابق، كتاب الأحكام 464/4، ح 7143.

(12) السابق، كتاب التوحيد 539/4، ح 7405.

(13) السابق، كتاب بدء الوحي 15/1، ح 7، كتاب الجهاد والسير 311/2، ح 2936، كتاب تفسير القرآن 238/3، ح 4553.

- "فَمَنْ وَفَى مِنكُم فأجرُه على الله، ومَنْ أَصابَ من ذلِكَ شيئاً فَعوقِبَ في الدُّنيا فَهو كَفّارةٌ له، ومن أَصابَ من ذلك شيئاً ثمَّ ستره اللهُ، فهو إلى الله"[1].
- "فمن كانَ أَخُوهُ تحتَ يَدِه، فلْيُطْعِمْهُ ممّا يأكلُ، وليُلْبسْهُ ممّا يلبسُ، ولا تُكَلِّفُوهم ما يغلبُهم، فإنْ كلَّفْتُموهم فأَعِينُوهم"[2].
- "مَنْ اتَّبَع جَنازةَ مسلمٍ إيماناً واحتساباً، وكانَ مَعَهُ حتى يُصلَّى عليها، ويُفرغَ من دفنها؛ فإنَّه يرجعُ من الأجرِ بقيراطين، ... ومن صلَّى عليها ثمَّ رجعَ قبلَ أن تُدفَنَ فإنّه يرجعُ بقيراطٍ"[3].
- "فإنْ جاءَ صاحبُها فأدِّها إليه"[4].
- "فإنْ أحدٌ ترخصَ لقتالِ رَسُولِ الله، فقولوا : إنَّ اللهَ أَذِنَ لرسُولِه"[5].
- "مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ"[6].
- "مَنْ كَذَبَ عليَّ فلْيتبوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ"[7].
- "فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بخيرِ النَّظَرَين"[8].
- "مَنْ قَاتَلَ لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا فهو في سبيلِ الله"[9].
- "فإنْ لم يجدْ النَّعْلَيْنِ فَلْيلبسِ الخُفَّينَ، وليقطَعْهُما حتى يَكُونَا تحتَ الكَعبينِ"[10].
- "مَنْ تَوَضَّأَ فليستَنثرْ، ومَنْ استجمرَ فَليُوتِر"[11].
- "... فإنْ مِتَ من ليلتك فأنتَ على الفِطرةِ"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان 20/1، ح 18، كتاب مناقب الأنصار 37/3، ح 3892، كتاب تفسير القرآن 419/3، ح 4894، كتاب الحدود 361/4، ح 6784، 365/4، ح 6801، كتاب الأحكام 486/4، ح7213، كتاب التوحيد 562/4، ح 7468.

(2) السابق، كتاب الإيمان 24/1، ح 30، كتاب العتق 187/2، ح 2545، كتاب الأدب 169/4، ح6050.

(3) السابق، كتاب الإيمان 28/1، ح 47، كتاب الجنائز 367/1، ح 1325.

(4) السابق، كتاب العلم 44/1، ح 91، كتاب الأدب 184/4، ح 6112.

(5) سبق تخريجه، انظر : 121، حاشية 1.

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم 49/1، ح 106.

(7) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 1.

(8) صحيح البخاري، كتاب العلم 50/1، ح 112، كتاب في اللقطة 154/2، ح 2434، كتاب في الديات 388/4، ح 6880.

(9) السابق، كتاب العلم 54/1، ح 123، كتاب الجهاد والسير 279/2، ح 2810، كتاب فرض الخمس 365/2، ح 3126، كتاب التوحيد 559/4، ح 7458.

(10) السابق، كتاب العلم 57/1، ح 134، كتاب الصلاة 119/1، ح 366، كتاب جزاء الصيد 512/1، ح 1842.

(11) السابق، كتاب الوضوء 64/1، ح 161.

(12) السابق، كتاب الوضوء 85/1، ح 247، كتاب الدعوات 239/4، ح 6311، 240/4، ح 6313، ح 6315.

- "مَنْ أَحبَّ أنْ يُهِلَّ بعمرةٍ فليَهلُلْ"[1].
- "مَنْ أَحرَمَ بعمرةٍ، ولم يهدِ فليُحلِلْ، ومَنْ أَحرَم بعمرةٍ، وأَهدى فلا يحلُّ حتى يحلَّ بنحرِ هدْيه، ومَنْ أهلَّ بحجٍ فليُتِمَّ حَجَّه"[2].
- "... أَيُّما رجلٍ من أمتِي أَدركتَتْهُ الصلاةَ فلْيُصلِ..." [3].
- "مَنْ صلَّى في ثوبٍ وَاحدٍ فليُخَالِفْ بينَ طَرفَيْه"[4].
- "فإنْ كَانَ وَاسِعاً فالتَحِفْ به، وإنْ كَانَ ضيِّقاً فاتّزِرْ به"[5].
- "مَنْ كانَ عِنْدَه شيءٌ فليجيءْ به"[6].
- "من شهِدَ أن لا إلهَ إلا الله، واستقبلَ قبلَتنا، وصلَّى صلاتَنا، وأكلَ ذبيحتَنا فهو المسلمُ..." [7].
- "فإن لم تكُونوا باكينَ فلا تدخُلوا عَليهِم"[8].
- "مَنْ مرَّ في شيءٍ مِنْ مَساجِدنا، أو أسواقِنا بنبْلٍ، فَليأخُذْ على نِصَالِها، لا يعقرْ بكفِّه مُسلِماً"[9].
- "مَنْ اشترطَ شرطاً ليسَ في كتابِ اللهِ، فليسَ له ..." [10].
- "مَنْ أَحبَّ أنْ يسألَ فليسألْ"[11].
- "مَنْ تَركَ صَلاةَ العصرِ فقد حَبِطَ عملُه"[12].
- "فإن استطعتُم أنْ لا تُغلبُوا على صلاةٍ قبلَ طُلُوعِ الشّمسِ، وقبلَ غُرُوبها فافعلُوا"[13].
- "مَنْ نَسِيَ صلاةً فليُصلِّ إذا ذَكَرها"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الحيض 102/1، ح 317.

(2) السابق، كتاب الحيض 103/1، ح 319.

(3) السابق، كتاب التيمم 108/1، ح 335، كتاب الصلاة 137/1، ح 438.

(4) السابق، كتاب الصلاة 118/1، ح 360.

(5) السابق، كتاب الصلاة 118/1، ح 361.

(6) السابق، كتاب الصلاة 121/1، ح 378.

(7) السابق، كتاب الصلاة 126/1، ح 393.

(8) السابق، كتاب الصلاة 136/1، ح 433، تفسير القرآن 308/3، ح 4702.

(9) السابق، كتاب الصلاة 141/1، ح 452.

(10) السابق، كتاب الصلاة 142/1، ح 456، كتاب المكاتب 192/2، ح 2561، كتاب الشروط 254/2، ح 2735، كتاب البيوع 74/2، ح 2155، 77/2، ح 2168، كتاب المكاتب 191/2، ح 2560، كتاب الشروط 247/2، والرواية فيهم "فهو باطلٌ".

(11) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 162/1، ح 540.

(12) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 165/1، ح 553، 174/1، ح 594، والرواية فيه "حبط عملُه".

(13) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 165/1، ح 554، 170/1، ح 573، كتاب تفسير القرآن 399/3، ح 4851، كتاب التوحيد 548/4، ح 7434.

(14) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 175/1، ح 597.

- "مَنْ كانَ عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ"[1].
- "مَنْ رابَه شيءٌ في صلاتِه فَلْيُسَبِّحْ"[2].
- "مَنْ كانَ يعبدُ شيئاً فليتَّبعْ"[3].
- "مَنْ كانَ اعتكفَ مع النبي ﷺ فليرجعْ"[4].
- "مَنْ أكلَ من هذه الشّجرةِ –يعني الثوم– فلا يَقْرَبَنَّ مسجدَنا"[5].
- "مَنْ أكلَ ثوماً أو بصلاً، فليعتزلْ مسجدَنا، وليقعُدْ في بيته"[6].
- "من اغتسلَ يومَ الجمعةَ غسلَ الجنابةِ، ثمَّ راحَ فكأنَّما قرَّبَ بَدَنة، ومن راحَ في السَّاعة الثانيــة؛ فكأنَّما قرَّب بقرةً، ومَنْ راحَ في السَّاعةِ الثالثة؛ فكأنما قرَّب كبشاً أقرنَ، ومن راحَ في الــساعةِ الرابعةِ، فكأنّما قرّب دَجاجةً، ومن راحَ في الساعةِ الخامسةِ فكأنما قرَّبَ بيضةً"[7].
- "مَنْ جاءَ منكُم الجُمعةَ فليغتسِلْ"[8].
- "مَنْ وُليَ شيئاً من أمَّةِ محمّدٍ ﷺ، فاستطاعَ أن يضرَّ فيه أحَداً، أو ينفعَ فيه أحَــداً، فليقبــلْ مِــن مُحسنهِم، ويتجاوزْ عن مُسِيئهُم"[9].
- "وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلّوا قياماً وركباناً"[10].
- "مَنْ ذَبَحَ قبلَ الصَّلاةِ فليُعِدْ"[11].
- "مَنْ فَعلَ ذلك فقد أصابَ سُنَّتَنا، ومَنْ نَحرَ قبلَ الصَّلاةِ فإنَّما هو لحمٌ قدَّمهُ لأَهلِهِ"[12].
- "مَنْ ذَبَحَ قبل الصّلاةِ فليذبحْ مكانها أُخرى، ومن كان لم يذبحْ فليذبحْ على اسم الله"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة 176/1، ح 602، كتاب المناقب 506/2، ح 6581.

(2) السابق، كتاب الأذان 196/1، ح 684، كتاب العمل في الصلاة 338/1، ح 1218، كتــاب الــسهو 344/1، ح 1234، كتاب الصلح 234/2، ح 269، والرواية فيهم : "من نابه شيء في صلاته فليقل : سبحان الله".

(3) السابق، كتاب الأذان 226/1، ح 806، كتاب التوحيد 549/4، ح 7437.

(4) السابق، كتاب الأذان 229/1، ح 813، كتاب فضل ليلــة القــدر 37/2، ح 2016، 38/2، ح 2018، كتــاب الاعتكاف 42/2، ح 2036، 44/2، ح 2040.

(5) السابق، كتاب الأذان 239/1، ح 853، 240/1، ح 856، والرواية فيه "فلا يصلين معنا"، كتاب الأطعمة 24/4، ح 5451.

(6) السابق، كتاب الأذان 239/1، ح 852، كتاب الأطعمة 24/4، ح 5452.

(7) السابق، كتاب الجمعة 246/1، ح 881.

(8) السابق، كتاب الجمعة 249/1، ح 894، 255/1، ح 919.

(9) السابق، كتاب الجمعة 257/1، ح 927.

(10) السابق، كتاب صلاة الخوف 263/1، ح 943.

(11) السابق، كتاب العيدين 266/1، ح 954، كتاب الأضاحي 52/4، ح 5549، 55/4، ح 5561.

(12) السابق، كتاب العيــدين 269/1، ح 965، 270/1، ح 868، 272/1، ح 976، كتــاب الأضــاحي 51/4، ح 5545، 55/4، ح 5560.

(13) السابق، كتاب العيدين 274/1، ح 985، كتاب الذبائح والعيد 40/4، ح 5500، كتــاب الأضــاحي 56/4، ح 5562، كتاب الأيمان والنذور 331/4، ح 6674، كتاب التوحيد 538/4، ح 7400.

- "إنْ صلَّى قائماً فهو أفضلُ، ومن صلَّى قاعِداً فله نصف أجرِ القائمِ، ومن صلَّى نائماً فلهُ نصف أجرِ القَاعِدِ"[1].
- "فَمنْ كَانَ مُتَحرِّيها فليتحرَّها من العشرِ الأَوَاخِرِ"[2].
- "اللّهم إن كُنتَ تعلمُ أنّ هذا الأمرَ فيه خيرٌ لي ... فاقدُره لي، وإن كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرَ فيه شرٌ لي ... فاصرِفْه عني ..." [3].
- "فإنْ لم يكن ماشياً معها فليقُم"[4].
- "فمن تَبِعها فلا يقعدْ حتى تُوضعَ"[5].
- "إن يَكُنْهُ فلن تسلطَ عليه، وإن لم يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قَتْلِه"[6].
- "فَمنْ كانَ منَّا من أهلِ السّعادةِ فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ السَّعادة، ومَنْ منَّا من أهلِ الشَّقاوةِ فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ الشَّقاوة"[7].
- "مَنْ حلفَ بملةٍ غيرِ الإسلامِ كاذباً مُتَعمّداً فهو كما قال"[8].
- "فَإنْ هم أَطاعُوا فَأَعلمْهُم أنَّ الله قد افترضَ عليهم خمس صلواتٍ في كلِّ يومٍ وليلةٍ، فإن هم أطاعوا فأعلمْهم أنّ الله قد افترضَ عليهم صدقةً في أموالهم"[9].
- "مَنْ سرَّه أنْ ينظُرَ إلى رجلٍ من أهل الجنّةِ فَلْينظُرْ إلى هذا"[10].
- "مَنْ بلغَتْ صدقتُه بِنْتُ مَخاضٍ، وليست عنده، وعنده بنتُ لَبُون فإنَّها تُقبلُ منه، ... فإن لم يكن عنده بنتُ مخاضٍ على وجهها، وعنده ابنُ لَبُونٍ فإنَّه يُقبلُ منه، وليس معه شيءٌ"[11].

---

(1) صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة 310/1، ح 1115، ح 1116.

(2) السابق، أبواب التهجد 321/1، ح 1158، كتاب فضل ليلة القدر 37/2، ح 2015، والرواية فيه : "فليتحرها في السبع الأواخر".

(3) السابق، أبواب التهجد 322/1، ح 1162، كتاب الدعوات 257/4، ح 6382، كتاب التوحيد 536/4، ح 7390.

(4) السابق، كتاب الجنائز 363/1، ح 1308.

(5) السابق، كتاب الجنائز 364/1، ح 1310.

(6) السابق، كتاب الجنائز 375/1، ح 1354، كتاب الجهاد والسير 345/2، ح 3055، كتاب الأدب 201/4، ح 6173، كتاب القدر 316/4، ح 6618.

(7) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 5.

(8) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 378/1، ح 1363، كتاب الأدب 168/4، ح 6047، كتاب الأيمان والنذور، 325/4، ح 6652.

(9) السابق، كتاب الزكاة 389/1، ح 1395، كتاب المغازي 169/3، ح 4347.

(10) السابق، كتاب الزكاة 390/1، ح 1397.

(11) السابق، كتاب الزكاة 405/1، ح 1448، 406/1، ح 1453.

- "فَمنْ سُئِلها من المسلمين على وجهها فليُعطِها، ومَنْ سُئِلَ فوقها فلا يُعْطِ، ... ومن لم يكن معه إلاّ أربعٌ من الإبل فليس فيها صدقةٌ، ... فإن لم تكن إلا تسعينَ ومِئة، فليس فيها شيءٌ"[1].
- "... ومَنْ كان مَعَهُ بعيرٌ فليَعقلْهُ"[2].
- "من كانَ معه هديٌ فليُهلَّ بالحج مع العُمرةِ"[3].
- "مَنْ لم يكُن مِنكُم معَهُ هديٌ فأحبَّ أنْ يجعلَها عُمرةً فليفعلْ"[4].
- "مَنْ كانَ منكُم أهدى فإنَّه لا يَحِلَّ لشيءٍ حَرُمَ منه حتى يقضيَ حَجَّهُ، ومن لم يكنْ منكم أهدى فَلْيَطُفْ بالبيت، ... فمن لم يجدْ هدياً فليصمْ ثلاثةَ أيَّامٍ في الحج، وسبعةً إذا رَجع إلى أهله"[5].
- "مَنْ شاء أن يصومَه فليَصُمْهُ، ومن شاءَ أن يتركَه فَلْيترُكْه"[6].
- "... من أحبَّ أن يهلَّ بحجةٍ فليهلَّ"[7].
- "مَنْ لم يجدْ النَّعلينِ فَلْيلبَسِ الخُفَّيْنِ، ومَنْ لم يجده إزَاراً فَلْيلبَسْ سَراويلَ للمُحْرِم"[8].
- "مَنْ أحدَثَ فيها حَدَثاً، أو آوى مُحْدِثاً فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعين، ... فمن أخفرَ مُسلماً فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنَّاسِ أجمعين، ... ومن تولّى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنةُ اللهِ والنَّاسِ أجمعين"[9].
- "وإن امرؤٌ قاتلَه أو شاتَمَه فليقلْ إنِّي صائمٌ مرتين"[10].
- "مَنْ لم يدعُ قولَ الزُّورِ والعملَ به، فليسَ لله حاجةً في أنْ يدعَ طعامَه وشَرابَه"[11].
- "فإنْ غُمَّ عليكم فاقدرُوا لَهُ"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة 407/1، ح 1454.

(2) السابق، كتاب الزكاة 416/1، ح 1481.

(3) السابق، كتاب الحج 435/1، ح 1556، 457/1، ح 1638، كتاب المغازي 184/3، ح 4395.

(4) السابق، كتاب الحج 437/1، ح 1560، كتاب العمرة 496/1، ح 1788.

(5) السابق، كتاب الحج 472/1، ح 1691.

(6) السابق، كتاب الحج 447/1، ح 1592، كتاب الصوم 5/2، ح 1893، كتاب تفسير القرآن 218/3، ح 4501، والرواية فيه : "من شاء صامه، ومن شاء لم يصمه"

(7) السابق، كتاب العمرة 494/1، ح 1783.

(8) السابق، كتاب جزاء الصيد 512/1، ح 1841، كتاب اللباس 115/4، ح 5804.

(9) السابق، أبواب فضائل المدينة 518/1، ح 1870، كتبا الجزية والموادعة 384/2، ح 3179، كتاب الفرائض 354/4، ح 6755.

(10) السابق، كتاب الصوم 5/2، ح 1894.

(11) السابق، كتاب الصوم 8/2، 1903، كتاب الأدب 171/4، ح 6057.

(12) السابق، كتاب الصوم 7/2، ح 1900، 9/2، ح 1906، ح 1907، ح 1909، والرواية فيهم "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

- "مَنْ استطاعَ الباءةَ فليتزوّجْ، ... ومن لم يستطعْ فعليه بالصومِ"[1].
- "إن شِئْتَ فَصُمْ، وإنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ"[2].
- "مَنْ أصبحَ مفطراً فليتمَّ بقيةَ يومِه، ومن أصبح صائماً فليصُمْ"[3].
- "فَمنْ شَاء فليصُمْ، ومن شاء فليُفْطِرْ"[4].
- "مَنْ سَرَّهُ أن يُبْسَطَ له في رزقه، أو يُنْسَأَ له في أثرِه فليصلْ رَحِمَه"[5].
- "إنَّ هذا تبِعَنا، فإنْ شِئْتَ أن تأذن له فأذنْ له..." [6].
- "وإنْ تفرقا بعد أن تبايعا، ولم يترك واحدٌ منهما البيعَ، فقد وَجَبَ البيعُ"[7].
- "فإنْ صَدَقَا وبيَّنا، بُورِكَ لهما في بيعهما، وإن كَذَبا وكتما فعسى أن يربَحا ربحاً، ويُمحَقا بركةَ بيعهما"[8].
- "مَنْ اشترى شاةً مُحَفَّلةً فردَّها فليُردَّ معها صاعاً"[9].
- "لا تُصرّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد، فإنَّه بخير النظرين بين أن يحتلبها ..." [10].
- "إن زنتْ، فاجلدوها، ثمَّ إن زنتْ فاجلدوها، ثمَّ إن زنتْ فبيعوها ولو بِضفيرٍ"[11].
- "من باعَ نخلاً قد أُبِّرَتْ، فثمرُها للبائعِ"[12].
- "مَنْ صوَّر صورةً، فإنَّ اللهَ معذِّبُه حتى ينفخَ فيها الرُّوحَ"[13].
- "مَنْ سلَّف في تمرٍ، فليُسلفْ في كيلٍ معلومٍ، ووزنٍ معلومٍ"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الصوم 8/2، ح 1905، كتاب النكاح 487/3، ح 5065، ح 5066.

(2) السابق، كتاب الصوم 19/2، ح 1943.

(3) السابق، كتاب الصوم 24/2، ح 1960، 34/2، ح 2007، كتاب أخبار الآحاد 500/4، ح7265، والرواية فيهم : "من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم".

(4) السابق، كتاب الصوم 34/2، ح 2003.

(5) السابق، كتاب البيوع 52/2، ح 2067، كتاب الأدب 155/4، ح 5985، ح 5986.

(6) السابق، كتاب البيوع 55/2، ح 2081، كتاب الأطعمة 20/4، ح 5434، 26/4، ح 5461، والرواية فيهما: "إن شئت أذنت له".

(7) السابق، كتاب البيوع 64/2، ح 2112.

(8) السابق، كتاب البيوع 64/2، ح 2114.

(9) السابق، كتاب البيوع 73/2، ح 2149، 76/2، ح 2164.

(10) السابق، كتاب البيوع 72/2، ح 2148، 73/2، ح 2151.

(11) السابق، كتاب البيوع 74/2، ح 2153، ح 2154، كتاب الحدود ما يحذر من الحدود 377/4، ح 6837، ح 6838.

(12) السابق، كتاب البيوع 84/2، ح 2204، كتاب الشروط 243/2، ح 2716.

(13) السابق، كتاب البيوع 90/2، ح 2225.

(14) السابق، كتاب السَّلم 94/2، ح 2239.

- "... فمن تُوفِّيَ فتركَ ديناً فعليَّ قَضَاؤُه"[1].
- "فَمنْ أَحبَّ مِنْكُم أنْ يُطيِّبَ بذلك فليفعلْ، ومن أحبَّ منكم أن يكونَ على حظِّه حتى يُعطِيَه إيّاه... فليفعلْ"[2].
- "إن اعترفتْ فارجُمها"[3].
- "مَنْ أمسكَ كلباً، فإنّه ينقصُ كلَّ يومٍ من عمله قيراطٌ إلا كلبَ حَرْثٍ أو ماشية"[4].
- "من أعمرَ أرضاً ليست لأحدٍ فهو أحقُّ"[5].
- "من كانت له أرضٌ فليزرعْها، أو ليمنحْها، فإن لم يفعلْ فَلْيُمسِكْ أرضَه"[6].
- "من ابتاعَ عبداً وله مالٌ، فما لهُ للذي بَاعَهُ"[7].
- "من أدركَ مالَه بعينه عند رجلٍ أو إنسانٍ قد أفلسَ فهو أحقُّ به من غيره"[8].
- "من كانت له مظلمةٌ لأحدٍ مِنْ عِرْضِه أو شيءٌ فليتحَلَّلْهُ مِنْه اليوم"[9].
- "فَمنْ قضيتُ لهُ بحقِّ مسلمٍ فإنّما هي قطعة من النار، فليأخذْها أو فَلْيتركْها"[10].
- "إنْ نزلتُم بقومٍ، فأُمرَ لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإنْ لم يفعلوا فخذوا منهم حقَّ الضيفِ"[11].
- "من قُتِلَ دون ماله فهو شهيدٌ"[12].
- "مَنْ أعتقَ شِقْصاً له من عبد، أو شِرْكاً وكان معه ما يبلغُ ثمنه بقيمةِ العدلِ فهو عتيقٌ"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الكفالة 112/2، ح 2298، كتاب الحوالات 143/2، ح 2399، كتاب الفرائض 348/4، ح 6731، 356/4، ح 6763، كتاب النفقات 577/3، ح 5371.

(2) السابق، كتاب الوكالة 116/2، ح 2307، ح 2308، كتاب العتق 186/2، ح 2539، 199/2، ح2583، ح 2584، كتاب الهبة وفضلها 206/2، ح 2607، ح 2608، كتاب فرض الخمس 369/2، ح3131، كتاب المغازي 160/3، ح 4318.

(3) السابق، كتاب الوكالة 119/2، ح 2314، ح 2315، كتاب الشروط 246/2، ح 2725، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 372/4، ح 6827، 382/4، ح 6859، ح 6860، كتاب أخبار الآحاد 498/4، ح 7260.

(4) السابق، كتاب المزارعة 121/2، ح 2322، ح 2323، كتاب بدء الخلق 421/2، ح 3325، كتاب الذبائح والصيد 33/4، ح 5480، ح 5481، ح 5482، والرواية فيهم "فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان".

(5) السابق، كتاب المزارعة 126/2، ح 2335.

(6) السابق، كتاب المزارعة 127/2، ح 2340، ح 2341، كتاب الهبة وفضلها 211/2، ح 2632.

(7) السابق، كتاب المساقاة 138/2، ح 2379.

(8) السابق، كتاب الحوالات 144/2، ح 2402.

(9) السابق، كتاب المظالم والغصب 160/2، ح 2449، كتاب الرقاق 296/4، ح 6534.

(10) السابق، كتاب المظالم والغصب 162/2، ح 2458، كتاب الأحكام 476/4، ح 7181، 477/4، ح 7185، كتاب الشهادات 230/2، ح 2680، كتاب الحيل 416/4، ح 6967، والرواية فيهم "فلا يأخذها".

(11) السابق، كتاب المظالم والغصب 163/2، ح 2461، كتاب الأدب 190/4، ح 6137.

(12) سبق تخريجه، انظر : 123، حاشية 1.

(13) صحيح البخاري، كتاب الشركة 173/2، ح 2491، كتاب العتق 181/2، ح 2524.

- "أَيُّما رجلٍ كانت له جاريةٌ فأدَّبها، فأحسنَ تأديبها، وأعتقها وتزوجها فله أجران، وأيُّما عبد أدّى حقَّ الله، وحقَّ مواليه فله أجران"[1].
- "فإنْ كنتِ بريئةً فسيُبرِّئُكِ الله، وإن كنتِ ألممتِ بذنبٍ فاستغفري الله، وتُوبي إليه"[2].
- "مَنْ كانَ منكم مادحاً أخَاه لا محالةَ، فليقل : أحسبُ فلاناً والله حَسِيبُه ..." [3].
- "من كانَ حالفاً فليحلفْ بالله أو ليصمتْ"[4].
- "من أَحدثَ في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردٌّ"[5].
- "من حَفَر رُومةً فله الجنّةُ...، من جهز جيشَ العُسرةِ فله الجنةُ"[6].
- "مَنْ لم يأخذْه بحقِّه، فهو كالآكلِ الذي لا يشبعُ"[7].
- "من جهّزَ غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خَلَفَ غازياً في سبيلِ الله فقد غزا"[8].
- "مَنْ احتبَس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله، وتصديقاً بوعده، فإنَّ شِبَعهُ وريَّهُ ورَوْثَه وبَوْلَه في ميزانه يوم القيامة"[9].
- "مَنْ أَحبَّ أن يتعجَّلَ إلى أَهْلِه فليُعجِّلْ"[10].
- "مَنْ قَالَ لا إله إلا الله، فقد عَصَم مِني نفسَهُ ومالَهُ"[11].
- "إنْ لقيتُم فلاناً وفلاناً فحرِّقُوهما بالنَّار، ... فإنْ أَخذتُمُوهُما فاقتُلُوهُمَا"[12].
- "مَنْ أطاعني فقد أطاع الله، ومن عَصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني، وإنَّما الإمامُ جُنةٌ، ... فإن أمر بتقوى الله وعدل، فإنّ له بذلك أجرٌ، وإن قالَ بغيره فإنَّ عليه منه"[13].
- "إنْ رَأَيتُمونا تخطفَنا الطيرُ فلا تبرحوا مكانكم، حتى أُرسلَ إليكم، وإن رأيتمونا هَزَمنا القوم، وأوطأناهم فلا تبرحوا حتى أُرسلَ إليكم"[14].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العتق 187/2، ح 2547، كتاب النكاح 491/3، ح 5083.
(2) السابق، كتاب الشهادات 224/2، ح 2661، كتاب المغازي 115/3، ح 4141.
(3) السابق، كتاب الشهادات 225/2، ح 2662، كتاب الأدب 172/4، ح 6061، 198/4، ح 6162.
(4) السابق، كتاب الشهادات 230/2، ح 2679، كتاب الأدب 183/4، ح 6108، كتاب الأيمان والنذور 323/4، ح 6646، كتاب التوحيد 538/4، ح 7401.
(5) السابق، كتاب الصلح 236/2، ح 6297.
(6) السابق، كتاب الوصايا 269/2، 2778.
(7) السابق، كتاب الجهاد والسير 288/2، ح 2842.
(8) السابق، كتاب الجهاد والسير 288/2، ح 2843.
(9) السابق، كتاب الجهاد والسير 290/2، ح 2853.
(10) السابق، كتاب الجهاد والسير 292/2، ح 2861.
(11) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 4.
(12) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير 317/2، ح 2954، 333/2، ح 3016.
(13) السابق، كتاب الجهاد والسير 317/2، ح 2957، كتاب الأحكام 463/4، ح 7137.
(14) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 2.

- "ما تركتُ بعد نفقة نسائي ومؤونةِ عامِلي فهو صدقةٌ"[1].
- "مَنْ قتلَ قتيلاً له عليه بَيِّنةٌ فله سَلَبُهُ"[2].
- "خمسٌ من الدّوابِّ من قتلهُنَّ وهو محرمٌ فلا جناحَ عليه"[3].
- "أينما أدركتْك الصَّلاةُ –بعد– فَصَلِّه، فإنَّ الفضل فيه"[4].
- "فمنْ أدركَ منكم، فليقعْ في الذي يرى أنها نار؛ فإنّه عذبٌ باردٌ"[5].
- "إنْ كانَ في أُمتي هذه منهم فإنَّهُ عمرُ بنُ الخطّاب"[6].
- "مَنْ ادّعى قوماً ليس له فيهم؛ فليتبوأْ مَقْعَدَهُ من النَّار"[7].
- "مَنْ يُشرفْ لها تستَشْرِفْهُ، ومن وجد ملجأً أو معاذاً فليُعذْبه"[8].
- "فأينما لقيتموهم فاقتلوهم"[9].
- "إن لم تجديني فأتي أبَا بكر"[10].
- "لا تقتُلْهُ؛ فإن قتلْتَهُ فإنِّه بمنزلتكِ قَبلَ أَنْ تَقْتلَهُ"[11].
- "مَنْ ادّعى إلى غير أبيه وهو يعلمُ، فالجنّةُ عليه حرامٌ"[12].
- "مَنْ شاءَ منهم أنْ يُعَقِّب معكَ فليُعقِّبْ، ومن شاء فليُقْبِلْ"[13].
- "مَنْ لم يكن معه هديٌ فليجعلْها عمرةً"[14].
- "مَنْ قالَ أنا خيرٌ من يُونس بن متَّى فقد كذَب"[15].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس 358/2، ح 3096.
(2) السابق، كتاب فرض الخمس 371/2، ح 3142، كتاب المغـازي 160/3، ح 4321، 161/3، ح4322، كتاب الأحكام 473/4، ح 7170.
(3) السابق، كتاب بدء الخلق 418/2، ح 3315.
(4) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 441/2، ح 3366، 465/2، ح 3425، والرواية فيـه : "حيثمـا أدركتـك الصلاة فصلِّ".
(5) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 474/2، ح 3450.
(6) السابق، كتاب أحاديث الأنبياء 480/2، ح 2469، كتاب فضائل أصحاب النبي 536/2، ح 3689.
(7) السابق، كتاب المناقب 489/2، ح 3508.
(8) السابق، كتاب المناقب 511/2، ح .3601، كتاب الفتن 449/4، ح 7081، ح 7082.
(9) سبق تخريجه، انظر : 60، حاشية 2.
(10) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي 527/2، ح 3659، كتـاب الاعتـصام بالكتـاب والـسنة 526/4، ح 7360، كتاب الأحكام 488/4، ح 7220.
(11) السابق، كتاب المغازي 75/3، ح 4019، كتاب الديات 384/4، ح 6865.
(12) السابق، كتاب المغازي 162/3، ح 4326، ح 4327، كتاب الفرائض 357/4، ح 6766.
(13) السابق، كتاب المغازي 170/3، ح 4349.
(14) السابق، كتاب المغازي 171/3، ح 4353، ح 4354.
(15) السابق، كتاب تفسير القرآن 259/3، ح 4604، 375/3، ح 4805.

- "أبصروها، فإن جاءتْ به أكحلَ العينين، سابغَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ الساقينِ فهو لشريكِ بن سحماء"[1].
- "أَيُّمَا مؤمنٍ تركَ مالاً فليرثْه عصبَتُه من كانوا، فإن ترك ديناً فليأتِني وأنا مولاه"[2].
- "مَنْ قالَ في حلفه: واللات والعزى فليقلْ: لا إله إلا الله، ومن قالَ لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق"[3].
- "... فإن بدا له أن يطلقها فَلْيُطَلِّقْها طاهراً قبل أن يمسَّها"[4].
- "فمن رغب عن سنتي فليسَ مني"[5].
- "أَيُّمَا رجلٍ وامرأةٍ توافقا فعشرة ما بينهما ثلاثُ ليال، فإن أحبا أن يتزايدا، أو يتاركا تتاركا"[6].
- "ما أنفقتْ من نفقةٍ عن غير أمرِه فإنَّه يُؤدَى إليه شَطرَهُ"[7].
- "إنْ كنتَ صادقاً فقد دخلتَ بها، وإن كُنتَ كاذِباً فهو أبعدُ منك"[8].
- "مهما أَنفقتَ فهو لك صدقةٌ"[9].
- "فإن لم يُجلسْهُ معه فليُناولْهُ أُكْلَةً أو أُكْلَتين"[10].
- "إن وجدتَ مع كلبك كلباً غيره فخشيتَ أن يكونَ أخَذَهُ معه وقد قتله فلا تأكلْ"[11].
- "... فإن وجدْتُم غيرها فلا تأكُلُوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسِلوها، وكلُوا فيها، وما صدتَ بقوسك فذكرتَ اسمَ الله فكُلْ، وما صدتَ بكلبِكَ المُعَلَّمِ فذكرتَ اسمَ اللهِ فكُلْ، وما صدتَ بكلبِكَ غيرَ مُعَلَّمٍ فأدركت ذكاتَه فكُلْ"[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن 341/3، ح 4747.

(2) السابق، كتاب تفسير القرآن 362/3، ح 4781.

(3) السابق، كتاب تفسير القرآن 403/3، ح 4860، كتاب الأدب 183/4، ح 6107، كتاب الاستئذان 236/4، ح 6301، كتاب الأيمان والنذور 325/4، ح 6650.

(4) السابق، كتاب تفسير القرآن 425/3، ح 4908، كتاب الطلاق 539/3، ح 5251، والرواية فيه "إن شاء أمسك، وإن شاء طلق قبل أن يمسّ".

(5) السابق، كتاب النكاح 486/3، ح 5063.

(6) السابق، كتاب النكاح 501/3، ح 5119، وقال البخاري : إنَّ علياً –رضي الله عنه– بين عن النبي ﷺ أنّ هذا الحديث منسوخ.

(7) السابق، كتاب النكاح 525/3، ح 5195.

(8) السابق، كتاب الطلاق 559/3، ح 5311، 360/3، ح 5312، 569/3، ح 5349، 570/3، ح5350.

(9) سبق تخريجه، انظر : 61، حاشية 1.

(10) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، 26/4، ح 5460، كتاب العتق 189/2، ح 2557.

(11) السابق، كتاب الذبائح والصيد 31/4، ح 7475، 35/4، ح 5487، والرواية فيه : "وإن خالطها كلبٌ من غيرها فلا تأكل".

(12) السابق، كتاب الذبائح والصيد 33/4، ح 5478، 36/4، ح 5488، 38/4، ح 5496.

- "إن رميتَ الصَّيدَ فوجدته بعد يومين ليس به إلا أثرُ سهمك فكلْ، وإن وقع في الماء فلا تأكلْ"[1].
- "ما أنهرَ الدَّمُ وذُكِرَ اسمُ الله فكُلْ"[2].
- "مَنْ صلّى صلاتنا، واستقبلَ قبلتَنا فلا يذبحْ حتى ينصرف"[3].
- "مَنْ ضحّى فلا يُصبِحنَّ بعد ثالثةٍ في بيته منه شيءٌ"[4].
- "... وإن صلّى جالساً فصلُّوا جلوساً"[5].
- "... فإن كان لابدّ فاعلاً فليقل : اللهمّ أحيني ما كانتِ الحياةُ خيراً لي ..." [6].
- "مَنْ تردّى من جبلٍ فقتل نفسَه فهو في نار جهنم يتردّى فيه...، ومن تحسَّى سُمَّاً فقتل نفسه، فسُمُّه في يده يتحسَّاه في نار جهنم، ... ومن قَتَلَ نفسه بحديدةٍ فحدِيدَتُهُ في يده يجأُ بها بطنه.."[7].
- "مَنْ لَبِسَ الحرير في الدنيا فلن يلبَسه في الآخرةِ"[8].
- "مَنْ كان يؤمنُ بالله واليوم الآخرِ فلا يؤذِ جارَه، ومن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فليكرمْ ضيفَه، ومن كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فليقل خيراً أو ليصمتْ"[9].
- "أيُّما رجلٍ قَالَ لأخيه يا كافرُ فقد باءَ بها أحدهما"[10].
- "إنْ أُخِر هذا فلن يُدْرِكَه الهرمُ حتى تقومَ السّاعةُ"[11].
- "فمن قالها من النَّهارِ موقِناً بها قبلَ أن يُمْسي فهو من أهلِ الجنّة، ومن قالها من الليلِ وهو مؤمنٌ بها فماتَ قبل أن يُصبح فهو من أهلِ الجنّة"[12].
- "... إنْ أمسكتَ نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظْها"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد 34/4، ح 5484.

(2) السابق، كتاب الذبائح والصيد 39/4، ح 5498، 42/4، ح 5509، 49/4، ح 5543.

(3) السابق، كتاب الأضاحي 56/4، ح 5563.

(4) السابق، كتاب الأضاحي 57/4، ح 5569.

(5) السابق، كتاب المرضى 78/4، ح 5658. وقال البخاري : قال الحميدي : إن هذا الحديث منسوخ، لأن النبي ﷺ صلى آخر مرة قاعداً، والناس خلفه قياماً".

(6) السابق، كتاب المرضى 82/4، ح 5671، كتاب الدعوات 249/4، ح 6351.

(7) السابق، كتاب الطب 108/4، ح 5778.

(8) السابق، كتاب اللباس 122/4، ح 5832، ح 5833، ح 5834، والرواية فيهما "لم يلبسه في الآخرة".

(9) السابق، كتاب الأدب 162/4، ح 6018، ح 6019.

(10) السابق، كتاب الأدب 182/4، ح 6104.

(11) السابق، كتاب الأدب 199/4، ح 6167..

(12) السابق، كتاب الدعوات 237/4، ح 6306.

(13) السابق، كتاب الدعوات 242/4، ح 6320، كتاب التوحيد 537/4، ح 7393.

- "اللهمَّ فأيُّما مؤمنٍ سَبَبْتُهُ فاجعل ذلك له قُربةً إليكَ يومَ القيامة"[1].
- "إنَّ هذا المالَ حُلْوَةٌ من أخَذَه بحقِّه ووضعه في حقِّه فنعمَ المعونةُ هو"[2].
- "مَنْ أَحبَّ أن ينظرَ إلى رجلٍ من أهل النّار فلينظرْ إلى هذا"[3].
- قال الله –عزّ وجلّ– : "من عادى لي ولياً فقد آذنتهُ بالحرب"[4].
- "من استَلَجَّ في أَهلِه بيمينٍ فهو أعظم إثماً، ليَبرَّ"[5].
- "مَنْ أكلَ ناسياً وهو صائمٌ فلْيتمَّ صَوْمَهُ"[6].
- "مَن نذرَ أن يطيعَ اللهَ فليُطِعْهُ، ومن نذرَ أن يَعصِيَه فلا يَعصِه"[7].
- "مَنْ بدّل دينه فاقتلوه"[8].
- "من سمعَ بأرضٍ فلا يُقدِمنَّ عليه، ومن كانَ بأرضٍ وقعَ بها فلا يخرجْ فِراراً منه"[9].
- "فمن رأى شيئاً يكرهُهُ فلينفثْ عن شماله ثلاثاً، وليتعوذْ من الشيطانِ"[10].
- "من كره من أميره شيئاً فليصبر"[11].
- "من حملَ علينا السِّلاحَ فليسَ منا"[12].
- "يُوشِكُ الفراتُ أنْ يُحسَرَ عن كنزٍ من ذهبٍ، فمن حَضَره فلا يأخذْ منه شيئاً"[13].
- "فمن استطاعَ أن لا يأكلَ إلا طيباً فليفعلْ، ومن استطاع أنْ لا يحالَ بينه وبينَ الجنةِ ملء كفهِ من دمٍ أهراقَهُ فليفعل"[14].
- "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصانِي فقد أبى"[15].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات 251/4، ح 6361.
(2) السابق، كتاب الرقاق 270/4، ح 6427.
(3) السابق، كتاب الرقاق 286/4، ح 6493، كتاب القدر 313/4، ح 6607.
(4) السابق، كتاب الرقاق 288/4، ح 6502.
(5) السابق، كتاب الأيمان والنذور 319/4، ح 6626.
(6) السابق، كتاب الأيمان والنذور 329/4، ح 6669.
(7) السابق، كتاب الأيمان والنذور 337/4، ح 6696، 338/4، ح 6700.
(8) السابق، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين 401/4، ح 6922.
(9) السابق، كتاب الحيل 418/4، ح 6974.
(10) السابق، كتاب التعبير 426/4، ح 6995.
(11) السابق، كتاب الفتن 444/4، ح 7053، كتاب الأحكام 464/4، ح 7143.
(12) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 3.
(13) صحيح البخاري، كتاب الفتن 458/4، ح 7119.
(14) السابق، كتاب الأحكام 466/4، ح 7152.
(15) السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 504/4، ح 7280.

- "من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثمَّ يقبضه فلن ينسى شيئاً سمعه مني"[1].
- يقول الله –تعالى– : "اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقالَ دينارٍ من إيمان فأخرجوه، ... اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، ... اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرةٍ من إيمانٍ فأخرجوه"[2].

ثامناً : مواضع الحذف في صحيح البخاري

- "أفلح إن صدق"[3].
- "أنْ تعبدَ اللهَ كأنّكَ تراهُ فإنْ لم تَكُنْ تراهُ فإنَّه يَراكَ"[4].
- "... ومن وقعَ في الشُّبهاتِ كراعٍ يرعى حولَ الحِمَى يوشكُ أن يواقعَه"[5].
- "قالت امرأةٌ : يا رسولَ الله، ألا أجعلُ لك شيئاً تقعدُ عليه، فإن لي غلاماً نجّاراً قال : "إن شئت"[6].
- "من اشترطَ شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مئة شرط"[7].
- "مَنْ أدركَ من الصُّبحِ رَكْعةً قبلَ أنْ تطلُعَ الشَّمسُ، فقد أدركَ الصُّبحَ، ومَنْ أدركَ رَكعةً من العصرِ قبلَ أن تغرُبَ الشَّمسُ، فقد أدركَ العصر"[8].
- "مَنْ أدركَ من الصَّلاةِ ركعةً فقد أدركَ الصَّلاةَ"[9].
- "مَنْ كان عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ، وإن أربع فخامِس، أو سادس"[10].
- "إذا كانَ أحدُكُم على الطَّعامِ فلا يعجلْ، حتى يقضيَ حاجته منه، وإن أُقيمت الصلاةُ"[11].
- "اسمعُوا وأطيعُوا، وإن استُعملَ حبشيٌ كأنَّ رأسَه زبيبةٌ"[12].
- "يُصلُّون لكم، فإن أصابُوا فلكم، وإن أخطؤُوا فلكم وعليهم"[13].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 122، حاشية 6.
(2) صحيح البخاري، كتاب التوحيد 550/4، ح 7439.
(3) السابق، كتاب الإيمان 28/1، ح 46، كتاب الصوم 5/2، ح 1891، كتاب الشهادات 230/2، ح2678، كتاب الحيل 413/4، ح 6956.
(4) السابق، كتاب الإيمان 29/1، ح 50، كتاب تفسير القرآن 361/3، ح 4777.
(5) السابق، كتاب الإيمان 30/1، ح 52.
(6) السابق، كتاب الصلاة 140/1، ح 449، كتاب البيوع 59/2، ح 2095، كتاب المناقب 507/2، ح 3584.
(7) السابق، كتاب الصلاة 142/1، ح 456، كتاب المكاتب 192/2، ح 2561، كتاب الشروط 254/2، ح 2735.
(8) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 171/1، ح 579.
(9) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 171/1، ح 580.
(10) السابق، كتاب مواقيت الصلاة 176/1، ح 602.
(11) السابق، كتاب الأذن 193/1، ح 674.
(12) السابق، كتاب الأذان 199/1، ح 693، كتاب الأحكام 464/4، ح 7142.
(13) السابق، كتاب الأذان 199/1، ح 694.

- "اغتسِلُوا يومَ الجمعة، واغسلوا رؤوسَكم، وإن لم تكونوا جنُباً"[1].
- "صلِ قائماً، فإن لم تستطعْ فقاعِداً، فإن لم تستطعْ فعلى جَنب"[2].
- "فإن استيقظ فذكر الله انحلتْ عقدةٌ، ... فأصبحَ نشيطاً طيَّبَ النَّفسِ، وإلاّ أصبح خبيثَ النَّفسِ كسلانَ"[3].
- "أتاني آتٍ من ربي فأخبرني : أنَّه من مات من أمتي لا يشركُ بالله شيئاً دخل الجنة" قلت : وإن زنى وإن سرق؟ قال : "وإن زنى وإن سرق"[4].
- "ليس منَّا من ضربَ الخدودَ، وشقَ الجُيوبَ، ودعا بدعوى الجاهلية"[5].
- "أسرعوا بالجنازة، فإن تكُ صالحةً فخيرٌ تقدِّمونها، وإن يك سوى ذلك فشرٌ تضعونه عن رقابكم"[6].
- "فليتقينَّ أحدُكُم النَّارَ ولو بشق تمرة، فإن لم يجد فبكلمةٍ طيّبة"[7].
- "لا تشترِ، ولا تعد في صدقتك، وإن أَعطاكه بدرهم"[8].
- "من لم يكنْ منكم معه هديٌ فأحبَّ أن يجعلها عمرةً فليفعلْ، ومن كان معه الهديُ فلا"[9].
- "الصيام جنةٌ، فلا يرفثْ ولا يفسقْ ..." [10].
- "من أسلفَ في شيءٍ ففي كيلٍ معلوم"[11].
- "فإن جاءَ صاحبها وإلا استمتع بها"[12].
- "مَنْ تُوفِيَ من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه، ومن ترك مالاً فلورثته"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجمعة 247/1، ح 884.

(2) سبق تخريجه، انظر : 123، حاشية 5.

(3) صحيح البخاري، أبواب التهجد 317/1، ح 1142، كتاب بدء الخلق 410/2، ح 3269.

(4) السابق، كتاب الجنائز 345/1، ح 1237، كتاب الحوالات 141/2، ح 2388، كتاب الاستئذان 228/4، ح 6268، كتاب الرقاق 274/4، ح 6443، كتاب التوحيد 567/4، ح 7487.

(5) السابق، كتاب الجنائز 360/1، ح 1297.

(6) السابق، كتاب الجنائز 365/1، ح 1315.

(7) السابق، كتاب الزكاة 395/1، ح 1413، كتاب الأدب 163/4، ح 6023، كتاب الرقاق 298/4، ح 6540، كتاب المناقب 509/2، ح 3595، كتاب الرقاق 302/4، ح 6563.

(8) السابق، كتاب الزكاة 418/1، ح 1490.

(9) السابق، كتاب الحج 437/1، ح 1560، كتاب العمرة 496/1، ح 1788.

(10) السابق، كتاب الصوم 6/2، ح 1894.

(11) السابق، كتاب السَّلم 94/2، ح 2240.

(12) السابق، كتاب الكفالة 112/2، ح 2298، كتاب الحوالات 143/2، ح 2399، كتاب الفرائض 348/4، ح 6731، كتاب النفقات 577/3، ح 5371.

(13) السابق، كتاب المساقاة 136/2، ح 2372، كتاب في اللقطة 152/2، ح 2427، 153/2، ح2429، 156/2، ح 2438، كتاب الطلاق 553/3، ح 5292.

- "سأل رجلٌ رسول الله عن اللُقطة؟ فقال : "اعرف عِفَاصها، ووِكاءها، ثم عرِفها سنةً فإن جاء صاحبُها، وإلاّ فشأنك بها" قال : فضالةُ الإبل؟ قال : "هي لك، أو لأخيك، أو للذئب"، فقال فضالة الإبل : قال : "مالك ولها؟ معها سقاؤها وحِذاؤها، تردُ الماءَ، وتأكلُ الشجر حتى يلقاها ربُّها"[1].
- "فَمنْ كَانَت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها، أَو إلى امرأةٍ يَنكِحُها فَهِجْرتُه إلى ما هاجَرَ إِليهِ، ومن كانتْ هجرتُهُ لدنيا يُصِيبُها، أو امرأةٍ يتزوجُها فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليه"[2].
- "والذي نفسي لا يأخذ أحدٌ منه شيئاً، إلا جاءَ به يوم القيامةِ يحملُه على رقبته، إن كان بعيراً له رُغاء، أو بقرةٌ لها خوارٌ، أو شاةٌ يتعر ..." [3].
- "... فإن شاءوا أن يدخُلُوا فيما دَخَلَ فيه الناسُ فعلُوا، وإلا فقد جَمُّوا"[4].
- "شَقِيتُ إن لم أَعْدِلْ"[5].
- "... فمن يجدْ منكم بماله شيئاً فليبعه، وإلا فاعلموا أن الأرضَ لله ورسُولِه"[6].
- "إذا ماتَ أحدُكُم فإنّه يُعرض عليه مقعدُه بالغداةِ والعشيِّ، فإن كانَ من أهل الجنة فمن أهلِ الجنة، وإن كانَ من أهلِ النار فمن أهلِ النّارِ"[7].
- "قال لي جبريل : من مات من أمتك لا يشركُ بالله شيئاً دخَلَ الجنّة، قال : وإن زنى وإن سرق؟ قال : وإنْ"[8].
- "إني لأعرفُ أصوات رُفقهِ الأشعَرِيِّين بالقرآن، ... وأعرفُ منازِلُهم من أصواتِهم بالقرآنِ بالليل، وإن كنتُ لم أرَ منازلهم..." [9].
- "كلُوا رزقاً حلالاً أخرجه الله، أطعمونا إن كان معكم"[10].
- "لا مالَ لك، إن كنت صادقاً فقد دخلت بها..."[11].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب في اللقطة 156/2، ح 2437.
(2) السابق، كتاب العتق 183/2، ح 2529، كتاب مناقب الأنصار 39/3، ح 3898، كتاب النكاح 488/3، ح 5070، كتاب الأيمان والنذور 335/4، ح 6689، كتاب الحيل 412/4، ح 6953.
(3) السابق، كتاب الهبة وفضلها 203/2، ح 2597، كتاب الأحكام 475/4، ح 7114.
(4) السابق، كتاب الشروط 249/2، ح 2731، ح 2732.
(5) السابق، كتاب فرض الخمس 370/2، ح 3138.
(6) السابق، كتاب الجزية والموادعة 380/2، ح 3167، كتاب الإكراه 408/4، ح 6944، الاعتصام بالكتاب والسنة 522/4، ح 7348.
(7) السابق، كتاب بدء الخلق 403/2، ح 3240.
(8) سبق تخريجه، انظر : 124، حاشية 1.
(9) صحيح البخاري، كتاب المغازي 139/3، ح 4232.
(10) السابق، كتاب المغازي 175/3، ح 4362.
(11) السابق، كتاب الطلاق 569/3، ح 5349.

- قالت عائشة –رضي الله عنها– حاضت صفية زوج النبي ﷺ في حجة الوداع، فقال النبي ﷺ "أحابستُنا هي؟" فقلت : إنها قد أفاضت يا رسول الله، وطافت بالبيت، فقال النبي ﷺ "فلتنفر"[1].
- "إنْ كان الشّؤمُ في شيء ففي الدار، والمرأةِ، والفرس"[2].
- "إن كانَ عندك ماءٌ بات هذه الليلة في شنة، وإلا كرعنا"[3].
- "إنْ كان في شيءٍ من أدويتِكُم خيرٌ ففي شرطةِ مِحْجَمٍ، أو شربةِ عسلٍ، أو لَذْعةٍ بنارٍ تُوافقُ الدَّاءَ، وما أُحبُّ أن أكتوي"[4].
- "من رآني في المنام فقد رآني"[5].
- "مَنْ قال : سبحان الله وبحمده في يوم مئةَ مرةٍ حطت خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر"[6].
- "ثلاثةٌ لا يكلِّمُهم الله يومَ القيامة، ... ورجل بايعَ إماماً لا يبايعُه إلا لدنياه، إن أعطاه ما يريد وفى له، وإلا لم يف له..." [7].
- "أيُّما رجلٍ وامرأةٍ توافقا فعشرة ما بينهما ثلاثُ ليال، فإن أحبا أن يتزايدا، أو يتاركا تتاركاً"[8].
- "لا يقلْ أحدكُم : اللهمَّ اغفر لي إن شئت، ارحمني إن شئت، ارزقني إن شئت ..." [9].

تاسعاً : مواضع اجتماع الشرط والقسم في صحيح البخاري

- "والذي نفسي بيده، لو يعلمُ أحدُكُم أنَّهُ يَجِدُ عَرْقاً سَميناً، أو مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لشهد العشاء"[10].
- "يَا أُمَّةَ مُحمَّد، واللهِ لو تعلمونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُم قليلاً، ولَبَكيْتُم كثيراً"[11].
- "والذي نفسُ مُحمَّدٍ بِيَدِه، لو قالَ : إِنْ شَاءَ اللهُ لَجاهَدُوا في سَبيلِ اللهِ فُرسَاناً أَجْمَعُون"[12].

---

(1) سبق تخريجه، انظر : 123، حاشية 4.
(2) سبق تخريجه، انظر : 124، حاشية 2.
(3) سبق تخريجه، انظر : 123، حاشية 2.
(4) صحيح البخاري، كتاب الطب 86/4، ح 5683، 89/4، ح 5702، ح 5704.
(5) السابق، كتاب الأدب 206/4، ح 6197، كتاب التعبير 426/4، ح 6993، والرواية : "فسيراني في اليقظة"، ح 6994، ح 6996، ح 6997، والرواية فيهما "فقد رأى الحق".
(6) السابق، كتاب الدعوات 263/4، ح 6405.
(7) السابق، كتاب الأحكام 486/4، ح 7212.
(8) السابق، كتاب النكاح 501/3.
(9) السابق، كتاب التوحيد 563/4، ح 7477.
(10) السابق، كتاب الأذان 186/1، ح 644، كتاب الأحكام 489/4، ح 7224.
(11) السابق، كتاب الكسوف 291/1، ح 1044، كتاب الأيمان والنذور 320/4، ح 6631.
(12) السابق، كتاب الجهاد والسير 282/2، ح 2819، كتاب الأيمان والنذور 322/4، ح6639.

- "لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُم لأَقْتُلَنَّهُم قَتْلَ عادٍ"[1].
- "وايمُ اللهِ لو أَنّ فاطمةَ ابنةَ محمدٍ سَرقَتْ لَقَطَعتُ يَدَهَا"[2].
- "فواللهِ لَئِنْ قَدَرَ عليَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَاباً ما عَذَّبَهُ أَحَدَاً"[3].
- "فإِنْ طَالَتْ بِكَ حياةٌ لَتَرِينَّ الظعينةَ تَرتَحِلُ مِنَ الحيرة حتى تطوفَ بالكعبة، لا تخافُ أحداً إلا اللهَ، ... ولَئِن طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لتُفْتَحَنَّ كنوزُ كسرى، ... ولَئِنْ طَالَتْ بِكَ حياةٌ لَتَرِينَّ الرجلُ يُخرِجُ ملءَ كَفِه من ذَهَبٍ أَو فضةٌ يَطلُبُ مَنْ يَقبلُه منهُ فلا يَجِدُ أحداً"[4].
- "لَئِنْ أدبرتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ"[5].
- "فَواللهِ لو لم تَكُنْ في حَجْرِي مَا حَلَّتْ لي"[6].
- "وإِن هُم أَبَوا فوالذي نَفْسِي بِيَدِه، لأُقاتِلَنَّهُم على أمري هذا"[7].
- "والذي نفسي بيده لولا أَنَّ رِجالاً يكرهون أَنْ يَتَخلَّفُوا بَعْدِي، ولاَ أَجِدُ ما أَحْمِلُهُم مَا تَخَلَّفْتُ"[8].
- "... وإِنْ سَأَلَنِي لأُعطينَّهُ، ولَئِن استعاذني لأُعِيذَنَّهُ"[9].

عاشراً : مواضع توالي عبارتين شرطيتين على جواب واحد في صحيح البخاري

- "إذا رأى أحدُكُم جنازةً، فإنْ لم يكنُ ماشياً فَلْيَقُمْ ..."[10].
- "إذا وضعتْ الجنازةُ فاحتملها الرجالُ على أعناقهم، فإن كانت صالحةً قالت : قدموني..."[11].
- "لو أنَّ أحدكُم إذا أتى أهلَهُ قال : جَنِّبنِي الشّيطانَ، وجَنِّبِ الشّيطانَ ما رزقتني، فإن كان بينهما ولدٌ لم يضرَّه الشّيطانُ، ولم يسلَّط عليه"[12].
- "إذا أتى أحَدَكُم خادِمُه بطعامه، فإن لم يُجلسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ أُكْلَةً أو أُكْلَتين"[13].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 430/2، ح 4344، كتاب المغازي 171/3، ح 4351، كتاب التوحيد 548/4، ح 7432.
(2) سبق تخريجه، انظر : 143، حاشية 2.
(3) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء 483/2، ح 3281، كتاب التوحيد 570/4، ح 7506.
(4) السابق، كتاب المناقب 509/2، ح 3595.
(5) سبق تخريجه، انظر : 143، حاشية 1.
(6) صحيح البخاري، كتاب النكاح 499/3، ح 5107، كتاب النفقات 578/3، ح 5372.
(7) سبق تخريجه، انظر : 143، حاشية 3.
(8) صحيح البخاري، كتاب التمني 490/4، ح 7226.
(9) السابق، كتاب الرقاق 288/4، ح 6502.
(10) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 363/1، ح 1308.
(11) سبق تخريجه، انظر : 144، حاشية 1.
(12) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق 412/2، ح 3283.
(13) السابق، كتاب الأطعمة 26/4، ح 5460.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وبقدرته تتجلى المعجزات، فيكون النصر للمؤمنين المستضعفين في الأرض، والاصطفاء لمن شاء من عباده، والخزي والذل للكافرين المتكبرين، وله الحمد والمنَّة على آلائه الكثيرة عليَّ، ومنها : توفيقه لي لإنجاز هذا البحث، الذي قسمته إلى تمهيد وأربعة فصول.

وقد قدمت في التمهيد ترجمة للإمام البخاري –رحمه الله–، تحدثت فيها عن مصنفه العظيم، الموسوم اختصاراً بصحيح البخاري، ثمَّ تحدثت عن الفعل المضارع، علاماته، وحالاته من حيث الإعراب والبناء.

أمَّا الفصل الأول فقد اشتمل على ثلاثة مباحث، تناولت الحديث في المبحثين الأول والثاني عن العوامل الجازمة للفعل المضارع سواءً الجازمة منها لفعل واحد، أم الجازمة لفعلين، وآراء النحاة في كل عامل منها، وخصص المبحث الثالث للنماذج التطبيقية من صحيح البخاري على ما تم الحديث عنه في هذا الفصل.

وقد اشتملت الفصول الثلاثة الباقية على أربعة مباحث، تناولت الحديث في المباحث الثلاثة منها عن وجوه الجملة الشرطية وجوابها، وحكم الفعل الواقع بين مجزومين، وعامل الجزم في فعل الشرط وجوابه، والفعل المضارع الواقع في جواب الطلب، واقتران جواب الشرط بـ (الفاء)، أو "إذا" الفجائية، والتقديم والتأخير، والحذف في الجملة الشرطية، واجتماع الشرط مع القسم، ثم مع همزة الاستفهام، وتوالي عبارتين شرطيتين على جواب واحد، وخصص المبحث الرابع فيهم للنماذج التطبيقية من صحيح البخاري على ما تم الحديث عنه في هذه الفصول.

وسأعرض أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

1) وردت العوامل الجازمة لفعل واحد مائتين وأربعاً وثمانين مرة في الصحيح، موزعة كالآتي:
   - وردت "لم" في مائة وخمسة وثلاثين موضعاً.
   - وردت "لا الناهية" في مائة وتسعة عشر موضعاً.
   - وردت "لام الأمر" في تسعة وعشرين موضعاً.
   - وردت "لمَّا" الجازمة في موضع واحد فقط.
2) وردت العوامل الجازمة لفعلين في صحيح البخاري أربعمائة وسبع عشرة مرة موزعة كالآتي :

- وردت "مَنْ" في مائتين وستة وخمسين موضعاً.
- وردت "إنْ" في مائة وأربعين موضعاً.
- وردت "أيَّما" في تسعة مواضع.
- وردت "مَا" في ثمانية مواضع.
- وردت "أيْنَما" في موضعين فقط.
- وردت "مَهمَا"، و"حيْثُما"، في موضع واحد فقط.

من الملاحظ أن "مَنْ" هي الأكثر وروداً في الصحيح من بين العوامل الجازمة لفعلين؛ وذلك لأنها وضعت للدلالة على العاقل، والخطاب إنما يكون للعقلاء.

3) أكثر النبي ﷺ من استخدام الشرط في أقواله الواردة في الصحيح؛ وذلك لأنه يعد من أفضل الأساليب في تقديم الحجة والإقناع.

4) بلغ عدد الأفعال المبنية على الفتح في محل جزم في صحيح البخاري سبعاً وعشرين فعلاً، وإنَّ اتصال الأفعال المضارعة بـ (نون التوكيد) مع هذه الأفعال اتصالاً مباشراً؛ يؤكد على شدة التحذير من الأمور المنهي عنها.

5) بلغ عدد الأفعال المضارعة المبنية على السكون في محل جزم في صحيح البخاري أربعة أفعال؛ ولعل القلة فيها يرجع إلى أنَّ الخطاب بصيغة المذكر يشمل المذكر والمؤنث، ولقد اتصلت هذه الأفعال الأربعة بـ (نون النسوة)؛ لأنها تتعلق بأحكام خاصة بالنساء.

6) بلغ عدد الأفعال المضارعة المرفوعة بين مجزومين أحد عشر فعلاً.

7) وردت الجملة الشرطية وجوابها في صحيح البخاري مائة واثنين وثلاثين مرة، موزعة من حيث زمن الفعل كالآتي :

- فعل الشرط وجوابه ماضيان في محل جزم في مائة وثلاثة مواضع؛ والتعبير عن الجزاء بلفظ الماضي فيه دلالة على تحقق وقوع هذا الفعل.
- فعل الشرط ماضٍ، وجوابه مضارع في خمسة عشر موضعاً.
- فعل الشرط وجوابه مضارعان في اثني عشر موضعاً، واستخدام الفعل المضارع فيه استحضار للصورة والاستمرارية.
- فعل الشرط مضارع، وجوابه ماضٍ في موضعين، وهذا يخالف ما تردد على ألسنة أكثر النحاة أن هذا الوجه خاص بالضرورة الشعرية فقط.

8) ورد الفعل المضارع مجزوماً في جواب الطلب في صحيح البخاري أربع عشرة مرة.

9) بلغ عدد المواضع التي اقترن بها جواب الشرط بـ (الفاء) في صحيح البخاري مائتين وواحداً وثلاثين موضعاً موزعة كالآتي :

- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء) مع الجملة الطلبية في مائة وسبعة وثلاثين موضعاً؛ وترجـــع الكثرة في العدد هنا؛ إلى أن التكاليف الشرعية في الإسلام محصورة في افعل ولا تفعل.
- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء)، مع الجملة الاسمية في خمسة وستين موضعاً.
- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء)، مع قد في أربعة عشر موضعاً.
- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء)، مع الفعل الجامد في ثمانية مواضع.
- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء)، مع (لن) في أربعة مواضع من الصحيح.
- اقترن جواب الشرط بـــ (الفاء)، مع حرف "السين" في ثلاثة مواضع.

10) بلغ عدد المواضع التي وقع فيها الحذف في الجملة الشرطية وجوابها في صحيح البخاري واحداً وثمانين موضعاً، موزعة كالآتي :

- ورد حذف جواب الشرط؛ لدلالة ما سبق عليه في خمسة وثلاثين موضعاً، وحذف للاجتماع بينه وبين القسم المتقدم عليه في ثمانية مواضع.
- ورد حذف فعل الشرط والجواب في موضع واحد، وهذا مع "إن"؛ لأنها الأصل في المجازاة.
- ورد حذف المبتدأ من جواب الشرط في تسعة مواضع.
- ورد حذف "الفاء" من جواب الشرط في موضع واحد فقط.
- ورد حذف فعل الشرط بعد "إلا" في سبعة مواضع.
- ورد حذف أداة الشرط وفعلها؛ لتقدم الطلب عليهما، في أربعة عشر موضعاً، وورد حـــذفهما دون طلب في ستة مواضع.

11) اجتمع الشرط والقسم معاً في صحيح البخاري في خمسة عشر موضعاً، عُدَّ الجواب للقسم المتقدم على الشرط في ثمانية مواضع، وعُد الجواب للشرط الامتناعي، وحـــذف جـــواب القسم في ستة مواضع، وكان الجواب في الموضع الخامس عشر للقسم والشرط معاً.

12) توالى شرطان على جواب واحد في صحيح البخاري في أربعة مواضع، وكـــان التـــوالي بحرف العطف (الفاء).

13) لم ترد "لم" ناصبة للفعل المضارع، أو ملغاة لا عمل لها في الصحيح، وهذا يدل علـــى أن الأشهر في عملها هو : الجزم.

14) لم تدخل "لم" على الفعل الماضي في الصحيح؛ لأن الأصل في اختصاصها هـــو : الفعـــل المضارع لا غير.

15) لم ترد "لن" جازمة للفعل المضارع في الصحيح، فهي تختص بنصب الفعل المضارع، لا جزمه.

16) لم يجزم الفعل المضارع الواقع بعد النفي في الصحيح؛ لأن النفي إخبار، ولا يحتاج إلـــى جواب كالطلب.

17) لم تحذف "لام الأمر" في الصحيح، وكذلك لم يفصل بين "لا الناهية" ومجزومها فيه.
18) لم يرد توظيف "إذما"، و"أيّان"، و"متى"، و"أنَّى" في الصحيح.
19) لم يفصل بين "إن" الشرطية وفعلها في الصحيح.
20) لم يرد اقتران جواب الشرط بـ (إذا) الفجائية في الصحيح؛ وذلك لثقل لفظها؛ ولأن معناها في الجزاء أبعد من معنى الفاء.
21) لم يجتمع الشرط وهمزة الاستفهام في صحيح البخاري.
22) لم يرد في صحيح البخاري شواهد نحوية لم يذكرها النحاة في كتبهم.

وعلى كل حال، فهذا جَهدُ المقل، ولا أزعم فيه الكمال؛ فإن الكمال لله ﷻ، ولست أراني في هذا المقام إلا كما قال العماد الأصفهاني : "إني رأيتُ أنَّه لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان مستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر"[1].

فإن أصبت فمن الله، فما توفيقي إلا به، وإن أخطأت فمن نفسي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه إنيب وهو رب العرش العظيم، وصلِ اللهمَّ على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وسلم تسليماً كثيراً.

(1) معجم الأدباء، ث.

الفهارس العامة

تشتمل على :

- **فهرس الآيات القرآنية.**
- **فهرس الأحاديث النبوية.**
- **فهرس الأشعار.**
- **فهرس الأعلام.**
- **قائمة المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

أولاً : فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة :		
﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾	23	39، 40
﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾	93	38
﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾	124	42
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾	180	140
﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾	197	44
﴿مَتَى نَصْرُ اللّهِ﴾	214	49
﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	227	116، 117
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾	278	39
﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	284	66، 73
﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	286	33
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	228	17
سورة آل عمران :		
﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	28	32
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾	31	99
﴿قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾	37	48
﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾	111	73
﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾	140	117
﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ﴾	144	100
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	159	38
﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾	97	115
سورة النساء :		
﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قَرِينًا﴾	38	99
﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾	78	44، 47، 69

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ﴾	100	72
﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	123	43
﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾	128	107
﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيهِ جَمِيعًا﴾	172	99
سورة المائدة :		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾	6	77
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾	13	38
﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾	56	117
﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾	57	40 ،39
﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾	67	100 ،25
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ﴾	95	70
﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ﴾	106	112
﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	116	66
سورة الأنعام :		
﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	17	100
﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾	35	115
﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾	151	84
﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾	157	114
سورة الأعراف :		
﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ﴾	59	38
﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	23	131
﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾	69	42
﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	132	46

سورة الأنفال :		
﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ﴾	17	114
﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾	19	36
سورة التوبة :		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُـمَّ أَبْلِغْـهُ مَأْمَنَهُ﴾	6	66، 109
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء﴾	28	99
﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	39	37
سورة يونس :		
﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ﴾	51	135
﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾	58	27
سورة هود :		
﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾	7	131
﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾	15	67، 68
﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾	34	137
﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾	57	116
سورة يوسف :		
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُـلٍ فَـصَدَقَتْ وَهُـوَ مِـنَ الكَاذِبِينَ﴾	26	99
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾	77	100
سورة إبراهيم :		
﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾	31	31
سورة الحجر :		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9	2
سورة النحل :		
﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾	21	49
سورة الإسراء :		
﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾	8	67

﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَـأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	88	129
﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾	110	44، 51
سورة الكهف :		
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ﴾	23	40
﴿وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾	29	29
سورة مريم :		
﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	4	25
﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾	6-5	84، 89
﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	20	48
﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	46	129
سورة طه :		
﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	7	116
﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾	61	88
﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	77	85
سورة الأنبياء :		
﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾	34	135
سورة الحج :		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾	18	43
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	29	30
سورة النور :		
﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ﴾	21	117
سورة النمل :		
﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِـدَيَّ وَأَنْ أَعْمَـلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾	19	ت
سورة القصص :		
﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	28	51
سورة العنكبوت :		
﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	5	116

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾	12	28
﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾	56	113
﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾	66	30
سورة الروم :		
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	36	96، 101، 102، 104
﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾	51	130
سورة الأحزاب :		
﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	50	138، 140
سورة فاطر :		
﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾	4	116
سورة يس :		
﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾	15	38
﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ* قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم﴾	19−18	115
﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾	52	43
سورة ص :		
﴿بَل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾	8	26
سورة الشورى :		
﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الموْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	9	113
سورة الزخرف :		
﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	55	24
﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	77	29
﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾	81	38
سورة محمد :		
﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾	36	141
﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾	38	73

سورة الفتح :		
﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاء مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّـنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاء لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَـرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	25	140
﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ﴾	27	39، 40
سورة الحشر :		
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾	7	أ
سورة الممتحنة :		
﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء﴾	1	32
سورة الطلاق :		
﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	7	27
سورة الملك :		
﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	20	38
سورة الجن :		
﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	13	70
سورة المدثر :		
﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾	6	88
سورة الإنسان :		
﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾	1	25
سورة النازعات :		
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾	42	49
سورة الطارق :		
﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	4	24
سورة الانشراح :		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	1	21، 25
سورة البينة :		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾	1	77
سورة الهمزة :		
﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾	4	17

سورة الماعون :		
﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾	2	114
سورة الإخلاص :		
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	4-3	21

ثانياً : فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
"ائتوني بكتابٍ أكتبْ لكم كتاباً لا تضلوا بعده"	123
"إذا مات الإنسانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلا من ثلاثة : إلا من صدقةٍ جاريةٍ، أو علم يُنْتَفَعُ بِهِ، أو وَلَدٍ صالحٍ يَدْعُو لَهُ"	10
"إذا وُضِعتْ الجنازةُ فاحتملها الرجالُ على أعناقهم، فإنْ كانت صالحةً قالــت : قدموني..."	144
"أَذِّنا وأَقيما، ولْيَؤُمَّكُما أَكْبرُكُما"	56
"أُرِيتُ النَّارَ، فإذَا أَكثرُ أَهْليها النِّسَاءُ : يَكْفُرْنَ العشير ..."	18
"اشفعوا تُؤْجروا"	94
"الرحمُ شِجنَةٌ فمن وصلها وصلْتُه، ومن قطعها قطعْتُه"	59
"إن رأيتمونا تخطفنا الطيرُ فلا تبرحوا مكانكم حتى أُرسلَ إليكم..."	122
"إن كان الشَّؤمُ في شيءٍ ففي الدار والمرأة والفرس"	124
"إن كانَ عندك ماءٌ باتَ هذه الليلة في شَنَّةٍ، وإلاّ كَرَعْنَا"	123
"إنْ يكُ هذا من عند الله يمضِه"	58
"إنّكَ تقدمُ على قومٍ أهلِ كتاب فَلْيكُنْ أولَ ما تدعوهم إليه عبادةُ الله"	55
"إنّها لم تَحِلَّ لأحدٍ قبلي ولم تحِلَّ بعدي"	54
"أوصِيكُم بتقوى الله، والسَّمعِ والطاعة وإن عبداً حبشياً؛ فإنَّه من يعــشْ مــنكم يرى اختلافاً كثيراً، وإيَّاكم ومُحْدثات الأمورِ، فإنّها بدعةٌ فمن أدركَ منكم فعليه بِسُنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديِّينَ، عُضُّوا عليها بالنّواجذ"	ث
"أَيُّما امرأةٍ ماتَ لها ثلاثةٌ من الولد كانوا لها حجاباً من النّارِ"	59
"حيثما أدركتك الصلاة فصلِ"	60
"سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا –إن شاء الله– بكم لاحقون"	39
"صلِ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ"	123
"طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنانِ فرسِه في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبَرَّةٍ قــدماه، إن كانَ في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في السّاقةِ كان في السّاقة..."	118
"فإن أحد ترخص لقتال رسول الله فقولوا ..."	121
"فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"	101، 124
"فإن يتركُوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ..."	68، 93

"فأينما لقيتموهُم فاقتلُوهم"	60
"فَمنْ كَانَت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها، أَو إلى امرأةٍ يَنكِحُها فَهِجْرتُه إلى ما هاجَرَ إِليهِ، ومن كانتْ هجرتُهُ لدنيا يُصِيبُها، أو امرأةٍ يتزوجُها فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليه"	118
"قال لي جبريلُ : من ماتَ من أمتك لا يشركُ بالله شيئاً دخلَ الجنَّـــة، قـــال: وإن زنى، وإن سرق، قال : وإن"	124
"قوموا فَلأُصلِ لكم"	28
"كلُّ من يدخلُ الجنَّةَ على صورة آدم فلم يزلِ الخلقُ ينقصُ حتى الآن"	54
"لئنْ أدبرتَ لَيَعْقِرَنَّك اللهُ"	143
"لا تأتني بعظم ولا رَوْثٍ"	58
"لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكُم رِقَابَ بعضٍ"	89، 91
"لا تَسُبُّوا الأمواتَ فإنّهم قد أَفْضَوا إلى ما قدّمُوا"	57
"لا تعرضْنَ عليَّ بناتِكُنَ ولا أَخواتِكُن"	63
"لا تَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ على اسم صَلاَتِكُمُ المغرب"	18
"لا يتبعْنِي رجلٌ ملكَ بُضعَ، وهو يريد أن يبنيَ بها، ولمّا يبنِ بها..."	58
"لا يَجعلْ أحدُكُم للشِّيطان شيئاً من صلاتِه"	57
"لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلاقَ أُخْتِها؛ لِتَسْتَفْرِغَ صَفْحَتِها؛ فإنّما لها ما قُدِّر لها"	16
"لا يمنعَنّ أحدَكُم آذانُ بلال من سحوره"	62
"لا يُوردَنَّ مُمرضٌ على مصحٍ"	62
"لتأخذوا مصافكم"	27
"لَعلَّهُ أَنْ يُخفِّفَ عنهُما ما لم ييبسا"	55
"لم يبقَ من النبوّة إلا المُبشِّرات"	55
"لم يَكْمُلْ من النِّساءِ إلا آسيةُ امرأةُ فرعونَ، ومريمُ بنتُ عمران..."	54
"لَنْ يُشادَّ الدِّينَ أحدٌ إلا غَلَبَهُ ...."	15
"لِيُبلِّغِ الشَّاهدُ الغَائبَ"	55
"لِيُصلِ أحدُكُم نشَاطَه"	56
"ما أنفقتْ من نفقةٍ عن غير أمرِهِ فإنَّه يُؤدَّى إليه شطرُه"	61
"مُري غلامَكِ النَّجارَ يعملْ لي أعواداً أجلسُ عليهن"	94
"من بنى مسجداً يبتغي به وجهَ الله بنى اللهُ له مِثْلَهُ في الجنّة"	93

"من حملَ علينا السلاحَ فليس منا"	122
"من رآني فقد رأى الحق، فإنَّ الشيطان لا يتكوَّنُنِي"	13
"من سُئِلَ عن علمٍ فكتمه أُلجِمَ بلجامٍ من نارٍ يوم القيامة"	7
"مَنْ قَالَ لا إله إلا الله، فقد عَصَم مِني نفسَهُ ومالَهُ"	122
"مَنْ قُتِلَ دون ماله فهو شهيد"	123
"من قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إمّا أنْ يُفدى، وإما أن يُقِيدُ"	16
"منْ كان منَّا من أهلِ السعادةِ فسيصيرُ إلى عمل أهل السَّعادة..."	122
"من كَذَبَ عليَّ فليتبوأْ مقعَده من النّار"	122
"من ماتَ وعليه صيامٌ صام عنه وليه"	92
"من ماتَ يشركُ بالله شيئاً دَخَل النَّار"	93
"من نِيحَ عليه يُعذبْ بما نِيحَ عليه"	92
"من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثمَّ يقبضه فلن ينسى شيئاً سمعه مني"	122
"من يُردْ الله بهِ خيراً يُصب منه"	92
"من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"	67
"مهما أنفقت فهو لك صدقة"	61
"هي لك، أو لأخيك، أو للذئب"، فقال فضالة الإبل : قال : "مالك ولها؟ معها سقاؤها وحِذاؤها، ترِدُ الماءَ، وتأكلُ الشجر حتى يلقاها ربُّها"	114
"وايمُ الله لو أنَّ فاطمة ابنة محمدٍ سرقت لقطعتُ يدها"	143
"وإن هم أبَوا فوالذي نفسي بيده لأُقاتِلَنَّهم على أمري هذا"	143
"وليشهدْنَ الخير ودعوة المسلمين"	57
"والمَلائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ ما دام في مُصَلاه، الذي يُصلي فيه، اللهمَّ صَلِّ عَلَيْه، اللهمَّ ارْحَمْهُ؛ ما لم يُحْدِثْ فيه، ما لم يُؤْذِ فِيه"	17
روى النبي ﷺ عن الله ﷻ : "ومَنْ أظلمُ ممَّن ذهب يخلُقُ كخلقي، فَلْيَخلُقُوا حبَّةً"	56
"يا عائشةُ لولا قَومُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُم بِكُفْرٍ؛ لنقضتُ الكعبةَ، فَجَعلْتُ لها بابين : بابٌ يَدْخُلُ الناسُ، وبابٌ يَخْرُجون"	15

ثالثاً : فهرس الأشعار

قافية البيت	البحر	اسم الشاعر	رقم الصفحة
محببُ	الطويل	محمود سامي البارودي	4
ذيبُ	البسيط	لم ينسب لقائل	119
تعقبِ	الطويل	الطفيل الغنوي	111
واهبِ	الطويل	لم ينسب لقائل	24
تأججَا	الطويل	اختلف في نسبه، فقيل لعبيد الحر، وقيل للحطيئة	71
نئيجُ	الطويل	أبو ذوئب الهذلي	50
ورمحاً	الكامل	ابن الزبعري	78
أو تستريحي	الوافر	عمر بن الإطنابة	85
مزيدُ	الكامل	عبد الله بن عنمة الضبي	66
يزيدُ	الطويل	لم ينسب لقائل	113
أرفدِ	الطويل	طرفة بن العبد	49
موقدِ	الطويل	الحطيئة	71
الوريدِ	الخفيف	أبو زيد الطائي	67
جارهَا	الرجز	منصور بن مرثد	32
افتقارَا	الوافر	الفرزدق	44
والشجرَ	الطويل	طرفة بن العبد	80
قدرَ	الرجز	مختلف في نسبه، قيل للحارث بن منذر، وقيل لعلي بن أبي طالب	21
حذرَا	البسيط	لم ينسب لقائل	48
سائرُ	الطويل	لم ينسب لقائل	128
شاجرُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	48
ناظرُ	الطويل	ذو الرمة	118
منظرُ	الطويل	كثير عزة	35
البقرُ	البسيط	الأخطل	84
ممطورُ	البسيط	الفرزدق	43

لا يضيرهَا	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	69
بالجارِ	البسيط	لم ينسب لقائل	22
أكوارِ	البسيط	النابغة الذبياني	32
القطرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	81
ولا بمغمرٍ	الطويل	زهير بن مسعود	119
توغيرِ	البسيط	الفرزدق	67
المجلسُ	الطويل	العباس بن مرادس	41
وأقِطْ	مشطور الرجز	لم ينسب لقائل	79
أجمعَا	الطويل	حاتم الطائي	46
تابعُ	الطويل	لم ينسب لقائل	51
تصرعُ	الرجز	جرير بن عبد الله البجلي	69، 109
وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	25
واسعُ	الطويل	الكميت بن معروف	129
أمزقُ	الطويل	شأس بن نهار	25
تملْ	الرمل	كعب بن جعيل	107
تبالَا	الوافر	مختلف في نسبه، فقيل : لحسان بن ثابت، وقيل : للأعشى، وقيل : لأبي طالب	31
ننتفلُ	البسيط	الأعشى	128
واغلِ	السريع	امرؤ القيس	89
تجملِ	الطويل	امرؤ القيس	34
المرملِ	مشطور الرجز	لم ينسب لقائل	81، 82
تؤهلِ	الطويل	ذو الرمة	23
تظلمْ	الطويل	لم ينسب لقائل	34
وإن لمْ	الكامل	إبراهيم بن هرمة	26
نادمَاً	الطويل	لم ينسب لقائل	101
ولا هضمَا	الطويل	لم ينسب لقائل	72
الحسامُ	الوافر	محمد بن عبد الله الأخوص	112
نعامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	78
سنامُ	الوافر	النابغة الذبياني	74

ولا حرمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	69، 110
كرمُ	البسيط	لم ينسب لقائل	137، 138
الجراضمُ	الطويل	اختلف في نسبه، فقيل : للفرزدق، وقيل: للوليد بن عقبة	32
ظالمُ	الطويل	رجل من بني أُسد	119
يسأمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	71
خازمِ	الطويل	الفرزدق	39
تعلمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	45
قالت وإنْ	مشطور الرجز	رؤبة بن اللجاج	120
يجبنَهْ	الوافر	منسوب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه	26
والعيونا	الوافر	الراعي النميري	78
بكرانِ	الطويل	امرؤ القيس	100
مثلانِ	البسيط	حسان بن ثابت	101
الأزمانِ	الخفيف	لم ينسب لقائل	50
عيناهَا	الرجز	لم ينسب لقائل	79
كفاهُ	المتقارب	المتنخل الهذلي	46
الساقِي	الخفيف	عدي بن زيد	107
للتلاقِي	الخفيف	ابن همّام السلولي	47
باديَا	الطويل	لم ينسب لقائل	128
سربالِيَهْ	السريع	عمر بن ملقط	47
من بكى	الطويل	متمم بن نويرة	31
فقولا لا لعَا	الرجز	ابن دريد	138

رابعاً : فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
آدم بن إياس	5
إبراهيم بن إسحاق الحربي	5
إبراهيم بن المغيرة	2، 3
أحمد بن إسحاق السرماري	9
أحمد بن حفص	2
أحمد بن حنبل	8، 11
أحمد بن محمد بن عمر المقري	6
ابن الأحنف	3
الأخفش	45، 97، 101، 102، 107، 108، 109، 135
إسحاق بن راهوية	8، 10
أبو إسحاق الزيادي	104، 105
إسماعيل بن أبي أويس	5
الأشموني	42، 70، 86، 87، 127، 129، 130
الأصمعي	80
الأعرج	74
الأعمش	30
ابن الأنباري	20، 74، 75، 76، 77، 81، 106، 108، 109، 111، 131، 135
أيوب بن سليمان	5
أبو بكر بن أبي الدنيا	5
أبو بكر كافي	11
البُخاري	2، 3، 4، 5، 7، 8، 10، 11، 12
الترمذي	5، 8
الجرمي	80
الجرجاني	96، 97، 99، 102، 104، 106، 131
ابن الجزري	27
أبو جعفر العقيلي	11

ابن جِني	21، 96، 97، 98، 102، 104، 126
ابن الجَوزي	118
أبو حاتم	5، 12
ابن الحاجب	14، 15، 16، 17، 27، 83، 127
ابن حجر	68، 118
حريث بن أبي الورقاء	7
حسان بن حسان	5
الحسن بن الحسين البزار	5
الحُسين بن حريث	9
حمّاد بن زيد	2
حمزة	73، 77
أبو حَيان	33، 45، 46، 49، 50، 72، 73، 87، 90، 102، 103، 106، 108، 115، 126، 127، 130، 132، 133، 135، 136، 138، 141
ابن حَيْوة	74
خالد بن أحمد الدهلي	7
خالد الأزهري	42، 80، 87، 88
خالد بن مخلد	5
ابن خروف	86
خلاد بن يحيى	5
ابن خلِكان	3
الخليل	29، 36، 37، 44، 45، 69، 71، 72، 86، 96، 100، 101، 102، 103
الذهبي	11
الرضي	46، 68، 97، 98، 103، 126، 127، 129، 130، 132، 133، 136، 138
الزجاجي	27، 30، 70، 84، 90، 131
أبو زُرعة	5، 12
الزمخشري	83، 84، 85، 102، 104، 106، 113، 114، 126، 131

أبو زيد الأنصاري	78
ابن السَّراج	20، 24، 42، 83، 96، 97، 106، 113
سعيد بن أبي مريم	5
سليمان بن حرب	6
سليم بن مجاهد	9
السُهيلي	33، 45، 46
سيبويه	14، 15، 18، 31، 36، 41، 42، 44، 45، 49، 50، 65، 69، 70، 71، 72، 73، 83، 86، 96، 98، 100، 101، 103، 107، 127، 131، 134
السيرافي	75، 76، 87
السيوطي	31، 45، 103، 106، 112
الشلوبين	45
صالح بن محمد بن جزرة	5
الصبّان	34
عاصم	30، 73، 77
أبي عاصم النبيل	5
ابن عامر	73، 77
ابن عباس	74
أبو العباس بن سعيد	12
أبو عبد الرحمن السلمي	30
أبي عبد الرحمن المقري	5
عبد العزيز الأويسي	5
عبد الله بن حماد	8
عبد الله بن رجاء	5
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	9
عبدان بن عثمان	5
عبد الله بن يوسف	5
عبد الواحد آدم الطويسي	13
ابن عُدي	5

ابن عصفور	22، 26، 84، 86، 87، 88، 89، 130، 132
العكبري	23، 28، 29، 37، 89، 109، 114، 129، 131، 135، 137
علي بن عياش	5
أبو عمرو	73، 77
الفارسي	79
الفربري	5
الفراء	15، 29، 67، 68، 79، 83، 96، 115، 127، 136
قتيبة بن سعيد	8
ابن القيم	139، 141
ابن كثير	73، 77
الكسائي	15، 27، 31، 49، 73، 77، 88
اللحياني	21، 35
المازني	76، 80
ابن ماكولا	3
المالقي	27، 28، 30، 35، 42، 102
ابن مالك	15، 18، 22، 26، 30، 32، 34، 37، 41، 42، 43، 46، 47، 48، 50، 51، 65، 67، 68، 70، 74، 79، 84، 86، 88، 90، 102، 106، 112، 118، 127، 129، 130، 131، 132، 133، 137، 141
مالك بن أنس	2، 12
ابن المبارك	2، 4
المبرد	31، 37، 42، 69، 75، 80، 83، 96، 98، 102، 115
مَبْرمان	104، 105
محيي الدين الدرويش	117
ابن المديني	11
المرادي	23، 46، 80، 96، 98، 100، 102
ابن مسعود	51
مكي بن إبراهيم	5
محمد بن الأزهر السِّجري	6

محمد بن إسحاق بن خزيمة	5، 8
محمد بن إسماعيل	2، 3، 8، 10
محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي	12
أبو محمد اليزيدي	80
مسلم	5، 8، 12
النسائي	11
نافع	73، 77
أبي نعيم	5
الهروي	102
ابن هشام	17، 22، 23، 28، 32، 33، 36، 37، 43، 45، 46، 47، 66، 84، 99، 112، 113، 114، 116، 117، 140
ابن الوراق	22، 23، 29، 52
يحيى بن جعفر البيكندي	9
يحيى بن محمد بن صاعد	5
يحيى بن معيش	11
ابن يعيش	37، 42، 45، 46، 47، 48، 70، 83، 85، 96، 97، 102، 106، 119، 120، 127، 129، 131، 132
أبي اليمان	5، 68
يونس	134، 135

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت 745هـ، تحقيق وشرح : د. رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد التواب، مكبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1988م.

2- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للإمام الحافظ : الخليل بن عبد الله بن الخليل القزويني، ت 446هـ، ضبطه : الشيخ عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت، لبنان، "د.ط"، 1414هـ-1993م.

3- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، 415هـ، تحقيق : عبد المعين الملوحي، ط2، 1402هـ، 1982م.

4- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، أبي البركات الأنباري، ت 577هـ، دار الأرقم بن الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م.

5- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، ت 911هـ، وضع حواشيه : غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

6- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، ت 316هـ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، "د.ط"، "د.ت".

7- اعتراض الشرط على الشرط، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت 761هـ، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط1، 1406هـ-1986م.

8- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، ت 616هـ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، 1417هـ-1996م.

9- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت 338هـ، تعليق : عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

10- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ت 1403هـ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط4، 1415هـ.

11- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري، ت 616هـ، تحقيق : محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ-2011م.

12- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ : علي بن هبة الله أبي نصر بن ماكولا، ت 475هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ-1990م.
13- ألفية ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، ت 672هـ، دار المعارف، "د.ط"، "د.ت".
14- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، ت 577، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م.
15- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، 761هـ، ومعه كتاب : هداية السالك إلى تحقيق المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1966م.
16- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ت 745هـ، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، "د.ط"، 1420هـ.
17- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، ت 751هـ، دار الفكر، "د.ط"، "د.ت".
18- البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت 774هـ، تم التحقيق والمراجعة والفهرسة بدار أبي حيان، مدينة نصر، القاهرة، ط1، 1416هـ-1996م.
19- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام : سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن المُلقّن، ت 804هـ، تحقيق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي، وأبي محمد عبد الله بن سليمان، وأبي عمار ياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1425هـ-2004م.
20- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، لجلال الدين السيوطي، ت 911هـ، تعليق : مصطفى الحسيني، ط6، "د.ت".
21- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، ت 577هـ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 2006م.
22- تاريخ بغداد، لأبي بكر بن علي الخطيب البغدادي، ت 463هـ، ضبط وتوثيق وتحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، لبنان، ط1، 1424هـ-2004م.
23- تاريخ الحديث ومناهج المحدثين، د. محمود سالم عبيدات، راجعه وحققه : الأستاذ الدكتور. محمود نادي عبيدات، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 199724م.

24- التاريخ الكبير، للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ت 256هـ، تحقيق : مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د.ط"، 1422هـ-2001م.
25- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت 616هـ، تحقيق : عيسى محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، "د.ط"، "د.ت".
26- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن النقطة الحنبلي، ت 629، تحقيق : كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.
27- تهذيب الأسماء واللغات، للإمام العلاّمة الفقيه الحافظ، أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت 676هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د.ط"، "د.ت".
28- تهذيب التهذيب، للحافظ : أحمد بن علي، بن حجر العسقلاني، ت 852هـ، تحقيق : الشيخ: عمر السُّلامي، والشيخ علي بن مسعود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ-1996م.
29- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين، أبي الحجاج يوسف المزِّي، ت 742هـ، تحقيق : د. بشّار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ-2002م.
30- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت170هـ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ-1995م.
31- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت 340هـ، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، 1404هـ-1984م.
32- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ت 729هـ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
33- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت 1206هـ : ومعه الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، "د.ط"، "د.ت".
34- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زُرعة بن زنجلة، ت 403هـ، تحقيق : سعيد الأفغاني، دار الرسالة، "د.ط"، "د.ت".
35- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت 340هـ، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 2010م.
36- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت 1093هـ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1420هـ-2000م.
37- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، "د.ت".

38- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ، صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، ت 923هـ، تحقيق : مجدي منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
39- ديوان الأخطل، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ-1994م.
40- ديوان الأعشى، شرح : د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.
41- ديوان امرئ القيس، تحقيق وشرح : حنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409هـ-1989م.
42- ديوان حاتم الطائي، مع دراسة مفصلة عن الجود والأجواد في تاريخ الأدب العربي : بقلم : د. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1980م.
43- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وتعليق : د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974م.
44- ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه : عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1426هـ، 2006م.
45- ديوان طرفة بن العبد، شرح : عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.
46- ديوان الفرزدق، تقديم وشرح : مجيد طرّاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م.
47- ديوان كثير عزة، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ1971م.
48- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
49- ديوان محمود سامي البارودي، تحقيق وضبط وشرح : علي الجارم، ومحمد شفيق معروف، دار العودة، بيروت، "د.ط"، 1992م.
50- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح : كرم البستاني، دار صادر، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
51- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، ت 702هـ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م.
52- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
53- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط4، 1405هـ-1985م.

54- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر الأزدي، ت 275هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
55- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، ت 279هـ، تعليق : أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ-1975م.
56- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت 748هـ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط7، 1410-1990م.
57- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ الأديب : عبد الحي بن أحمد الحنبلي، ت 1089هـ، دار الآفاق الجديدة، "د.ط"، "د.ت".
58- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك القاضي، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت 769هـ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار صعب، "د.ط"، "د.ت".
59- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ت929هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ-1955م.
60- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ت 686هـ، تحقيق وضبط : د. عبد الحميد السيد محمد بن عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
61- شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني، ت 672هـ، تحقيق : عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ-1990م.
62- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت 905هـ، على شرح ألفية ابن مالك في النحو، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، "د.ط"، "د.ت".
63- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت 669هـ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، "د.ط"، "د.ت".
64- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1398هـ-1978م.
65- شرح شذور الذهب، للإمام جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاريّ، ت 761هـ، مراجعة وتصحيح : يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م.

66- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، ت 761هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
67- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، ت 672هـ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، "د.ت".
68- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت 368هـ، تحقيق وتقديم وتعليق : د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
69- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر بن الواسطي الضرير، ت 626هـ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م.
70- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ت 643هـ، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، "د.ط"، "د.ت".
71- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال، تقديم : د. شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1411هـ-1990م.
72- شعر الحطيئة، شرح : حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1426هـ-2005م.
73- شعر عبد الله بن الزبعري، تحقيق : د. يحيى وهيب الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ-1981م.
74- صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، ت 256هـ، شركة القدس، "د.ط"، 2008م.
75- صفة الصفوة، للإمام جمال الدين أبي الفرج الجوزي، ت 597هـ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، صيدا، ط1، 1421هـ-2000م.
76- ضرائر الشعر، لابن عصفور، ت 669هـ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
77- الضعفاء الصغير، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ت 256هـ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، توزيع : دار الباز، مكة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.
78- طبقات الحفاظ، للحافظ الشيخ : جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت 911هـ، مراجعة وضبط، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ-1994م.

79- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين، أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي، ت 771هـ، تحقيق : مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.
80- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي أحمد الدّاوُدي، ت 945هـ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، عابدين، القاهرة، ط2، 1415هـ-1994م.
81- العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، ت 748هـ، حقّقه وضبطه : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د.ط"، "د.ت".
82- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، المعروف بابن الورّاق، ت 381هـ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدويش، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ-1990م.
83- علم المعاني، لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.
84- عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، للإمام : بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ت 855هـ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.
85- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني، ت 471هـ، شرح : خالد الأزهري ت 905، تحقيق وتقديم وتعليق : د. البدراوي زهران، ط2، "د.ت"، دار المعارف، القاهرة.
86- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت 748هـ، دار الفكر، "د.ط"، "د.ت".
87- الكافية في النحو، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، ت 646هـ، شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د.ط"، "د.ت".
88- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، ت 285هـ، تعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط3، 1417هـ-1997م.
89- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر سيبويه، ت 180هـ، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.
90- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ت 538هـ، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.

91- الكواكب الدرية، شرح الشيخ : محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الآجرومية، لمحمد بن محمد الرعيني، الشهير بالخطاب، ويليه : منحة الواهب العلية، شرح شواهد الكواكب الدرية، لعبد الله يحيى الشعبي، ط1، 1410هـ-1990م.
92- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت 340هـ، تحقيق : د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط2، 1412هـ-1992م.
93- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت 616هـ، تحقيق : د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، "د.ط"، "د.ت".
94- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الأفريقي المصري، ت 711هـ، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.
95- اللمع في العربية، لأبي الفتح، عثمان بن جني، ت 392هـ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، "د.ط"، "د.ت".
96- متن الآجرومية، لابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ت 733هـ، دار الصميعي، ط1، 1419هـت-1998م.
97- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، صححه ورتبه : وليم ابن الورد البروسيَّ، دار ابن قتيبة، الكويت، "د.ط"، "د.ت".
98- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ، نشر وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، "د.ط"، 1420هـ-1999م.
99- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، ت 702هـ، تحقيق ودراسة : د. منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، "د.ط"، 1426هـ-2005م.
100- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، لمسلم بن الحجاج، أبو الحسن النيسابوري، ت 261هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
101- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، ت 207هـ، تحقيق : محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامة للكتاب، 2000م.
102- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، ت 215هـ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.
103- المعجم الوسيط : إخراج : إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المكتبة الإسلامية، أستانبول، تركيا، ط2، 1972م.

104- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، 761هـ، تحقيق وتعليق : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.
105- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ت 538هـ، تحقيق : د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
106- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت 538هـ، وبذيله كتاب : المفضل في شرح أبيات المفضل، للسيد محمد بدر الدين، أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، "د.ت".
107- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت 471هـ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م.
108- المقتضب، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، ت 285هـ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، "د.ط"، "د.ت".
109- المقرّب، لابن عصفور، ت 669هـ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، "د.ط"، "د.ت".
110- المنجد في اللغة والأعلام : دار المشرق، بيروت، ط33، 1973.
111- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
112- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تَغْري بُرْدى، ت 874هـ، تقديم وتعليق : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
113- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري، ت 833هـ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الصبّاغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د.ط"، "د.ت".
114- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت 852هـ، تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.
115- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، "د.ط"، "د.ت".
116- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت 681هـ، تحقيق : د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، "د.ط"، "د.ت".

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقــدير	ت
المقدمة	ث
تمهيـــد	1
القسم الأول : ترجمة الإمام البُخَــاري	2
القسم الثاني : الفعل المضارع : "إعرابه وعلاماته"	14
الفصل الأول **العوامل الجازمة للفعل المضارع**	**19**
تمهيـــد	20
المبحث الأول : العوامل الجازمة لفعل واحد	21
المبحث الثاني : العوامل الجازمة لفعلين "أدوات الشرط"	36
المبحث الثالث : نماذج تطبيقية من صحيح البخــاري	54
الفصل الثاني **الجملة الشرطية وجوابها**	**64**
المبحث الأول : جملة الشرط وجملة جواب الشرط	65
المبحث الثاني : عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه	75
المبحث الثالث : الفعل المضارع الواقع في جواب الطلــب	83
المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخــاري	92
الفصل الثالث **تركيب الجملة الشرطية**	**95**
المبحث الأول : اقتران جواب الشرط بـــ (الفاء) أو إذا الفجائيــة	96
المبحث الثاني : الرتبة "التقديم والتــأخير"	106
المبحث الثالث : الحذف	112
المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخــاري	122

الفصل الرابع **125**

الجملة الشرطية مع جمل أخرى

المبحث الأول : الجملة الشرطية والقــسم 126

المبحث الثاني : الجملة الشرطية وهمزة الاســتفهام 134

المبحث الثالث : توالي عبارتين شرطيتين أو أكثر على جواب واحد 137

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية من صحيح البخــاري 143

الملاحق 145

الخاتمـــــــــة 190

الفهارس العامــة 194

فهرس الآيات القرآنية 196

فهرس الأحاديث النبويــة 202

فهرس الأشــعار 205

فهرس الأعــلام 208

قائمة المصادر والمراجع 213

فهرس الموضوعات..... 222